وزارة البيئة والمياه والزراعة
Ministry of Environment Water & Agriculture

خطة العمل التنفيذية
لسياسة الزراعة العضوية
في المملكة العربية السعودية

Saudi سعودي
Organic عضوي

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الفهرس

1. المقدمة 2

2. سياسة الزراعة العضوية وخطة العمل التنفيذية 3

2-1. سياسات الزراعة العضوية وخطط عملها التنفيذية في الاتحاد الأوروبي 3

2-2. أنشطة خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية في المملكة العربية السعودية 4

2-2-1. دعم السلطات الرقابية في مجال الزراعة العضوية بالإمكانات الفنية والكوادر البشرية وبناء قدراتهم 6

2-2-2. دعم الجمعية السعودية للزراعة العضوية 10

2-2-3. دعم مركز أبحاث الزراعة العضوية وإنشاء المراكز البحثية الأخرى وتعزيز التعاون في مجال البحوث 15

2-2-4. توسيع وتطوير خدمات الإرشاد الزراعي لتحسين كفاءة الإنتاج العضوي 19

2-2-5. تحسين عمل جهات التفتيش والتوثيق وتشجيع جهات التفتيش والتوثيق الوطنية لتوسيع أنشطتها 24

2-2-6. تقديم الدعم للمزارعين العضويين والمزارعين تحت التحول لتغطية تكاليف التفتيش والتوثيق 29

2-2-7. تقديم الدعم للتحول إلى الزراعة العضوية والاستمرار فيها 33

2-2-8. دعم استخدام تقنيات الزراعة العضوية المبتكرة 39

2-2-9. تسهيل إجراءات استيراد مدخلات الإنتاج العضوي بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة 44

2-2-10. دعم تجهيز وتسويق المنتجات العضوية 47

2-2-11. زيادة وعي المستهلكين بشأن الأغذية العضوية 52

3. ملخص الشروط العامة 57

3-1. الميزانية الإجمالية لخطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية 57

3-2. مجموعة مؤشرات للرصد والتقييم 61

3-3. أوجه التآزر والمقايضة بين الأنشطة 63

4. الخاتمة 64

ملحق 1: الإجراءات التي اتبعت في سياق إعداد خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية 66
1. العنوان والتوصيف الموجز، والمجموعة المستهدفة بالنشاط 68
2. الأهداف المنشودة ونطاق النشاط 68
3. وصف النشاط وتدابيره 70
4. معايير الأهلية للدعم 70
5. معايير تقييم الطلبات 71
6. تحديد قيمة الدعم وحساب إجمالي التكاليف 71
7. بعض الجوانب المتعلقة بالتطبيق 72
8. نظام الرصد ومؤشرات النجاح القابلة للقياس 73
ملحق 2: المتطلبات الإدارية والفنية..... 74
1. تحليل الوضع الراهن وتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمهددات (SWOT) 74
2. التقييم المسبق، وتقييم منتصف المدة، والتقييم اللاحق 75
3. أنشطة الرصد المستمر والإبلاغ 78
4. إشراك أصحاب المصلحة في التخطيط والتقييم وحل الخلافات 79
5. المتطلبات الإدارية الإضافية والقدرات البشرية وغيرها من القدرات 80

1. المقدمة

صدر ت موافقة مجلس الوزراء الموقر بالقرار رقم 324 بتاريخ 1437/8/2هـ على سياسة الزراعة العضوية في المملكة العربية السعودية، حيث وجه مجلس الوزراء في البند (أولاً) بقيام وزارة البيئة والمياه والزراعة بإعداد خطة عمل تنفيذية لسياسة الزراعة العضوية في المملكة، على ان تراعي في إعدادها الأليات التي يعتمدها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية لتنفيذ استراتيجيات التحول الوطني.

وبناءً عليه قامت وزارة البيئة والمياه والزراعة بإعداد خطة عمل تنفيذية لتحقيق أهداف هذه السياسة من أجل مواصلة تطوير الزراعة العضوية في المملكة. ويتماشى ذلك مع الجهود الجارية على المستوى العالمي وخاصة تلك المعتمدة في أوروبا لإعداد برامج وخطط عمل لدعم الزراعة العضوية. فعلى سبيل المثال، خصصت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي 9.9 مليار يورو لدعم الزراعة العضوية في الفترة 2014-2020. وقد تم خلال إعداد هذه الخطة مناقشة الإطار العام لخطة الزراعة العضوية والتدابير الواجب إدراجها فيها وتفاصيل تنفيذ كل نشاط والتدابير الخاصة به.

ولتحقق خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية أهدافها المرجوة يجب أن تنفذ أنشطتها وفقاً لنهج مرجعي موحد، كما يجب تحقيق التوازن بين الأهداف المطلوب تحقيقها والموارد المتاحة، وتقسيم الأنشطة إلى أقسام فرعية وترجمتها إلى تدابير عملية مخطط لها بصورة دقيقة. وعلاوة على ذلك، سيتم رصد نتائج تنفيذ الأنشطة وتدابيرها. كما سيتم صياغة الدروس المستفادة كأساس لمواصلة تطوير وتحسين تنفيذ خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية في المملكة العربية السعودية. وفي ضوء ما تقدم، تعتبر عملية التخطيط والتنفيذ والتحكم متداخلة ولكنها مهمة، ولذلك تقتضي الالتزام بإجراءات ومبادئ توجيهية دقيقة.

والهدف الطموح لهذا المشروع هو صياغة هذه الإجراءات، ثم فحصها وتحسينها، وتنقيح صيغتها النهائية، في إطار خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية في المملكة العربية السعودية. إن تحقيق الهدف المنشود (وهو توفير دليل يسمح بالتنفيذ السليم لأنشطة وتدابير خطة الزراعة العضوية في المملكة) يستدعي الالتزام بتنفيذ سلسلة من المهام الضرورية. وينبغي أن يبنى هذا العمل على الخبرات والمعارف المتوفرة لدى مؤسسات الدولة، بالإضافة إلى أهمية الاستفادة من الخبرات الفنية الوطنية والدولية.

2. سياسة الزراعة العضوية وخطة العمل التنفيذية

تعتبر خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية أول خطة في هذا المجال بالمملكة العربية السعودية، وقد تم إعدادها بناءً على الخبرات العالمية وبالتحديد خبرات وتجارب دول الاتحاد الأوروبي خاصة جمهورية المانيا الاتحادية التي تمت الاستفادة من تجربتها بدرجة كبيرة في إعداد وتطوير هذه الخطة.

2-1.سياسات الزراعة العضوية وخطط عملها التنفيذية في الاتحاد الأوروبي

الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، دائماً تندرج خطة العمل العضوية ضمن خطة شاملة للتنمية الريفية تتألف من «خطط فرعية» مختلفة من بينها خطة العمل العضوية. ويتم في كل دولة من دول الاتحاد الأوربي – وداخلها كل منطقة إقليمية (فألمانيا مثلا تتكون من ولايات اتحادية) – يتم إعداد مثل هذه الخطة بناءً على أطر السياسات التي تستهدف التنمية الريفية الشاملة في الاتحاد الأوروبي. وقد تم دمج دعم الزراعة العضوية ضمن هذه السياسة المستهدفة من الاتحاد الأوروبي ابتداء من العام 1993. ومنذ ذلك الحين، دخلت أربع فترات تخطيط حيز التنفيذ، وهي خطط الأعوام: 1993م1999-م، 2000م2006-م، 2007م2013-م، و2014م2020-م.

وهكذا، نفذت الثمانية وعشرون دولة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ما يتراوح بين خطة عمل واحدة إلى أربع خطط عمل عضوية على النحو الذي يوضحه الجدول التالي. ويرتبط عدد الخطط التي نفذتها كل دولة بتاريخ دخولها الاتحاد الأوروبي.

أربع خطط عمل (جميع فترات التخطيط الأربع)	ثلاث خطط عمل (فترات التخطيط الثلاثة الأخيرة)	خطتين عمل (آخر فترتين للتخطيط)	خطة عمل واحدة (فقط فترة التخطيط الأخيرة)
بلجيكا	استونيا	بلغاريا	كرواتيا
الدنمارك	لاتفيا	رومانيا	
المانيا	ليتوانيا		
فنلندا	مالطا		
فرنسا	بولندا		
اليونان	سلوفاكيا		
أيرلندا	سلوفينيا		
إيطاليا	جمهورية التشيك		
لوكسمبورغ	اليونان		
هولندا	قبرص		
النمسا			
البرتغال			
السويد			
إسبانيا			
المملكة المتحدة			

*الدول باللون الأخضر هي (المرجعية) لخطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية

ومن الواضح أن ألمانيا وولاياتها الاتحادية قد نفذت الخطط الأربع. وإستفادة المملكة العربية السعودية من هذه التجربة الواسعة والخبرات المرتبطة بها ستمكنها من إعداد وتطبيق خطة عملها التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية وفقاً للمعايير المعمول بها عالمياً. ومع ذلك، فإن هذه الخطة تم إعدادها ويتم تنفيذها وفقاً لنظام الزراعة العضوية ولائحته التنفيذية بالمملكة العربية السعودية وأهدافها الخاصة. وفي الواقع فان أهداف أي خطة عمل للزراعة العضوية يجب أن تكون محددة وخاصة بها. وفي الاتحاد الأوروبي تحدد هذه الأهداف بعد إجراء دقيق وسليم ودائما تكون فريدة جدا في كل منطقة أو دولة عضو. بيد أنه من الضروري أن تفي كل خطة عمل عضوية وأهدافها المحددة بالهدف الأسمى للاتحاد الأوروبي، وهو زيادة الزراعة العضوية على نحو مستدام.

2-2.أنشطة خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية في المملكة العربية السعودية

تشمل خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية، والتي تدعم الزراعة العضوية في المملكة العربية السعودية، 11 نشاطاً تحددت لها إجراءات دعم مختلفة على النحو التالي:

1. دعم السلطات الرقابية في مجال الزراعة العضوية بالإمكانات الفنية والكوادر البشرية وبناء قدراتهم.
2. دعم الجمعية السعودية للزراعة العضوية، والجمعيات والجهات الفاعلة الأخرى، في عقد ورش عمل ولقاءات لجميع أصحاب المصلحة في مجال الزراعة العضوية.
3. إنشاء ودعم مركز أبحاث الزراعة العضوية والمراكز البحثية الأخرى وتعزيز التعاون في مجال البحوث.
4. توسيع وتطوير خدمات الإرشاد الزراعي لتحسين كفاءة الإنتاج العضوي.
5. تحسين عمل جهات التفتيش والتوثيق وتشجيع جهات التفتيش والتوثيق الوطنية لتوسيع أنشطتها.
6. تقديم الدعم للمزارعين العضويين والمزارعين تحت التحول لمساعدتهم على تغطية تكاليف التفتيش والتوثيق.
7. تقديم الدعم للتحول إلى الزراعة العضوية والاستمرار فيها.
8. دعم استخدام تقنيات الزراعة العضوية المبتكرة.
9. تسهيل إجراءات استيراد مدخلات الإنتاج العضوي بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
10. دعم تسويق وتجهيز المنتجات العضوية.
11. زيادة وعي المستهلكين بشأن الأغذية العضوية.

تم تحديد هذه الأنشطة الأحد عشر، وما يرتبط بها من تدابير، بغرض الهدف الأساسي المتمثل في إنتاج أغذية آمنه وذات جودة عالية، فضلاً عن الأهداف الرئيسية الأربعة لسياسة الزراعة العضوية في المملكة العربية السعودية:

- المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية.
- زيادة كفاءة استخدام المياه في الزراعة العضوية وترشيد استهلاكها.
- زيادة عدد المزارع العضوية لزيادة الإنتاج العضوي.
- دعم الإنتاج الزراعي العضوي.

تم إضافة ثلاثة أهداف فرعية، وذلك من أجل التأكيد على مساهمة الأنشطة المذكورة في الارتقاء بمستوى دخل المزارعين العضويين، وزيادة حصة المنتجات العضوية في السوق، وتوعية المستهلكين بالمنتجات العضوية في المملكة، وإقامة روابط واضحة بين الأنشطة وأهداف السياسة العضوية الرئيسية. وأنشئت مصفوفة للبرنامج بغرض توضيح وتلخيص مساهمات كل نشاط في تحقيق مختلف هذه الأهداف. وتتلخص مصفوفة البرنامج، التي تضم أنشطة وأهداف خطة العمل للزراعة العضوية، فيما يلي:

مصفوفة العلاقة بين الأهداف وانشطة خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية

النشاط	الأهداف							
	إنتاج غذاء أمن ذو جودة عالية.	المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية.	زيادة كفاءة استخدام المياه في الزراعة العضوية وترشيد استهلاكها.	زيادة عدد المزارع العضوية لزيادة الإنتاج العضوي.	دعم الإنتاج الزراعي العضوي.	زيادة دخل المزارعين العضويين.	زيادة حصة المنتجات العضوية في السوق المحلي.	تعزيز وعي المستهلكين بجودة وفوائد الإنتاج العضوي في المملكة.
دعم السلطات الرقابية في مجال الزراعة العضوية بالإمكانات الفنية والكوادر البشرية وبناء قدراتهم	X							X
دعم الجمعية السعودية للزراعة العضوية	X		X	X		X	X	X
إنشاء ودعم مركز ابحاث الزراعة العضوية والمراكز البحثية الأخرى	X	X	X		X		X	
توسيع وتطوير خدمات الإرشاد لتحسين كفاءة الإنتاج العضوي	X		X		X	X	X	X
تحسين عمل جهات التفتيش والتوثيق وتشجيع جهات التفتيش والتوثيق الوطنية	X							X
تقديم الدعم للمزارعين العضويين وتحت التحول على تغطية تكاليف التفتيش والتوثيق	X			X	X	X		
تقديم الدعم للتحول إلى الزراعة العضوية والاستمرار فيها	X	X		X	X	X		
دعم استخدام تقنيات الزراعة العضوية المبتكرة	X	X	X	X	X	X		
تسهيل إجراءات استيراد مدخلات الإنتاج العضوي بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة	X	X			X		X	
دعم تسويق وتجهيز المنتجات العضوية	X			X		X	X	X
زيادة وعي المستهلكين بشأن الأغذية العضوية	X			X		X	X	X

يتوقع من إدارات سياسة الزراعة العضوية في وزارة البيئة والمياه والزراعة تحديث هذه السياسة كل خمس سنوات

2-2-1.النشاط رقم 1:

دعم السلطات الرقابية في مجال الزراعة العضوية بالإمكانات الفنية والكوادر البشرية وبناء قدراتهم.

توصيف النشاط

يعتبر بناء الشفافية والثقة بين المنتجين والمستهلكين عاملاً رئيسياً في تحقيق أهداف سياسة الزراعة العضوية في المملكة العربية السعودية، ويتم ذلك من خلال تطوير ودعم المؤسسات العامة المسؤولة عن ضمان إيجاد نظام فعال للرقابة والرصد في القطاع العضوي.

يقدم النشاط رقم 1 الدعم لعملية بناء القدرات المطلوبة في المؤسسات العامة المسؤولة عن الرقابة وبالتالي يرتبط هذا النشاط ارتباطاً وثيقاً بالنشاط رقم 5 بعنوان: «تحسين عمل جهات التفتيش والتوثيق وتشجيع جهات التفتيش والتوثيق الوطنية»، والنشاط رقم 6 المعنون: «تقديم الدعم للمزارعين العضويين والمزارعين تحت التحول لمساعدتهم على تغطية تكاليف التفتيش والتوثيق». ويشكل النشاط رقم 1 الإطار الشامل الذي تقوم عليه جميع الأنشطة التالية، وهو بذلك يؤدي دوراً حاسماً في تحقيق أهداف خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية بأكملها.

المجموعات الرئيسية المستهدفة: يستهدف النشاط رقم 1 السلطات الرقابية في مجال الزراعة العضوية.

الأهداف المنشودة/نطاق النشاط

من شأن دعم السلطات الرقابية في هذا المجال بالإمكانات الفنية والكوادر البشرية وبناء قدراتهم، أن يرتقي بفعالية نظام الرصد والرقابة بما يضمن إنتاج أغذية عالية الجودة وآمنة للمستهلكين في المملكة العربية السعودية. كذلك يمكن لنظام الرصد الفعال أن يرفع وعي المستهلكين بجودة وفوائد الإنتاج العضوي في المملكة، وبالتالي فهو يعكس الأهداف الرئيسية لسياسة الزراعة العضوية في المملكة. وإضافة إلى ذلك، فإن دعم السلطات الرقابية يحقق أهداف فرعية هي:

- زيادة فعالية نظام الرصد والرقابة من خلال تقنيات أفضل وموظفين مدربين تدريباً عالياً.
- تعزيز بناء القدرات في المؤسسات الرقابية.
- إنشاء نظام رقابي شامل، بما يتيح إدخال التحسينات الهادفة على الأنشطة والخطوات المنفذة، وبالتالي ضمان نجاح سياسة الزراعة العضوية في المملكة العربية السعودية في المدى الطويل.
- زيادة وعي المستهلك بفوائد الزراعة العضوية وجودة منتجاتها.

تم تحديد المؤشرات اللازمة لقياس مخرجات النشاط ونتيجته (مقارنة بالهدف) وتأثيره، وذلك بغرض تقييم مدى نجاح النشاط والتدابير المرتبطة به قياساً بالأهداف الرئيسية لسياسة الزراعة العضوية في المملكة العربية السعودية:

- مؤشرات المخرجات: يتم اعتماد عدد التقنيات الجديدة المدخلة وعدد الموظفين المدربين كمؤشرات للمخرجات.
- مؤشر الهدف، الذي تقاس عليه نتائج النشاط، هو نسبة المزارع العضوية التي تخضع للتوثيق والرقابة الفعالة.
- وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تحديد مدى توافر المنتجات العضوية المنتجة محليا كمؤشر للنجاح العام للنشاط.

ويمكن للسلطات الرقابية في قطاع الزراعة العضوية التقدم بطلب للحصول على دعم مالي بهدف الاستثمار في

مجال الدعم الإداري.

وصف النشاط وتدابيره

تعمل السلطات الرقابية على ضمان الرقابة والتقييم الفعالين لقطاع الزراعة العضوية. ويعتبر توفر الموظفين المؤهلين والمدربين تدريباً جيداً، بالإضافة إلى المعرفة بالتقنيات الضرورية، عناصراً مهمة لضمان توفير غذاء عالي الجودة والأمان للمستهلكين في المملكة العربية السعودية.

تم تحديد التدابير التالية للنشاط رقم 1:

- التدبير رقم 1-1: زيادة عدد الموظفين المسؤولين عن الزراعة العضوية في الجهات الرقابية المعنية وتنمية قدراتهم وتأهيلهم.
- التدبير رقم 1-2: التعاون مع السلطات الرقابية في البلدان التي تتميز بقطاعات زراعة عضوية متطورة، وذلك بغرض تعليم وتأهيل موظفي الجهات الرقابية في المملكة العربية السعودية.
- التدبير رقم 1-3: تنظيم دورات تعليمية لصناع القرار والمدراء التنفيذيين وكذلك موظفي الرقابة.

وسوف تتضمن خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية ميزانية فرعية مخصصة للمساعدات التقنية بهدف إنشاء القدرات المؤسسية اللازمة للرقابة الفعالة للزراعة العضوية في المملكة العربية السعودية. وستقدم الجهات الرقابية تقريراً عن احتياجاتها من الموظفين الجدد الذين يلزم تعيينهم من أجل رفع قدراتها الرقابية. وبعد الحصول على الموافقة سيتم توفير الأموال اللازمة لشغل المناصب الشاغرة. ويمكن للسلطات الرقابية أيضاً أن تحصل على تمويل بغرض التدريب والتعليم لموظفيها، مع تحديد أهم مواضيع وقضايا الرقابة الفعالة التي سيتم تناولها من خلال التدريب المزمع، على أن يتم تدريب وتثقيف موظفي السلطات الرقابية بواسطة خبراء وطنيين ودوليين، على ان تتم تغطية تكلفة التعاقد مع الخبراء من خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية.

سيتم تقديم الدعم إلى الأجهزة الرقابية لتمكينها من التعاون مع الأجهزة الرقابية في البلدان التي بها زراعة عضوية متقدمة. وسيغطي هذا الدعم أيضاً تكلفة التعاقد مع خبراء وطنيين ودوليين لتسهيل تحديد المؤسسات التي يمكن التعاون معها والتعرف على طرق الرقابة المطبقة في البلدان الأخرى. يضاف إلى ذلك إمكانية تقديم الدعم اللازم لتكثيف تبادل المعرفة في إطار التعاون القائم بالفعل بين الجهات المعنية في المملكة والجهات الدولية الأخرى حول الموضوعات ذات الصلة بقطاع الزراعة العضوية في المملكة.

ويعد تطوير تعاون وثيق مع الجهات الرقابية الدولية شرطاً مسبقاً ومهماً لتنفيذ الرحلات التعليمية للموظفين السعوديين. وستخصص الأموال أيضاً لدعم الرحلات التعليمية لصناع القرار والمدراء التنفيذيين، فضلاً عن موظفي الرقابة. وستقوم الجهات الرقابية وإدارات الوزارة بتحديد الموظفين المناسبين للدورات التعليمية، على أن يقوم الموظفون المشاركون في الدورات التعليمية بإعداد تقارير تلخص الدروس الرئيسية المستفادة، ونقل المعلومات التي جمعوها لزملائهم من خلال الاجتماعات وورش العمل التي تعقد داخل الجهات المعنية في المملكة.

معايير الأهلية للدعم

تستحق الدعم السلطات الرقابية التي تتولى مسؤولية الرقابة على قطاع الزراعة العضوية في المملكة العربية السعودية. وسيتم التحقق من أهلية كل طلب وفقاً لإجراءات تمر بعدة مراحل، حيث يتم، أولاً، اجراء تقييم أولي لأهلية طلبات الدعم لضمان تلبيتها للحد الأدنى من المتطلبات.

وفيما يتعلق بالتكاليف التي يمكن دعمها، فإن جميع التكاليف المتعلقة بالتدابير التي تعزز بناء قدرات السلطات الرقابية تعدّ قابلة للحصول على الدعم. ويشمل ذلك تكلفة المعدات والمرافق، وتكاليف الخبراء و/أو منسوبي السلطات الرقابية. ويمكن أن تشمل التكاليف التي يمكن دعمها ما يلي:

- تكلفة المتعاقدين وأتعاب الموظفين فيما يتعلق بالدورات التدريبية (مثل الندوات أو الرحلات الدراسية) المقدمة لموظفي السلطة الرقابية.
- رسوم دورات اللغة (ولا سيما دورات اللغة الإنجليزية) لموظفي السلطات الرقابية.
- تكلفة شراء (أو استئجار) المرافق والمعدات الازمة لتقديم التدريب، فضلاً عن أعباء العمل المتعلقة بالمهام الرقابية.
- التعاقد مع خبراء ذوي تأهيل عال لتقديم المشورة و/أو الخبرات الخاصة على حسب الحاجة، أو على أساس استراتيجي، و/أو الخبرات الضرورية لصنع القرار.

وسيتم تقديم الدعم في إطار هذا النشاط إذا توفرت موارد مالية كافية من الميزانية المرصودة لتدابير السياسات المحددة ضمن الأولويات.

معايير تقييم طلبات الدعم

يجب أن يستند تقدير قيمة الدعم المشار إليها تحت بند شروط الأهلية للدعم إلى مجموعة من المعايير القوية – الملائمة لجميع الأنشطة – بما يعكس أهداف السياسة الزراعية الشاملة في المملكة العربية السعودية، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- يدعم الطلب المنتجين العضويين في المملكة العربية السعودية، وذلك لتشجيع المنتجات المحلية والاستفادة منها.
- أن يحقق الدعم فوائد واضحة – من حيث زيادة المبيعات والإنتاجية وتخفيض التكاليف (أو تجنبها)، والولوج إلى أسواق جديدة، وتحسين المهارات.
- عدم وجود أثر جانبي سلبي – لا يؤثر المشروع أو النشاط المستهدف بالدعم بشكل كبير وسلبي على الشركات الأخرى المماثلة في قطاع الزراعة العضوية وسلسلة التوريد الخاصة بالقطاع.
- قابلية التنفيذ – أن يرجح تحقيق المشروع لأهدافه بنجاح وفعالية من حيث التكلفة (إثبات جدوى الدعم).
- الاستدامة البيئية – تقليل استهلاك الطاقة والمياه؛ وتقليل مواد التعبئة والتغليف؛ وتقليل المخلفات؛ وخفض انبعاث غازات الاحتباس الحراري.
- الصحة والتعليم – يساهم المشروع في تحقيق أهداف السياسات الاجتماعية.
- أن يحقق المشروع أو النشاط المراد دعمه فوائد اقتصادية إضافية للمملكة.
- أن يكون للمشروع أو النشاط المراد دعمه منتجات أو طرق مبتكرة.

مواصفات تحديد مقدار الدعم/حساب إجمالي التكاليف

يوفر هذا النشاط الدعم للعاملين في السلطات الرقابية، فضلاً عن تزويدها بالتقنيات اللازمة وبناء قدراتها. ونظراً إلى أن إنشاء إطار رقابي فعال يتسم بأهمية حاسمة، فإن ميزانية المساعدات الفنية لخطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية ستغطي كامل تكاليف الطلبات المستوفية لشروط الدعم. كما أن مستويات الدعم سيتم ترتيبها سنوياً بما يعكس الأولويات حسب الميزانيات المتاحة.

بعض الجوانب المتعلقة بالتطبيق

يبدأ تنفيذ هذا النشاط بمجرد الشروع في تنفيذ خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية واتخاذ جميع القرارات الحكومية والمالية والإدارية اللازمة بشأن هذا النشاط. وسيتم اعتماد نهج تدريجي فيما يتعلق بدعم المؤسسات التي تتولى مسؤولية مهام الرصد والرقابة فيما يتعلق بتنظيم قطاع الزراعة العضوية.

نظام الرصد ومؤشرات النجاح القابلة للقياس

يتم تحديد القيم المستهدفة الخاصة بمؤشرات الاستيعاب والتأثير قبل بدء تنفيذ النشاط، مع أخذ الميزانية الإجمالية في الاعتبار. ويجب أن تتميز القيم المستهدفة بالطموح والواقعية في آن واحد.

ويتسم المؤشر المستهدف الذي يتم تحديده (نسبة المزارع العضوية التي تخضع للاعتماد والرقابة الفعالة -انظر أيضاً بند: «نطاق النشاط») بأنه محدد بصورة دقيقة، وقابل للقياس، ويمكن تحقيقه بطريقة تتميز بكفاءة التكلفة، وأن البيانات ذات الصلة بقياسه يمكن توفرها في الوقت المناسب. وسوف يتم رصد نجاح النشاط على أساس سنوي وإخضاعه للتقييم المستقل بواسطة جهة محايدة بعد فترة لا تزيد عن خمس سنوات.

2-2-2.النشاط رقم 2:

دعم الجمعية السعودية للزراعة العضوية، والجمعيات والجهات الفاعلة الأخرى، في عقد ورش عمل ولقاءات لجميع أصحاب المصلحة في مجال الزراعة العضوية.

العنوان والتوصيف والمجموعة الرئيسية المستهدفة بالنشاط

عنوان النشاط: «دعم الجمعية السعودية للزراعة العضوية، والجمعيات والجهات الفاعلة الأخرى، في عقد ورش عمل ولقاءات لجميع أصحاب المصلحة في مجال الزراعة العضوية». إن تعزيز الجمعية السعودية للزراعة العضوية والجمعيات والجهات الفاعلة الأخرى في قطاع الزراعة العضوية، من شأنه أن يسهم في تحقيق الأهداف الرئيسية لسياسة الزراعة العضوية في المملكة. فالجمعية السعودية للزراعة العضوية لها دور رئيسي في تنفيذ خطة العمل للزراعة العضوية، وقد تم تحديد الحاجة إلى تعزيز الدعم المقدم إليها وإلى غيرها من الجمعيات والأطراف الأخرى بغرض تقديم التدريب وتعزيز الاتصال والتعاون بينها.

ونتيجة لهذه الوضعية الخاصة، وما يرتبط بها من احتياجات، فإن النشاط رقم 2: «دعم الجمعية السعودية للزراعة العضوية، والجمعيات والجهات الفاعلة الأخرى، في عقد ورش عمل ولقاءات لجميع أصحاب المصلحة في مجال الزراعة العضوية» يرتبط ارتباطاً وثيقاً بغالبية الأنشطة الأخرى المدرجة أدناه.

المجموعات الرئيسية المستهدفة بهذا النشاط هي الجمعية السعودية للزراعة العضوية، والجمعيات الأخرى الفاعلة في مجال الزراعة العضوية.

الأهداف المنشودة/نطاق النشاط

إن دعم الجمعية السعودية للزراعة العضوية، والجمعيات والجهات الأخرى الفاعلة من أجل إعداد ورش عمل ودورات تدريبية وندوات لجميع أصحاب المصلحة في مجال الزراعة العضوية من شأنه أن يسهم في إنتاج أغذية عالية الجودة وآمنة للمستهلكين في المملكة العربية السعودية، وأن يرفع مستوى الإنتاج العضوي. يضاف إلى ذلك أن التدابير المدعومة، مثل ورش العمل والدورات التدريبية وغيرها من التدابير التي تنفذها الجمعية السعودية للزراعة العضوية، من شأنها الإسهام في رفع كفاءة استخدام المياه والموارد الأخرى المستخدمة في إنتاج الأغذية العضوية، بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف الرئيسية المرسومة لسياسة الزراعة العضوية في المملكة. وبشكل أكثر تحديداً، يهدف دعم تدابير بناء القدرات التي أعدتها الجمعية السعودية للزراعة العضوية إلى تحقيق ما يلي:

- زيادة بناء القدرات والامكانات الفنية لجميع أصحاب المصلحة في قطاع الزراعة العضوية في المملكة.
- توسيع مشاركة أصحاب المصلحة وتعزيز فعالية ورش العمل ودورات التدريب والتدابير الأخرى التي أعدتها الجمعية السعودية للزراعة العضوية والجمعيات والجهات الأخرى الفاعلة.
- زيادة دخل المزارعين العضويين في المملكة العربية السعودية.
- زيادة حصة المنتجات العضوية في السوق المحلي.

سيتم تحديد المؤشرات اللازمة لقياس مخرجات النشاط ونتيجته (مقارنة بالهدف) وتأثيره، وذلك بغرض تقييم مدى نجاح النشاط والتدابير المرتبطة به قياساً بالأهداف الرئيسية لسياسة الزراعة العضوية في المملكة العربية السعودية على النحو التالي:

مؤشرات المخرجات: يتم اعتماد عدد التدابير التي تحظى بالدعم من إجمالي تدابير بناء القدرات التي أعدتها الجمعية السعودية للزراعة العضوية.

مؤشر الهدف، الذي تقاس عليه نتائج النشاط، هو عدد أصحاب المصلحة الذين شاركوا بنجاح في فعاليات بناء القدرات.

وبالإضافة إلى ذلك، يتم قياس توفر المنتجات العضوية والأغذية العضوية المصنعة التي أنتجت محلياً لمعرفة مدى نجاح النشاط بشكل عام.

ويمكن للجمعية السعودية للزراعة العضوية وغيرها من الجمعيات والجهات الفاعلة أن ترشح منسوبيها للمشاركة في برامج بناء القدرات التي تقدمها الوزارة، وأن تتقدم بطلبات للحصول على دعم مالي، ودعم غير مالي لإعداد تدابير بناء القدرات. وسوف تستهدف هذه التدابير المزارعين العضويين المنتمين للجمعية والجمعيات الأخرى الفاعلة، بالإضافة إلى جميع أصحاب المصلحة الآخرين في قطاع الزراعة العضوية في المملكة العربية السعودية.

وصف النشاط وتدابيره

من شأن الدعم المقدم إلى الجمعية السعودية للزراعة العضوية والجمعيات الفاعلة الأخرى في إعداد ورش العمل ودورات التدريب والندوات لأصحاب المصلحة المعنيين بالزراعة العضوية، أن يؤدي إلى رفع مستوى الوعي والارتقاء بمستوى المعرفة وزيادة قبول ممارسات الزراعة العضوية. ونتيجة لذلك، فإن دعم الجمعية سيسهم في رفع مستوى الإنتاج العضوي وزيادة جودة وسلامة المنتجات العضوية.

وتم تحديد التدابير التالية للنشاط رقم 2:

- التدبير رقم 2-1: تدريب موظفي الجمعية السعودية للزراعة العضوية والجمعيات الفاعلة الاخرى لتعزيز معارفهم وبناء قدراتهم.
- التدبير رقم 2-2: تطوير وتنفيذ منتديات للحوار لجميع أصحاب المصلحة في قطاع الزراعة العضوية.
- التدبير رقم 2-3: تقديم الدعم المالي للجمعية السعودية للزراعة العضوية والجمعيات الاخرى بغرض تنظيم فعاليات لأصحاب المصلحة في قطاع الزراعة العضوية.
- التدبير رقم 2-4: إقامة وتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية في مجال الزراعة العضوية لتحديد مواضيع جديدة ومبتكرة لتتناولها حوارات أصحاب المصلحة.
- التدبير رقم 2-5: زيادة الوعي في قطاع الزراعة العضوية بأعمال الجمعية.
- التدبير رقم 2-6: يتم تخصيص دعم مالي لزيادة عدد الموظفين بالجمعية عند الحاجة لذلك.

أولاً من الضروري وجود عدد مناسب من الموظفين بالجمعية السعودية للزراعة العضوية والجمعيات الاخرى، ومن ثم يتم تدريبهم وتأهيلهم بواسطة خبراء وطنيين ودوليين، مع التركيز بشكل خاص على القدرات (المعارف والمهارات) التي يتطلبها قطاع الزراعة العضوية. وستتقدم الجمعية بطلب للتمويل من خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية بغرض تمويل أنشطة تدريب وتأهيل موظفيها، على أن يشتمل الطلب على بيان للمواضيع المحددة والقضايا الرئيسية المرتبطة بالزراعة العضوية التي سيتناولها التدريب المراد دعمه.

وسوف تقدم الجمعية السعودية للزراعة العضوية وغيرها من الجمعيات والجهات الفاعلة المؤهلة للدعم طلباتها للحصول على التمويل من خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية بغرض تنظيم الفعاليات لأصحاب المصلحة، والاجتماعات بين مختلف الأطراف ذات الصلة الفاعلة في قطاع الزراعة العضوية، وتشجيع تبادل المعرفة بينهم. وسيتم إنشاء مجموعات فرعية متنوعة، يختص كل منها بموضوع معين، مثل الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني والتصنيع. ويمكن التعاقد مع خبراء وطنيين ودوليين للمساعدة في إنشاء منتديات الحوار وإدارتها. وسيقدم الدعم المالي لتغطية التكاليف المرتبطة بإعداد وتنفيذ هذه الاجتماعات، مثل تكلفة المواد، ونفقات السفر، والأتعاب.
تقدم الجمعية السعودية للزراعة العضوية والجمعيات والجهات الفاعلة الأخرى طلبات لعقد فعاليات تهدف إلى تبادل المعارف والخبرات الدولية، على أن تشتمل تلك الطلبات على بيان بالمنظمات الدولية ذات الصلة والمهتمة بالزراعة العضوية، وتوضيحاً للمواضيع ذات الأهمية الخاصة، وأوجه النفع العائد على قطاع الزراعة العضوية في المملكة. وبذلك تتاح الفرصة للجمعية وغيرها من الجمعيات والجهات الفاعلة أن تستفيد من الخبرات الدولية. وسيتم دعم الطلبات التي تتم الموافقة عليها من خلال الجهات المعنية بإنشاء شبكات التعاون وتنميتها، بما يغطي تكلفة إعداد وإقامة وحضور الاجتماعات مع المنظمات الدولية ذات الصلة.

سيُقدَّم الدعم كذلك إلى جهود انشاء منصة إلكترونية تهدف إلى التعريف بعمل الجمعية في أوساط أصحاب المصلحة في القطاع الزراعي بشكل عام، وقطاع الزراعة العضوية بشكل خاص. ويغطي دعم هذا التدبير تكلفة التعاقد مع خبراء تقنيات المعلومات الذين ينشئون هذا النوع من المنصات على شبكة الإنترنت، فضلاً عن الحملات الترويجية للتعريف بهذه المنصة ومنافعها.

معايير الأهلية للدعم

تستحق الجمعية السعودية للزراعة العضوية والجمعيات والجهات الفاعلة الأخرى هذا الدعم لغرض إعداد ورش العمل والدورات التدريبية والندوات لأصحاب المصلحة المعنيين بالزراعة العضوية. وسيتم التحقق من أهلية كل طلب من خلال إجراءات متعددة المراحل، حيث تخضع طلبات الدعم التي تقدمها الجمعية السعودية للزراعة العضوية والجمعيات والجهات الفاعلة الأخرى لتقييم جدوى الدعم المطلوب، بما في ذلك تقييم فني بواسطة جهة خارجية مستقلة، وفي حالة عدم استيفاء المعايير سيرفض طلب الدعم.

وفيما يتعلق بالتكاليف المؤهلة للدعم، فإنها تشمل جميع التكاليف المتعلقة بالتدابير الرامية إلى تعزيز كفاءة الجمعية السعودية للزراعة العضوية وبناء قدراتها. ويشمل ذلك تكلفة المواد والمرافق، وتكاليف المتعاقدين و/أو أتعاب موظفي الجمعية، وتكاليف السفر إلى ورش العمل، والدورات التدريبية، وفعاليات وطنية ودولية محددة. ويمكن أن تشمل التكلفة المؤهلة ما يلي:

- أتعاب موظفي الجمعية السعودية للزراعة العضوية وغيرها من الجمعيات والجهات الفاعلة التي تنظم وتدير دورات تدريبية للمزارعين وأصحاب المصلحة الآخرين.
- تكلفة المواد، واستئجار قاعات الاجتماعات، والسفر لحضور ورش عمل ودورات تدريبية محددة وغيرها من الفعاليات (بما في ذلك حضور الاجتماعات في إطار التعاون الدولي).
- تكلفة المتعاقدين المشاركين في تدريب موظفي الجمعية بغرض الارتقاء بمعارفهم وبناء قدراتهم.
- التعاقد مع خبراء متخصصين وذوي تأهيل عال لتقديم المشورة و/أو خبرات خاصة أو استراتيجية حسب الضرورة، من خلال ورش العمل وغيرها من الفعاليات.

وسيتم تقديم الدعم في إطار هذا النشاط إذا توفرت موارد مالية كافية من الميزانية المرصودة لتدابير السياسات المحددة ضمن الأولويات.

معايير تقييم طلبات الدعم

يجب أن يستند تقدير قيمة الدعم المشار إليها تحت بند شروط الأهلية للدعم إلى مجموعة من المعايير القوية – الملائمة لجميع الأنشطة – بما يعكس أهداف السياسة الزراعية الشاملة في المملكة العربية السعودية، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- يدعم الطلب المنتجين العضويين في المملكة العربية السعودية، وذلك لتشجيع المنتجات المحلية والاستفادة منها .
- أن يحقق الدعم فوائد واضحة من حيث زيادة المبيعات والإنتاجية وتخفيض التكاليف (أو تجنبها)، والولوج إلى أسواق جديدة، وتحسين المهارات.
- عدم وجود أثر جانبي سلبي – لا يؤثر المشروع أو النشاط المستهدف بالدعم بشكل كبير وسلبي على الشركات الأخرى المماثلة في قطاع الزراعة العضوية ومنظومة التوريد الخاصة بالقطاع.
- قابلية التنفيذ – أن يرجح تحقيق المشروع لأهدافه بنجاح وفعالية من حيث التكلفة (إثبات جدوى الدعم).
- الاستدامة البيئية – تقليل استهلاك الطاقة والمياه؛ وتقليل مواد التعبئة والتغليف؛ وتقليل المخلفات؛ وخفض انبعاث غازات الاحتباس الحراري.
- الصحة والتعليم – يساهم المشروع في تحقيق أهداف السياسات الاجتماعية.
- أن يحقق المشروع أو النشاط المراد دعمه فوائد اقتصادية إضافية للمملكة.
- أن يكون للمشروع منتجات أو طرق مبتكرة.

مواصفات تحديد مقدار الدعم/حساب إجمالي التكاليف

يبنى مستوى الدعم على أساس التكلفة الفعلية، علماً بأن التكاليف المستحقة والتي تم وصفها في طلب الدعم سيتم تغطيتها كاملةً أو جزء منها حسب الميزانية المتاحة.

بعض الجوانب المتعلقة بالتطبيق

يبدأ تنفيذ هذا النشاط بمجرد الشروع في تنفيذ خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية واتخاذ جميع القرارات الحكومية والمالية والإدارية اللازمة بشأنه. وسيتم تطبيق نهج تدريجي لدعم الجمعية السعودية للزراعة العضوية والجمعيات والجهات الفاعلة الأخرى في سبيل إعداد ورش العمل والدورات التدريبية والندوات لجميع أصحاب المصلحة في مجال الزراعة العضوية. ويشمل ذلك الخطوات التالية:

- تتقدم الجهات المستفيدة من الدعم بطلباتها للحصول عليه، مع اشتمال الطلب على بيان واضح للمبلغ المطلوب كدعم لمشروع يتعلق ببناء القدرات وتعزيز المعرفة الفنية لأصحاب المصلحة في قطاع الزراعة العضوية في المملكة، بالإضافة إلى ما يثبت استيفاء المشروع لجميع معايير الأهلية للدعم.
- تقوم سلطات المملكة المسؤولة عن هذا النشاط، أي وزارة البيئة والمياه والزراعة، بدراسة الطلب في غضون شهرين من تقديمه.
- يتم توفير الدعم من وزارة البيئة والمياه والزراعة في غضون ثلاثة أشهر من تقديم الطلب.
- يتم التدقيق في البيانات التي يدلي بها المتقدمون للدعم تفادياً لإساءة استغلال الدعم، وذلك من خلال اعتماد نهج الانتقاء العشوائي، حيث يتم على الأقل تدقيق طلب واحد من كل خمسة طلبات.
- إذا تم استغلال الدعم بشكل مخالف، يتم اتخاذ التدابير القانونية ضد المخالفين بموجب التشريعات السارية في المملكة.

نظام الرصد ومؤشرات النجاح القابلة للقياس

سيتم تحديد القيم المستهدفة الخاصة بمؤشرات الاستيعاب والتأثير قبل بدء تنفيذ النشاط، مع أخذ الميزانية الإجمالية في الاعتبار. ويجب أن تتميز القيم المستهدفة بالطموح والواقعية في آن واحد.

ويتسم المؤشر المستهدف الذي يتم تحديده (مثل عدد أصحاب المصلحة الذين شاركوا في فعاليات بناء القدرات -انظر أيضاً بند: «نطاق النشاط») بأنه محدد بصورة دقيقة، وقابل للقياس، ويمكن تحقيقه بأقل تكلفة، وأن البيانات المطلوبة لقياسه يمكن توفرها في الوقت المناسب. وسوف يتم رصد نجاح النشاط على أساس سنوي وإخضاعه للتقييم المستقل بواسطة جهة محايدة بعد فترة لا تزيد عن خمس سنوات.

سوف تخضع البيانات التي تقدمها الجمعية السعودية للزراعة العضوية وغيرها من الجمعيات والجهات الفاعلة الأخرى للتدقيق باستخدام أسلوب العينة العشوائية: ففي حين يتم التدقيق بالتفصيل في بيانات طلب واحد على الأقل من بين كل خمسة طلبات من أجل تفادي سوء الاستغلال، فإن كل طلب سيخضع للفحص باستخدام نظام حاسوبي يتم تطويره لهذا الغرض.

وسيتم تحديد الحدود العليا أو الدنيا التي يترتب على تجاوزها إيقاع العقوبات والتدابير القانونية بالمخالفين وفقاً للتشريعات السارية في المملكة العربية السعودية.

3-2-2.النشاط رقم 3:

دعم مركز أبحاث الزراعة العضوية والمراكز البحثية الأخرى وتعزيز التعاون في مجال البحوث.

العنوان والتوصيف وكذلك المجموعة الرئيسية المستهدفة بالنشاط

عنوان النشاط: « دعم مركز أبحاث الزراعة العضوية التابع للوزارة حالياً والمراكز البحثية الأخرى وتعزيز التعاون في مجال البحوث». وسيساهم دعم مراكز البحوث وتعميق التعاون البحثي على الصعيدين الوطني والدولي في تحقيق الأهداف الرئيسية لسياسة الزراعة العضوية في المملكة العربية السعودية.

من خلال دعم مركز أبحاث الزراعة العضوية والمراكز البحثية الأخرى وتعزيز التعاون في مجال البحوث، فإن النشاط رقم 3 يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنشاط رقم 4 المعنون «توسيع وتطوير خدمات الإرشاد الزراعي لتحسين كفاءة الإنتاج العضوي»، والنشاط رقم 8 المعنون «دعم استخدام تقنيات الزراعة العضوية المبتكرة». وتستند هذه الأنشطة الثلاثة إلى أساليب ومنتجات جديدة ومبتكرة تنبع من أنشطة البحوث التي ينفذها مركز بحوث الزراعة العضوية ومراكز البحوث الأخرى داخل المملكة العربية السعودية. وبالإضافة للأنشطة الثلاثة التي سبق ذكرها على وجه التحديد، فإن جميع الأنشطة تقريباً تستفيد من نتائج البحوث، وبالتالي فإن النشاط رقم 3 يرتبط بمعظم الأنشطة الأخرى بهذه الخطة. المجموعات الرئيسية المستهدفة بهذا النشاط هي مركز أبحاث الزراعة العضوية التابع للوزارة ومراكز البحوث الأخرى.

الأهداف المنشودة/نطاق النشاط

يؤدي دعم مراكز أبحاث الزراعة العضوية وتعزيز التعاون البحثي إلى الإسهام في تطوير تقنيات وحلول مبتكرة للمشاكل التي تواجه قطاع الزراعة العضوية. وستعمل هذه التقنيات والحلول المبتكرة على زيادة إنتاج الأغذية عالية الجودة والآمنة للمستهلكين في المملكة العربية السعودية والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وتحسين كفاءة استخدام الموارد خاصةً المياه في إنتاج الأغذية العضوية ودعم نظم الإنتاج الزراعي العضوي، وبالتالي تعكس الأهداف الرئيسية لسياسة الزراعة العضوية في المملكة العربية السعودية. وبشكل أكثر تحديداً، يهدف دعم مراكز البحوث العضوية والتعاون البحثي إلى:

- زيادة حصة المنتجات العضوية في السوق السعودي.
- تعزيز التعاون البحثي من أجل تطوير التقنيات والمبتكرات الجديدة.

وسيتم تحديد المؤشرات اللازمة لقياس مخرجات النشاط ونتيجته (مقارنة بالهدف) وتأثيره، وذلك بغرض تقييم مدى نجاح النشاط والتدابير المرتبطة به قياساً بالأهداف الرئيسية لسياسة الزراعة العضوية في المملكة العربية السعودية.

- مؤشرات المخرجات: سيتم اعتماد عدد مراكز البحوث الحاصلة على الدعم، وعدد مشاريع البحوث المشتركة بين المراكز، كمؤشرات لمخرجات النشاط.
- مؤشر الهدف، الذي تقاس عليه نتائج النشاط، هو عدد التقنيات والابتكارات الجديدة التي يتم تطويرها في إطار التدابير المدعومة.
- وبالإضافة إلى ذلك، يتم قياس تنافسية قطاع الزراعة العضوية ونسبة الزيادة في عدد المزارع العضوية التي تطبق التقنيات والابتكارات الجديدة لإثبات نجاح النشاط.

ويمكن لمراكز البحوث العاملة في مجال الزراعة العضوية التقدم بطلب للحصول على دعم مالي، ودعم غير مالي.

وصف النشاط وتدابيره

تقديم الدعم للمراكز القائمة، وإنشاء مراكز جديدة لبحوث الزراعة العضوية، سوف يؤدي إلى دعم المزارعين العضويين وقطاع الزراعة العضوية بشكل عام من خلال توسيع قاعدة المعارف المتوفرة عن الزراعة العضوية. ويمكن كذلك أن تصبح بحوث الزراعة العضوية وآثارها على البيئة، وسوق العمل، واتجاهات المستهلكين تجاه المنتجات العضوية، أساساً للجهود المستقبلية الرامية إلى التوعية والتواصل الفعال في القطاع، والترويج له. ومن شأن تعزيز التعاون البحثي على الصعيدين الوطني والدولي أن يحسن من نقل المعارف وتمكين الأطراف ذات الصلة من الوصول إلى المؤسسات ذات الخبرة في دراسة قطاع الزراعة العضوية.

تم تحديد التدابير التالية للنشاط رقم 3:

- التدبير رقم 3-1: إنشاء منتديات حوار للعلماء من مختلف المؤسسات العلمية والتعاون الوثيق مع المؤسسات العامة والخاصة القائمة في القطاع الزراعي بالمملكة.
- التدبير رقم 3-2: إقامة تعاون بحثي مع مراكز البحوث الدولية.
- التدبير رقم 3-3: الارتقاء بنوعية البيانات الإحصائية والسوقية ذات الأهمية لقطاع الزراعة العضوية بشكل عام، وصناع القرار فيه بشكل خاص.
- التدبير رقم 3-4: توفير المعدات والأدوات والمستلزمات اللازمة لتنفيذ الأبحاث في الزراعة العضوية.

يتم دعم مركز أبحاث الزراعة العضوية لتمكينه من إقامة منتديات حوار للعلماء المختصين، وذلك بوصفه المؤسسة البحثية الرئيسية في قطاع الزراعة العضوية. ويتولى المركز تحديد مجموعات البحوث والعلماء العاملين فيه، وفي معاهد البحوث الأخرى ومختلف المؤسسات العامة والخاصة الأخرى المعنية في المملكة وخارجها، للمشاركة في البرامج التدريبية والاستشارات الفنية ذات الأهمية لقطاع الزراعة العضوية. ويتمثل الدعم في تغطية تكاليف المواد والعمالة اللازمة لتحقيق ذلك.

ويقدم مركز أبحاث الزراعة العضوية طلبات للتعاون الدولي، تشتمل على أسماء مراكز البحوث الدولية ذات الصلة ونبذة عن أهم الأنشطة والأبحاث والبرامج التي يرغب التعاون فيها، مع التركيز بصورة خاصة على قطاع الزراعة العضوية. وسيتم توفير الدعم للطلبات التي تتم الموافقة عليها من جهات دعم البحوث والشبكات التي تغطي تكاليف عقد الاجتماعات البحثية وإجراء البحوث بالتعاون مع المنظمات البحثية الوطنية والدولية.

ومن المهم أن يقوم مركز أبحاث الزراعة العضوية بدراسة نقاط الضعف في الأسلوب المتبع حالياً لجمع البيانات في القطاع الزراعي. وسيتقدم المركز، بالتعاون الوثيق مع المؤسسات البحثية الأخرى، بطلبات لدعم السبل الكفيلة بتحسين نوعية وكفاءة جمع البيانات. وسيشمل الدعم المالي المقدم للطلبات التي تتم الموافقة عليها تغطية تكاليف جمع البيانات، وإنشاء بنية تحتية محسنة للبيانات.

معايير الأهلية للدعم

تستحق هذا الدعم مراكز البحوث في المملكة، والمؤسسات البحثية الدولية التي تعمل في دراسة قضايا الزراعة العضوية في المملكة. وسيتم التحقق من أهلية كل طلب وفقاً لإجراءات متعددة المراحل، حيث يتم، أولاً، إجراء تقييم أولي للتأكد من أن الطلبات المقدمة مستوفيةً للحد الأدنى من المتطلبات. ويشمل ذلك المعايير التالية:

- ضرورة تقديم خطاب نوايا ملزم يختص بتعديل إجراء البحوث عن الزراعة العضوية أو الاستثمار في البنية التحتية للبيانات الخاصة بقطاع الزراعة العضوية.

- يتعين على أصحاب الطلبات الدوليين (المنظمات البحثية) أن يكون لهم سجل بحثي جيد في مجال الزراعة العضوية.
- يجب أن تكون الجهات المتقدمة للدعم على استعداد للخضوع لرقابة الهيئة الرقابية المختصة في المملكة فيما يتعلق بالتدابير المطلوب دعمها.
- يجب على الجهات المدعومة اعتماد نظام سليم لحفظ السجلات فيما يتعلق بالتدابير المطلوب دعمها.
- الجهات التي تستوفي شروط الدعم لا تخضع لأي معايير أولية أو قيود أخرى.

ثانياً، تخضع الطلبات التي تجتاز تدقيق الأهلية للدعم الأولي لتقييم جدوى الدعم بما في ذلك التقييم الفني بواسطة جهة خارجية، وسوف يؤدي عدم الوفاء بالمعايير المطلوبة إلى رفض طلب الدعم.

وفيما يتعلق بالتكاليف التي تستحق الدعم، فإنها تشمل جميع التكاليف المتعلقة بتدابير دعم مركز أبحاث الزراعة العضوية. ويشمل ذلك تكلفة الحصول على البيانات واستئجار المرافق، ومصاريف الموظفين الحاليين والجدد، وتكاليف السفر لحضور اجتماعات المنتديات البحثية ومجموعات العمل. وقد تشمل التكلفة ما يلي:

- أتعاب أعضاء هيئة التدريس الذين ينظمون مجموعات العمل والمنتديات البحثية المنتظمة، والزيارات من وإلى منظمات البحوث الدولية.
- تكلفة المواد وتكلفة استئجار أماكن عقد الفعاليات التعاونية.
- تكاليف السفر لحضور اجتماعات المنتديات البحثية ومجموعات العمل والدورات التدريبية، سواء داخل المملكة أو خارجها، والابتعاث ودورات اللغة الإنجليزية.
- تكلفة المتعاقدين الذين يتولون مهمة تيسير منتديات البحث ومجموعات العمل.
- تكلفة جمع البيانات وإنشاء بنية تحتية محسنة للبيانات.
- ويتم تقديم الدعم في إطار هذا النشاط إذا توفرت موارد مالية كافية من الميزانية المرصودة لتدابير السياسات المحددة ضمن الأولويات.

معايير تقييم طلبات الدعم

يجب أن يستند تقدير قيمة الدعم المشار اليها تحت بند شروط الأهلية للدعم إلى مجموعة من المعايير القوية – الملائمة لجميع الأنشطة – بما يعكس أهداف السياسة الزراعية الشاملة في المملكة العربية السعودية، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- يدعم الطلب المنتجين العضويين في المملكة العربية السعودية، وذلك لتشجيع المنتجات المحلية والاستفادة منها.
- أن يحقق الدعم فوائد واضحة من حيث زيادة المبيعات والإنتاجية وتخفيض التكاليف (أو تجنبها)، والولوج إلى أسواق جديدة، وتحسين المهارات.
- عدم وجود أثر جانبي سلبي – لا يؤثر المشروع أو النشاط المستهدف بالدعم بشكل كبير على الشركات الأخرى المماثلة في قطاع الزراعة العضوية ومنظومة التوريد الخاصة بالقطاع.
- قابلية التنفيذ – أن يرجح تحقيق المشروع لأهدافه بنجاح وفعالية من حيث التكلفة (إثبات جدوى الدعم).
- الاستدامة البيئية – تقليل استهلاك الطاقة والمياه؛ وتقليل مواد التعبئة والتغليف؛ وتقليل المخلفات؛ وخفض انبعاث غازات الاحتباس الحراري.
- الصحة والتعليم – يساهم المشروع في تحقيق أهداف السياسات الاجتماعية.

- أن يحقق المشروع أو النشاط فوائد اقتصادية إضافية للمملكة.
- أن يكون للمشروع أو النشاط المراد دعمه منتجات أو طرق مبتكرة.

مواصفات تحديد مقدار الدعم/حساب إجمالي التكاليف

يبنى مستوى الدعم على أساس مبدأ التكلفة الفعلية.

بعض الجوانب المتعلقة بالتطبيق

يبدأ تنفيذ هذا النشاط بمجرد الشروع في تنفيذ خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية واتخاذ جميع القرارات الحكومية والمالية والإدارية اللازمة بشأن هذا النشاط. وسيتم اعتماد نهج تدريجي فيما يتعلق بدعم مراكز البحوث العضوية بغرض تحسين التعاون في قطاع الزراعة العضوية. ويشمل ذلك الخطوات التالية:

- يقدم مركز أبحاث الزراعة العضوية طلباً للحصول على الدعم، بحيث يشتمل على بيان واضح بالمبلغ المطلوب لدعم مشروع يتعلق بالتعاون البحثي ونشر المعرفة، بالإضافة إلى تقديم ما يثبت استيفاء المشروع لجميع معايير الأهلية للدعم.
- تقوم وزارة البيئة والمياه والزراعة أو جهات دعم البحوث الأخرى المسؤولة عن هذا النشاط، بدراسة الطلب في غضون شهرين من تقديمه.
- يتم توفير الدعم من وزارة البيئة والمياه والزراعة أو الجهات الداعمة الأخرى في غضون ثلاثة أشهر من تقديم الطلب.
- يتم التدقيق في البيانات التي يقدمها طالبو الدعم تفادياً لإساءة استغلال الدعم، وذلك من خلال اعتماد نهج الانتقاء العشوائي، حيث يتم تدقيق طلب واحد من كل خمسة طلبات على الأقل.

نظام الرصد ومؤشرات النجاح القابلة للقياس

يتم تحديد القيم المستهدفة الخاصة بمؤشرات الاستيعاب والتأثير قبل بدء تنفيذ النشاط، مع أخذ الميزانية الإجمالية في الاعتبار. ويجب أن تتميز القيم المستهدفة بالطموح والواقعية في آن واحد.

يتسم المؤشر المستهدف الذي يتم تحديده (مثل عدد مراكز البحوث الحاصلة على الدعم، أو عدد التقنيات والابتكارات الجديدة التي يتم تطويرها في إطار التدابير المدعومة -انظر أيضاً بند: «نطاق النشاط») بأنه محدد بصورة دقيقة، وقابل للقياس، ويمكن تحقيقه بطريقة تتميز بكفاءة التكلفة، وأن البيانات المطلوبة لقياسة يمكن أن تتوفر في الوقت المناسب. وسوف يتم رصد نجاح النشاط على أساس سنوي وإخضاعه للتقييم المستقل بواسطة جهة محايدة بعد فترة لا تزيد عن خمس سنوات.

تخضع كذلك البيانات التي تقدمها مراكز البحوث العضوية ضمن طلباتها للتدقيق باستخدام أسلوب العينة العشوائية: ففي حين يتم التدقيق بالتفصيل في بيانات كل خامس طلب على أقل تقدير من أجل تفادي سوء الاستغلال، فإن جميع الطلبات ستخضع للفحص باستخدام نظام حاسوبي يتم تطويره لهذا الغرض لفحص مدى مقبولية هذه البيانات.

ويتم تحديد الحدود العليا والدنيا التي يترتب على تجاوزها إيقاع العقوبات والتدابير القانونية بالمخالفين وفقاً للتشريعات السارية في المملكة العربية السعودية.

4-2-2.النشاط رقم 4:

توسيع وتطوير خدمات الإرشاد الزراعي لتحسين كفاءة الإنتاج العضوي

العنوان والتوصيف والمجموعة الرئيسية المستهدفة بالنشاط

عنوان النشاط: «توسيع وتطوير خدمات الإرشاد الزراعي لتحسين كفاءة الإنتاج العضوي». تحقق الزراعة العضوية فوائد مجتمعية محددة، مثل تشجيع إنتاج واستهلاك الغذاء الصحي، إلا أن ارتفاع تكلفة الإنتاج (مثل ارتفاع تكاليف العمالة) وانخفاض المحصول الزراعي يزيد تعقيد الإنتاج العضوي مقارنة بالإنتاج الزراعي غير العضوي. ولهذا فإن خدمات الإرشاد، التي تركز على احتياجات المزارعين العضويين ومتطلباتهم الخاصة، من شأنها أن تسهم في تحسين كفاءة الإنتاج العضوي وتشجيع القطاع الزراعي على اعتماد أساليب الزراعة العضوية على نطاق أوسع.

ونظراً لاهتمام النشاط رقم 4 بعملية توسيع وتطوير خدمات الإرشاد الزراعي الهادفة إلى تحسين كفاءة الإنتاج العضوي، فإنه يعتبر مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالنشاط رقم 3 المعنون: « إنشاء ودعم مركز بحوث الزراعة العضوية والمراكز البحثية الأخرى وتعزيز التعاون في مجال البحوث ».

المجموعات الرئيسية المستهدفة بالنشاط هي الجهات التي تقدم خدمات الإرشاد الزراعي.

الأهداف المنشودة/نطاق النشاط

من شأن التوسع في خدمات الإرشاد الزراعي وبالتالي تحسين إنتاجية الزراعة العضوية وكفاءة استخدام الموارد أن يساهم في إنتاج أغذية عالية الجودة وآمنة للمستهلك السعودي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية وأساليب الإنتاج العضوي سيقلل من استخدام المياه، وبالتالي فإن هذا النشاط يعكس الأهداف الرئيسية لسياسة الزراعة العضوية في المملكة. وبشكل أكثر تحديداً، يهدف دعم خدمات الإرشاد إلى تحقيق ما يلي:

- زيادة عدد المزارع العضوية التي تستفيد من الخدمات الإرشادية.
- تعزيز وعي المستهلكين بجودة ومزايا الإنتاج العضوي في المملكة.
- زيادة دخل المزارعين العضويين في المملكة العربية السعودية.
- زيادة حصة المنتجات العضوية في السوق المحلية.
- زيادة حصة التمور العضوية السعودية في السوق العالمي.
- زيادة كفاءة الإنتاج واستخدام الموارد في قطاع الزراعة العضوية.

سيتم تحديد المؤشرات اللازمة لقياس مخرجات النشاط ونتيجته (مقارنة بالهدف) وتأثيره، وذلك بغرض تقييم مدى نجاح النشاط والتدابير المرتبطة به قياساً بالأهداف الرئيسية لسياسة الزراعة العضوية في المملكة العربية السعودية.

- مؤشر المخرجات: سيتم اعتماد عدد الخدمات الإرشادية الحاصلة على الدعم كمؤشر لمخرجات النشاط.
- مؤشر الهدف، الذي تقاس عليه نتائج النشاط: هو الزيادة في النسبة المئوية للمزارعين العضويين المستفيدين من الخدمات الإرشادية.
- وبالإضافة إلى ذلك، سيتم قياس تنافسية قطاع الزراعة العضوية لإثبات النجاح العام للنشاط.

ويمكن للجهات التي تقدم خدمات الإرشاد الزراعي في مجال الزراعة العضوية التقدم بطلب للحصول على دعم مالي، ودعم غير مالي.

وصف النشاط وتدابيره

يعتبر تدريب المزارعين وتثقيفهم عنصراً تقليدياً في خطط عمل الزراعة العضوية في العديد من البلدان. بيد أن فوائد التدريب والتثقيف تتجاوز نطاق المزارعين لتشمل المستشارين العاملين في خدمات الإرشاد، ومن شأن هذا النشاط أن يدعم المزارعين وموظفي الخدمات الإرشادية، فضلاً عن أصحاب المصلحة الآخرين المرتبطين بالخدمات الاستشارية المقدمة خارج نطاق المزارع العضوية.

وقد تم تحديد التدابير التالية للنشاط رقم 4:

- التدبير رقم 4-1: إنشاء مزارع تجريبية ومزارع إيضاحية (إرشادية).
- التدبير رقم 4-2: تنظيم زيارات منتظمة للمزارعين الراغبين في التحول الى الزراعة العضوية والحقول التجريبية والإيضاحية.
- التدبير رقم 4-3: عقد اجتماعات للمزارعين، وإقامة مجموعات لتبادل المعرفة بين المزارعين العاملين في قطاع الزراعة العضوية.
- التدبير رقم 4-4: تقديم الإرشاد والاستشارة للمزارعين الذين يرغبون في التحول إلى الزراعة العضوية، وإعداد دورات ومواد دراسية محددة لهم.
- التدبير رقم 4-5: تعزيز الخدمات الاستشارية القائمة من خلال تدريب المرشدين وزيادة عدد المتخصصين ذوي المعرفة الواسعة في مجال الزراعة العضوية ومتطلباتها.

سيقدم الدعم المالي لإنشاء حقول تجريبية وإيضاحية ضمن بعض المزارع العضوية القائمة والمعتمدة. وتعد المزارع التجريبية والإيضاحية أداة مفيدة لعرض تجارب نجاح الزراعة العضوية، حيث توضح طرق التطبيق العملي للابتكارات فيما يتعلق باستراتيجيات الإدارة وتقنيات الإنتاج ضمن السياق الواقعي للإنتاج الزراعي. وسيتم دعم المزارعين الراغبين في إنشاء حقل تجريبي أو إيضاحي من خلال تسديد جميع التكاليف الخاصة بإعداد وتنفيذ الحقل التجريبي/الإيضاحي داخل مزارعهم.

وعادة ما تقوم الجهات التي تقدم خدمات الإرشاد بتنظيم زيارات إلى المزارع والحقول التجريبية والمزارع الإيضاحية، مثلاً كل ثلاثة أشهر. وسوف يغطي الدعم المقدم تكلفة خدمات الإرشاد المرتبطة بتنظيم وتسيير الزيارات إلى المزارع والحقول التجريبية والإيضاحية. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم دعم المزارعين المشاركين من خلال تسديد تكاليف السفر والوقت الذي يمضونه في زيارة هذه المواقع.

تقوم الجهات التي تقدم خدمات الإرشاد بتنظيم اجتماعات للمزارعين وتشجعهم على تبادل المعارف فيما بينهم. كما يحضر موظفو خدمات الإرشاد هذه الاجتماعات للإجابة على الاستفسارات بشأن ممارسات الزراعة العضوية. وتتقدم الجهات التي تقدم خدمات الإرشاد بطلبات مجدولة بأفكار محددة بشأن تبادل المعرفة، وستحصل على الدعم من خلال تسديد تكاليف السفر والوقت الذي تبذله في إعداد وإدارة الاجتماعات.

ويتحقق هدف إعداد الدورات والمواد الدراسية للمزارعين الراغبين في التحول إلى الزراعة العضوية من خلال التعاون الوثيق بين خدمات الإرشاد والجامعات والجهات الأخرى ذات الصلة. وتساعد المواد الدراسية هؤلاء المزارعين في الحصول على المعلومات اللازمة عن الزراعة العضوية وكيفية التحول إليها. ويمكن أن تدعم تكلفة تطوير هذه المواد الدراسية. وستعطى الأولوية للطلبات التي تجمع بين إعداد دورات للمزارعين وتنظيم اجتماعات بينهم للاستفادة من المميزات المتحققة من تجميع الأنشطة المتشابهة، وتوسيع منافع نشر المعرفة.

يحصل الموظفين بالخدمات الارشادية على التدريب والتعليم من الخبراء الوطنيين والدوليين. وستنشر الدعوة إلى تقديم عطاءات تنافسية، ومن ثم اختيار طلبات الخبراء الوطنيين والدوليين المتميزة بأعلى فعالية للتكلفة لمنحها الدعم وتنفيذ مقترحاتها، مع التركيز بشكل خاص على خصوصيات قطاع الزراعة العضوية من أجل تدريب الخبراء والمختصين العاملين في خدمات الإرشاد.

معايير الأهلية للدعم

تستحق هذا الدعم الجهات التي تقدم خدمات الإرشاد العاملة في قطاع الزراعة العضوية بالمملكة. وسيتم التحقق من أهلية كل طلب للدعم وفقاً لإجراءات متعددة المراحل، حيث يتم، أولاً، إجراء تقييم أولي لأهلية طلبات الدعم لضمان تلبيتها للحد الأدنى من المتطلبات. ويشمل ذلك توفر المعايير التالية في الجهات التي تقدم خدمات الإرشاد:

- تقديم طلب يختص حصراً بالتعامل مع الزراعة العضوية.
- ضرورة أن تكون الجهة التي تقدم خدمة الإرشاد مسجلة في قطاع الزراعة العضوية بالمملكة العربية السعودية.
- الاستعداد للخضوع لرقابة الهيئة الرقابية المختصة في المملكة العربية السعودية.
- تحتاج الجهة التي تقدم خدمة الإرشاد إلى اعتماد نظام سليم لحفظ السجلات فيما يتعلق بالتدابير المطلوب دعمها.

ثانياً، تخضع الطلبات التي تجتاز تدقيق الأهلية الأولي لتقييم جدوى الدعم، وسوف يؤدي عدم الوفاء بالمعايير إلى رفض طلب الدعم.

وفيما يتعلق بالتكاليف المؤهلة للدعم، فإنها تشمل جميع التكاليف المتعلقة بالتدابير الرامية إلى تعزيز كفاءة الجهات التي تقدم خدمات الإرشاد وبناء قدراتها. ويشمل ذلك تكلفة المواد والمرافق، وتكاليف المتعاقدين و/أو أتعاب الموظفين، وتكاليف السفر إلى المزارع التجريبية أو فعاليات بعينها. ويمكن أن تشمل التكلفة التي يمكن دعمها ما يلي:

- تكلفة الموظفين الذين يتولون بانتظام مهمة تنظيم فعاليات إعلامية وتنظيم زيارات للمزارع التجريبية للمزارعين الراغبين.
- تكلفة الموظفين الخاصة بتنظيم وإدارة الدورات التدريبية للمزارعين الراغبين في التحول إلى الزراعة العضوية.

- تكلفة المواد وإيجار المواقع والسفر المرتبطة بفعاليات محددة خاصة بالتدريب والعروض الإيضاحية.
- تكلفة المتعاقدين فيما يرتبط بالتدريب المقدم إلى الموظفين بغرض تعزيز خدمات الإرشاد القائمة.
- التعاقد مع خبراء ذوي تأهيل عال لتقديم المشورة و/أو الخبرات الخاصة على أساس الحاجة، أو على أساس استراتيجي، الداعمة لعملية صنع القرار.

ويتم تقديم الدعم في إطار هذا النشاط إذا توفرت موارد مالية كافية من الميزانية المرصودة لتدابير السياسات المحددة ضمن الأولويات.

معايير تقييم طلبات الدعم

يجب أن يستند تقدير قيمة الدعم المشار إليها تحت بند شروط الأهلية للدعم إلى مجموعة من المعايير القوية – الملائمة لجميع الأنشطة – بما يعكس أهداف السياسة الزراعية الشاملة في المملكة العربية السعودية، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- يدعم الطلب المنتجين العضويين في المملكة العربية السعودية، وذلك لتشجيع المنتجات المحلية والاستفادة منها .
- أن يحقق الدعم فوائد كبيرة واضحة من حيث زيادة المبيعات والإنتاجية وتخفيض التكاليف (أو تجنبها)، والولوج إلى أسواق جديدة، وتحسين المهارات.
- عدم وجود أثر جانبي سلبي – لا يؤثر المشروع أو النشاط المراد دعمه بشكل كبير وسلبي على الشركات الأخرى المماثلة في قطاع الزراعة العضوية ومنظومة التوريد الخاصة بالقطاع.
- قابلية التنفيذ –أن يرجح تحقيق المشروع لأهدافه بنجاح وفعالية من حيث التكلفة (إثبات الجدوى الاقتصادية للدعم).
- الاستدامة البيئية – تقليل استهلاك الطاقة والمياه؛ وتقليل مواد التعبئة والتغليف؛ وتقليل المخلفات؛ وخفض انبعاث غازات الاحتباس الحراري.
- الصحة والتعليم – يساهم المشروع في تحقيق أهداف السياسات الاجتماعية.
- أن يحقق المشروع أو النشاط المراد دعمه فوائد اقتصادية إضافية للمملكة.
- أن يكون للمشروع أو النشاط المراد دعمه منتجات أو طرق مبتكرة.

مواصفات تحديد مقدار الدعم/حساب إجمالي التكاليف

يبنى مستوى الدعم على أساس مبدأ التكلفة الفعلية.

بعض الجوانب المتعلقة بالتطبيق

يبدأ تنفيذ هذا النشاط بمجرد الشروع في تنفيذ خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية واتخاذ جميع القرارات الحكومية والمالية والإدارية اللازمة بشأن هذا النشاط. وسيتم اعتماد نهج تدريجي فيما يتعلق بدعم خدمات الإرشاد الزراعي بغرض توسيعها في قطاع الزراعة العضوية. ويشمل ذلك الخطوات التالية:

- تقدم الجهات التي تقدم خدمات الإرشاد الزراعي طلباً للحصول على الدعم، بحيث يشتمل على بيان واضح عن المبلغ المطلوب لدعم المشروع أو النشاط المتعلق بخدمة الإرشاد، بالإضافة إلى ما يثبت استيفاء جميع معايير الأهلية للدعم.
- تقوم وزارة البيئة والمياه والزراعة، بدراسة الطلب في غضون ثلاثة أشهر من تقديمه.
- يتم توفير الدعم في غضون ثلاثة أشهر من تقديم الطلب.
- يتم التدقيق في البيانات التي يقدمها طالبو الدعم تفادياً لإساءة استغلاله، وذلك من خلال اعتماد نهج الانتقاء العشوائي، حيث يتم تدقيق طلب واحد على الأقل من بين كل خمسة طلبات.
- إذا تم استغلال الدعم بشكل مخالف، يتم اتخاذ التدابير القانونية ضد المخالفين بموجب التشريعات السارية في المملكة.

نظام الرصد ومؤشرات النجاح القابلة للقياس

يتم تحديد القيم المستهدفة الخاصة بمؤشرات الاستيعاب والتأثير قبل بدء تنفيذ النشاط، مع أخذ الميزانية الإجمالية في الاعتبار. ويجب أن تتميز القيم المستهدفة بالطموح والواقعية في آن واحد.

ويتسم المؤشر المستهدف الذي يتم تحديده (مثل زيادة نسبة المزارعين العضويين الحاصلين على خدمات الإرشاد التي تم دعمها -انظر أيضاً بند: «نطاق النشاط») بأنه محدد بصورة دقيقة، وقابل للقياس، ويمكن تحقيقه بطريقة تتميز بكفاءة التكلفة، وأن البيانات ذات الصلة بقياسه يمكن أن تتوفر في الوقت المناسب. وسوف يتم رصد نجاح النشاط على أساس سنوي وإخضاعه للتقييم المستقل بواسطة جهة محايدة بعد فترة لا تزيد عن خمس سنوات.

تخضع كذلك البيانات التي تقدمها الجهات التي تقدم خدمات الإرشاد الزراعي مع طلباتها للتدقيق باستخدام أسلوب العينة العشوائية: ففي حين يتم التدقيق بالتفصيل في بيانات كل خامس طلب على أقل تقدير من أجل تفادي سوء الاستغلال، فإن جميع الطلبات سوف تخضع للفحص باستخدام نظام حاسوبي يتم تطويره لهذا الغرض لفحص مدى مقبولية هذه البيانات.

ويتم تحديد الحدود العليا والدنيا التي يترتب على تجاوزها إيقاع العقوبات والتدابير القانونية بالمخالفين وفقاً للتشريعات السارية في المملكة العربية السعودية.

2-2-5.النشاط رقم 5:

تحسين عمل جهات التفتيش والتوثيق وتشجيع جهات التفتيش والتوثيق الوطنية لتوسيع أنشطتها.

العنوان والتوصيف والمجموعة الرئيسية المستهدفة بالنشاط

عنوان النشاط: «تحسين عمل جهات التفتيش والتوثيق وتشجيع جهات التفتيش والتوثيق الوطنية لتوسيع أنشطتها». ونظراً لأن نقص فعالية التفتيش والتوثيق قد يشكل عائقاً أمام إنتاج الأغذية العضوية الصحية ويعرقل تحول المزيد من المزارعين إلى الزراعة العضوية، فإن النشاط رقم 5 يعالج هذه المخاطر من خلال تقديم الدعم لجهات التفتيش والتوثيق القائمة والجديدة.

وعن طريق تحسين عمل جهات التفتيش والتوثيق وتشجيعها على توسيع أنشطتها، فإن النشاط رقم 5 يرتبط بالنشاط رقم1 المعنون:« دعم السلطات الرقابية في هذا المجال بالإمكانات الفنية والكوادر البشرية وبناء قدراتهم» والنشاط رقم 3، كما يعدّ شرطاً ضرورياً لضمان التنفيذ الناجح للنشاط رقم 6: « تقديم الدعم لمساعدة المزارعين العضويين الجدد والقدامى على تغطية تكاليف التفتيش والتوثيق ».

المجموعات الرئيسية المستهدفة بهذا النشاط هي جهات التفتيش والتوثيق الوطنية القائمة.

الأهداف المنشودة/نطاق النشاط

تحسين عمل جهات التفتيش والتوثيق وتشجيع المزيد من هذه الجهات الوطنية على توسيع أنشطتها يؤدي الى زيادة فعالية أنظمة التفتيش والتوثيق، بما يضمن إنتاج أغذية عالية الجودة وآمنة للمستهلك السعودي. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لنظام التوثيق الفعال أن يرفع من مستوى وعي وثقة المستهلكين بجودة وفوائد الإنتاج العضوي في البلاد، وبالتالي فهو يعكس الأهداف الرئيسية لسياسة الزراعة العضوية في المملكة. وبشكل أكثر تحديداً، يهدف الدعم المقدم إلى جهات التفتيش والتوثيق إلى:

- زيادة فعالية نظم التفتيش والتوثيق.
- تعزيز وعي وثقة المستهلكين بجودة وقوة الإنتاج العضوي في المملكة.
- زيادة عدد جهات التفتيش والتوثيق العاملة في قطاع الزراعة العضوية في المملكة وبالتالي زيادة عدد المزارع العضوية التي تخضع للتوثيق والرقابة.

وسيتم تحديد المؤشرات اللازمة لقياس مخرجات النشاط ونتيجته (مقارنة بالهدف) وتأثيره، وذلك بغرض تقييم مدى نجاح النشاط والتدابير المرتبطة به قياساً بالأهداف الرئيسية لسياسة الزراعة العضوية في المملكة العربية السعودية.

- مؤشر المخرجات: يتم اعتماد عدد جهات التفتيش والتوثيق الحاصلة على الدعم كمؤشر لمخرجات النشاط.
- مؤشر الهدف الذي تقاس عليه نتائج النشاط: هو نسبة المزارع العضوية التي تخضع للتوثيق والرقابة الفعالة.
- وبالإضافة إلى ذلك، سيتم قياس نسبة الزيادة في توفر المنتجات العضوية المنتجة محلياً لإثبات نجاح النشاط.

يمكن لجهات التفتيش والتوثيق العاملة في قطاع الزراعة العضوية التقدم بطلب للحصول على دعم مالي، ودعم غير مالي.

وصف النشاط وتدابيره

ينصب تركيز النشاط رقم 5 على التفتيش والتوثيق، حيث يتم تشجيع المؤسسات المسؤولة على تحسين أنشطتها وتوسيع نطاقها.

وقد تحديد التدابير التالية للنشاط رقم 5:

- التدبير رقم 5-1: دعم عمل جهات التوثيق والتفتيش القائمة بالفعل وإنشاء جهات جديدة.
- التدبير رقم 5-2: تحسين أساليب التفتيش ورصد تطبيقها في قطاع الزراعة العضوية.
- التدبير رقم 5-3: تدريب الموظفين السعوديين بجهات التوثيق الوطنية فيما يتعلق بالتطبيق الدقيق لأساليب التفتيش المحسنة.
- التدبير رقم 5-4: تطوير نظام لاطلاع المجتمع على نتائج أنشطة التفتيش في قطاع الزراعة العضوية لضمان كسب ثقة المستهلكين.
- التدبير رقم 5-5: تحديث المعايير الوطنية الخاصة بتصنيع المنتجات العضوية.

الدعم المقدم يستهدف جهات التوثيق والتفتيش الوطنية القائمة بالفعل أو حديثة الإنشاء، والتي ينبغي تشجيعها على مواصلة عملها وتوسيع أنشطتها. ويتم تقديم الدعم الاستثماري لشراء المعدات والأجهزة اللازمة من خلال قروض متوسطة الأجل وفقاً للإجراءات التي يحددها صندوق التنمية الزراعية.

وسيتم تحديد أساليب محسنة للتفتيش بمساعدة خبراء دوليين متخصصين في ميدان التفتيش والتوثيق، مع استخدام المعايير والأساليب المطبقة في البلدان المتميزة بقطاعات زراعة عضوية متطورة كدليل إرشادي. كما سيتم تبسيط عملية تحديد أحدث أساليب التفتيش من خلال تحسين عملية شبكة العلاقات العامة مع جهات التفتيش الرائدة في البلدان الأخرى. وستقوم المؤسسة المشرفة على جهات التفتيش والتوثيق برصد تطبيق الأساليب المحسنة.

سيتم كذلك تدريب الموظفين السعوديين لدى جهات التوثيق والتفتيش الوطنية على استخدام هذه الأساليب الحديثة بواسطة خبراء وطنيين ودوليين متخصصين في مجال التفتيش والتوثيق.

يضاف إلى ما تقدم، القيام بدعم إنشاء منصة على الانترنت بغرض إطلاع المجتمع على نتائج أنشطة التفتيش. ويغطي دعم هذا التدبير تكلفة التعاقد مع خبراء تقنيات المعلومات الذين ينشئون هذا النوع من المنصات على شبكة الإنترنت، فضلاً عن الحملات الترويجية لرفع الوعي بهذه المنصة والتعريف بمنافعها.

وأخيراً، سيتم دعم تحديث المعايير الوطنية الخاصة بتصنيع المنتجات العضوية. وسيتم عقد الاجتماعات وورش العمل بالتعاون بين شركات تصنيع المنتجات العضوية والجهات ذات الصلة، حيث تستخدم المفاهيم والاستراتيجيات التي تتوصل إليها هذه الاجتماعات إلى تحديد التغييرات المطلوب إدخالها على المعايير الوطنية القائمة.

معايير الأهلية للدعم

تستحق جهات التفتيش والتوثيق العاملة في قطاع الزراعة العضوية في المملكة الحصول على هذا الدعم. وسيتم التحقق من أهلية كل طلب وفقاً لإجراءات متعددة المراحل، حيث يتم، أولاً، إجراء تقييم أولي لأهلية الطلبات المقدمة للدعم لضمان تلبيتها للحد الأدنى من المتطلبات. ويشمل ذلك توفر المعايير التالية في جهات التفتيش والتوثيق:

- ضرورة تقديم خطاب نوايا ملزم يختص حصراً بالاستثمار في تنمية الموارد وبناء القدرات المؤسسية و/أو البشرية لدى جهات التفتيش والتوثيق المختصة بالزراعة العضوية.
- ضرورة أن تكون الجهة المتقدمة للدعم مدرجة في سجل خاص لجهات التفتيش والتوثيق المؤهلة لأداء مهام تنظيم قطاع الزراعة العضوية في المملكة.
- الاستعداد للخضوع لرقابة الهيئة الرقابية المختصة في المملكة العربية السعودية.
- أن يكون لدى الجهة المتقدمة للدعم نظام سليم لحفظ السجلات فيما يتعلق بالتدابير المطلوب دعمها.

لا تنطبق أي معايير أولية أو قيود أخرى على المستفيدين المؤهلين للدعم.

التكاليف المؤهلة للدعم

وفيما يتعلق بالتكاليف المؤهلة للدعم، فإنها تشمل جميع التكاليف المتعلقة بالتدابير التي تؤدي إلى تعزيز كفاءة جهات التفتيش والتوثيق وبناء قدراتها. ويشمل ذلك تكلفة المعدات والمرافق، وتكاليف المتعاقدين و/أو أتعاب الموظفين، كما يمكن أن تشمل أيضاً تكاليف المعاملات التي تتكبدها جهات التفتيش والتوثيق عند إنشاء نظم جديدة. ويمكن أن تشمل التكلفة المؤهلة للدعم ما يلي:

- تكلفة المتعاقدين وأتعاب الموظفين فيما يتعلق بالدورات التدريبية (مثل الندوات أو الجولات الدراسية) المقدمة لموظفي جهات التفتيش والتوثيق.
- رسوم دورات اللغة (ولا سيما دورات اللغة الإنجليزية) للموظفين السعوديين لدى جهات التفتيش والتوثيق.
- تكلفة شراء (أو استئجار) المرافق والمعدات المطلوبة لأداء مهام التفتيش والتوثيق.
- تكاليف إنشاء أنظمة مناسبة للرصد والتتبع، ومنها تكاليف المعاملات ذات الصلة.
- التعاقد مع خبراء سعوديين وعالميين من ذوي التأهيل العالي لتقديم المشورة و/أو الخبرات الخاصة على حسب الحاجة، أو على أساس استراتيجي، لأغراض صنع القرار ونقل المعرفة.

معايير تقييم طلبات الدعم

يجب أن يستند تقدير قيمة الدعم المشار إليها تحت بند شروط الأهلية إلى مجموعة من المعايير القوية – الملائمة لجميع الأنشطة – بما يعكس أهداف السياسة الزراعية الشاملة في المملكة العربية السعودية، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- يدعم الطلب المنتجين العضويين في المملكة العربية السعودية، وذلك لتشجيع المنتجات المحلية والاستفادة منها.
- أن يحقق الدعم فوائد كبيرة وواضحة -من حيث زيادة المبيعات والإنتاجية وتخفيض التكاليف (أو تجنبها)، والولوج إلى أسواق جديدة، وتحسين المهارات.
- عدم وجود أثر جانبي سلبي – لا يؤثر المشروع أو النشاط المستهدف بالدعم بشكل كبير وسلبي على الشركات الأخرى المماثلة في قطاع الزراعة العضوية ومنظومة التوريد الخاصة بالقطاع.
- قابلية التنفيذ – أن يرجح تحقيق المشروع لأهدافه بنجاح وفعالية من حيث التكلفة (إثبات الجدوى الإقتصادية للمشروع).
- الاستدامة البيئية – تقليل استهلاك الطاقة والمياه؛ وتقليل مواد التعبئة والتغليف؛ وتقليل المخلفات؛ وخفض انبعاث غازات الاحتباس الحراري.
- الصحة والتعليم – يساهم المشروع في تحقيق أهداف السياسات الاجتماعية.
- أن يحقق المشروع أو النشاط فوائد اقتصادية إضافية للمملكة.
- تأهيل مفتشين سعوديين لخدمة قطاع الزراعة العضوية.
- أن يكون للمشروع منتجات أو طرق مبتكرة.

مواصفات تحديد مقدار الدعم/حساب إجمالي التكاليف

يُعرَّف مقدار الدعم كنسبة مئوية من مجموع التكاليف لكل تدبير محدد من التدابير المدعومة. ويتحدد مستوى النسبة الفعلي على أساس سنوي قبل بدإ السنة التسويقية الجديدة، مع وضع سقف أقصى سنوياً أيضاً على مستوى المنح المتاحة لكل طلب من أجل عدم تجاوز الميزانية الإجمالية.

ويُقدَّم الدعم الإداري والتشريعي لإنشاء جهات التفتيش والتوثيق الجديدة من خلال الجهات المعنية بوزارة البيئة والمياه والزراعة.

بعض الجوانب المتعلقة بالتطبيق

يبدأ تنفيذ هذا النشاط بمجرد الشروع في تنفيذ خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية واتخاذ جميع القرارات الحكومية والمالية والإدارية اللازمة بشأن هذا النشاط. وسيتم اعتماد نهج تدريجي فيما يتعلق بدعم جهات التوثيق بغرض توسيع أنشطتها في قطاع الزراعة العضوية. ويشمل ذلك الخطوات التالية:

- تقدم جهات التوثيق المعنية طلباً للحصول على الدعم، بحيث يشتمل على بيان واضح عن المبلغ المطلوب لدعم المشروع المتعلق بقضايا التفتيش والتوثيق، بالإضافة إلى ما يثبت استيفاء المشروع لجميع معايير الأهلية للدعم.
- تقوم وزارة البيئة والمياه والزراعة، بدراسة الطلب في غضون ثلاثة أشهر من تقديمه.
- يتم توفير الدعم من وزارة البيئة والمياه والزراعة في غضون ثلاثة أشهر من تقديم الطلب.
- يتم التدقيق في البيانات التي يقدمها المستفيدون تفادياً لإساءة استغلال الدعم، وذلك من خلال اعتماد نهج الانتقاء العشوائي، حيث يتم تدقيق طلب واحد على الأقل من بين كل خمسة طلبات.
- وإذا كشفت آليات التدقيق، المبنية على تدقيق عينة عشوائية، عن أن الدعم يتعرض للاستغلال بشكل مخالف، يتم اتخاذ التدابير القانونية ضد المخالفين بموجب التشريعات السارية في المملكة.

نظام الرصد ومؤشرات النجاح القابلة للقياس

يتم تحديد القيم المستهدفة الخاصة بمؤشرات الاستيعاب والتأثير قبل بدء تنفيذ النشاط، مع أخذ الميزانية الإجمالية في الاعتبار. ويجب أن تتميز القيم المستهدفة بالطموح والواقعية في آن واحد.

ويتسم المؤشر المستهدف الذي يتم تحديده (مثل نسبة المزارع العضوية التي تخضع للتوثيق والرقابة الفعالة -انظر أيضاً بند: «نطاق النشاط») بأنه محدد بصورة دقيقة، وقابل للقياس، ويمكن تحقيقه بطريقة تتميز بكفاءة التكلفة، وأن البيانات ذات الصلة يمكن أن تتوفر في الوقت المناسب. وسوف يتم رصد نجاح النشاط على أساس سنوي وإخضاعه للتقييم المستقل بواسطة جهة محايدة بعد فترة لا تزيد عن خمس سنوات.

تخضع كذلك البيانات التي تقدمها الجهة المستفيدة مع طلباتها للتدقيق باستخدام أسلوب العينة العشوائية. ففي حين يتم التدقيق بالتفصيل في بيانات كل خامس طلب على أقل تقدير من أجل تفادي سوء الاستغلال، فإن جميع الطلبات ستخضع للفحص باستخدام نظام حاسوبي يتم تطويره لهذا الغرض لفحص مدى مقبولية هذه البيانات.

ويتم تحديد الحدود العليا والدنيا التي يترتب على تجاوزها إيقاع العقوبات والتدابير القانونية بالمخالفين وفقاً للتشريعات السارية في المملكة العربية السعودية.

6-2-2.النشاط رقم 6:

تقديم الدعم للمزارعين العضويين والمزارعين تحت التحول لتغطية تكاليف التفتيش والتوثيق.

العنوان والتوصيف والمجموعة الرئيسية المستهدفة بالنشاط

عنوان النشاط: « تقديم الدعم للمزارعين العضويين والمزارعين تحت التحول لتغطية تكاليف التفتيش والتوثيق». فالمزارعون الذين يمارسون الزراعة العضوية، أو يتحولون إليها، يتحملون تكلفة خاصة للحصول على التفتيش والتوثيق، وهي تكلفة لا يتكبدها المزارع التقليدي ولا تنعكس بشكل كامل في أسعار أعلى للمنتجات العضوية في السوق. ويمكن لتكلفة التوثيق والتفتيش أن تشكل عائقاً كبيراً أمام تحول المزيد من المزارع إلى الزراعة العضوية، وبالتالي فإنها تحد من زيادة إنتاج الأغذية العضوية الآمنه. ويعالج النشاط رقم 6 عائق التحول من خلال تقديم الدعم المالي لتغطية تكاليف التوثيق والتفتيش.

من خلال تقديم الدعم لمساعدة كل من المزارعين العضويين والمزارعين تحت التحول على تغطية تكاليف التفتيش والتوثيق، فإن النشاط رقم 6 يرتبط ارتباطاً وثيقاً مع النشاط رقم 5 المعنون : «تحسين عمل جهات التفتيش والتوثيق وتشجيع جهات التفتيش والتوثيق الوطنية على توسيع أنشطتها»، والنشاط رقم 7 المعنون: «تقديم الدعم للتحول إلى الزراعة العضوية والاستمرار فيها»، وذلك فيما يتعلق بتصميم معايير الأهلية للدعم، وتحديد مقداره، والعقود المشتركة التي تغطي كلا نوعي الدعم بشكل مشترك.

المجموعات الرئيسية المستهدفة بهذا النشاط هي المزارعين العضويين والمزارعين تحت التحول.

الأهداف المنشودة/نطاق النشاط

من خلال تقديم الدعم لمساعدة كل من المزارعين العضويين والمزارعين تحت التحول لتغطية تكاليف التفتيش والتوثيق، فإن النشاط رقم 6 يساهم في زيادة عدد المزارع العضوية من أجل رفع مستوى الإنتاج العضوي، وبالتالي فإن هذا النشاط يدعم نظم الإنتاج الزراعي العضوي ويعكس الأهداف الرئيسية لسياسة الزراعة العضوية في المملكة. وبشكل أكثر تحديداً، فإن الدعم المقدم إلى المزارعين العضويين يغطي تكاليف التفتيش والتوثيق بهدف:

- تغطية تكلفة التفتيش والتوثيق للمزارعين العضويين والمزارعين تحت التحول.
- زيادة مساحة الزراعة العضوية بالمملكة.
- زيادة دخل المزارعين العضويين في المملكة.

سيتم تحديد المؤشرات اللازمة لقياس مخرجات النشاط ونتيجته (مقارنة بالهدف) وتأثيره، وذلك بغرض تقييم مدى نجاح النشاط والتدابير المرتبطة به قياساً بالأهداف الرئيسية لسياسة الزراعة العضوية في المملكة العربية السعودية.

- مؤشر المخرجات: يتم اعتماد عدد المزارعين العضويين الحاصلين على الدعم كمؤشر لمخرجات النشاط.
- مؤشر الهدف الذي تقاس عليه نتائج النشاط: هو عدد المزارع التي تحت التحول والمزارع العضوية وشركات الانتاج العضوي القائمة بالفعل، فضلاً عن الزيادة في النسبة المئوية للأراضي الزراعية التي تدار وفقاً للمعايير العضوية.
- وبالإضافة إلى ذلك، سيتم قياس توافر المنتجات العضوية المنتجة محلياً لإثبات نجاح النشاط.

يمكن للمزارعين العضويين التقدم بطلب للحصول على دعم مالي، ودعم غير مالي.

وصف النشاط وتدابيره

من شأن تقديم الدعم لمساعدة المزارعين العضويين والمزارعين تحت التحول على حد سواء لتغطية تكاليف التفتيش والتوثيق أن يحفز المزارعين على التحول إلى الزراعة العضوية، أو على زيادة جهودهم المبذولة في قطاع الزراعة العضوية. ويؤدي خفض تكاليف التفتيش والتوثيق إلى تمكين المزارعين من زيادة الاستثمار في تقنيات الزراعة العضوية وزيادة كميات الإنتاج.

وقد تم تحديد التدابير التالية للنشاط رقم 6:

- التدبير رقم 6-1: تأسيس برنامج لتقاسم التكاليف لمساعدة المنتجين على تغطية تكاليف التفتيش والتوثيق.

يتم إنشاء برنامج لتقاسم التكاليف في صورة دفعة سنوية لكل مزرعة تغطي نسبة مئوية ثابتة من تكاليف التفتيش والتوثيق، مع التمييز بين المزارعين الجدد (أي المزارع التي تتحول إلى الزراعة العضوية) والشركات التي تواصل الزراعة العضوية. وتتم تغطية نسبة مئوية أعلى من تكلفة المعاملات التي يتحملها المزارعين الجدد، نظراً لارتفاع تكلفة الحصول على المعلومات التي يتكبدها الداخلون الجدد إلى مجال الزراعة العضوية، مع تأهيل المزارع الصغيرة فقط (أقل من 50 هكتاراً) للحصول على هذا الدعم، وذلك مراعاةً للأولويات السياسية المنشودة في سياسة الزراعة العضوية في المملكة.

معايير الأهلية للدعم

يتم دعم تكاليف التفتيش والتوثيق أو جزء منها من قبل وزارة البيئة والمياه والزراعة لكل المزارعين الذين هم تحت التحول والمزارع العضوية القائمة بالفعل حسب الميزانيات المتاحة. ويحق تقديم طلبات الحصول على الدعم للمزارع العضوية وجهات الإنتاج العضوي القائمة في جميع أنحاء المملكة.

يتم التحقق من أهلية كل طلب وفقاً لإجراءات متعددة المراحل، حيث يتم، أولاً، تنفيذ تقييم أولي لأهلية طلبات الدعم لضمان تلبيتها للحد الأدنى من المتطلبات. ويشمل ذلك توفر المعايير التالية في المزارعين:

- إثبات المؤهلات والخبرة في مجال الزراعة.
- إثبات أنهم يديرون حالياً مزرعة بمساحة معينة محسوبة بالهكتار.
- الاستعداد للخضوع لرقابة الهيئة الرقابية المختصة في المملكة العربية السعودية.
- اعتماد نظام سليم لحفظ السجلات المزرعية.

لا تنطبق أي معايير أولية أو قيود أخرى على المزارعين. ويقتصر الدعم على المزارع التي لا تزيد مساحتها على 50 هكتاراً. وقد يؤدي عدم الوفاء بالمعايير إلى رفض طلب الدعم.

وفيما يتعلق بالتكاليف المؤهلة للدعم، يتم دعم جميع التكاليف المتعلقة بالتوثيق والتفتيش، بما يشمل رسوم التوثيق والتفتيش وتكلفة الفرص البديلة ذات الصلة. وتعود تكاليف الفرص البديلة التي لا ترتبط مباشرة بالنفقات إلى أوقات العمل المخصصة للزيارات الرقابية وإعدادها، أو الوقت اللازم لتقديم طلبات الاستثناء. وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر الوقت اللازم للبحث عن المعلومات (عنصر تكلفة المعاملات) بمثابة تكلفة مؤهلة للدعم بنسبة معينة للمزارع التي تتحول إلى الزراعة العضوية.

وتشمل رسوم التوثيق المؤهلة للدعم ما يلي:

- رسوم تقديم الطلبات الجديدة
- رسوم التوثيق السنوية

ويتم تقديم الدعم في إطار هذا النشاط إذا توفرت موارد مالية كافية من الميزانية المرصودة لتدابير السياسات المحددة ضمن الأولويات، أي النشاط رقم 6.

معايير تقييم طلبات الدعم

يجب أن يستند تقدير قيمة الدعم المشار إليها تحت بند شروط الأهلية إلى مجموعة من المعايير القوية – الملائمة لجميع الأنشطة – بما يعكس أهداف السياسة الزراعية الشاملة في المملكة العربية السعودية، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- يدعم الطلب المنتجين العضويين في المملكة العربية السعودية، وذلك لتشجيع المنتجات المحلية والاستفادة منها.
- أن يحقق الدعم فوائد كبيرة وواضحة من حيث زيادة المبيعات والإنتاجية وتخفيض التكاليف (أو تجنبها)، والولوج إلى أسواق جديدة، وتحسين المهارات.
- عدم وجود أثر جانبي سلبي – لا يؤثر المشروع بشكل كبير وسلبي على الشركات الأخرى المماثلة في قطاع الزراعة العضوية ومنظومة التوريد الخاصة بالقطاع.
- قابلية التنفيذ – أن يرجح تحقيق المشروع لأهدافه بنجاح وفعالية من حيث التكلفة (إثبات الجدوى الإقتصادية للمشروع المدعوم).
- الاستدامة البيئية – تقليل استهلاك الطاقة والمياه، وتقليل مواد التعبئة والتغليف، وتقليل المخلفات، وخفض انبعاث غازات الاحتباس الحراري.
- الصحة والتعليم – يساهم المشروع في تحقيق أهداف السياسات الاجتماعية.
- أن يحقق المشروع المراد دعمه فوائد اقتصادية إضافية للمملكة.
- أن يكون للمشروع منتجات أو طرق مبتكرة.

مواصفات تحديد مقدار الدعم/حساب إجمالي التكاليف

يتم تقديم الدعم لتغطية تكاليف التوثيق والتفتيش لكل مزرعة عضوية أوتحت التحول وجهات الإنتاج العضوي أو جزء منها ولمدة أقصاها خمسة سنوات من بداية تقديم الدعم حسب الميزانية المتاحة.

بعض الجوانب المتعلقة بالتطبيق

يبدأ تنفيذ هذا النشاط بمجرد بدء خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية واتخاذ جميع القرارات الحكومية والمالية والإدارية اللازمة بشأن هذا النشاط رقم 6. وسيتم تطبيق نهج تدريجي لدعم المزارع العضوية وجميع العاملين في إدارة القطاع بموجب برامج الزراعة العضوية، أو المزارع التي تتحول نحو الزراعة العضوية. ويشمل ذلك الخطوات التالية:

- يقدم المزارع وغيره من المستفيدين المؤهلين طلباً للحصول على الدعم، بحيث يشتمل على بيان واضح عن المبلغ المطلوب لدعم مشروع ما يتعلق بتكاليف التفتيش والتوثيق، بالإضافة إلى ما يثبت استيفاء المشروع لجميع معايير الأهلية للدعم.
- تقوم وزارة البيئة والمياه والزراعة، بدراسة الطلب في غضون شهرين من تقديمه.
- يتم توفير الدعم في غضون ثلاثة أشهر من تقديم الطلب.

- يتم التدقيق في البيانات التي يدلي بها المستفيدون تفادياً لإساءة استغلال الدعم، وذلك من خلال اعتماد نهج الانتقاء العشوائي، حيث يتم تدقيق طلب واحد على الأقل من بين كل خمسة طلبات.
- إذا تم استغلال الدعم بشكل مخالف، يتم اتخاذ التدابير القانونية ضد المخالفين بموجب التشريعات السارية في المملكة.

نظام الرصد ومؤشرات النجاح القابلة للقياس

يتم تحديد القيم المستهدفة الخاصة بمؤشرات الاستيعاب والتأثير قبل بدء تنفيذ النشاط، مع أخذ الميزانية الإجمالية في الاعتبار. ويجب أن تتميز القيم المستهدفة بالطموح والواقعية في آن واحد.

ويتسم المؤشر المستهدف الذي يتم تحديده (نسبة المزارع العضوية المعتمدة حديثاً، بما فيها المزارع في طور التحول والمزارع والشركات القائمة -انظر أيضاً بند: «نطاق النشاط») بأنه تم تحديده بصورة دقيقة، وقابل للقياس، ويمكن تحقيقه بطريقة تتميز بكفاءة التكلفة، وأن البيانات ذات الصلة بقياسه يمكن أن تتوفر في الوقت المناسب. وسوف يتم رصد نجاح النشاط على أساس سنوي وإخضاعه للتقييم المستقل بواسطة جهة محايدة بعد فترة لا تزيد عن خمس سنوات.

كذلك سوف تخضع البيانات التي يقدمها المزارعون مع طلباتهم للتدقيق باستخدام أسلوب العينة العشوائية، ففي حين يتم التدقيق بالتفصيل في بيانات كل خامس طلب على أقل تقدير من أجل تفادي سوء الاستغلال، فإن جميع الطلبات ستخضع للفحص باستخدام نظام حاسوبي يتم تطويره لهذا الغرض لفحص مدى مصداقية هذه البيانات.

ويتم تحديد الحدود العليا والدنيا التي يترتب على تجاوزها إيقاع العقوبات والتدابير القانونية بالمخالفين وفقاً للتشريعات السارية في المملكة العربية السعودية.

7-2-2.النشاط رقم 7:

تقديم الدعم للتحول إلى الزراعة العضوية والاستمرار فيها.

العنوان والتوصيف والمجموعة الرئيسية المستهدفة بالنشاط

عنوان النشاط: «تقديم الدعم للتحول إلى الزراعة العضوية والاستمرار فيها». في حين أن الزراعة العضوية توفر فوائد اجتماعية معينة مثل تشجيع إنتاج واستهلاك الغذاء الصحي، إلا أن تكاليف الإنتاج المرتفعة (مثل ارتفاع تكاليف العمالة) وانخفاض المحصول لا تنعكس بشكل كامل على ارتفاع أسعار السوق للمنتجات العضوية. ومن أجل تشجيع التوسع في تبني الزراعة العضوية (وبالتالي زيادة إنتاج الغذاء العضوي) سيتم توفير دعم مالي للمزارعين العضويين أو الذين تحت التحول للزراعة العضوية على مدى ثلاثة عشر سنة وحتى 2030م وذلك ضمن ثلاث خطط مدة الخطة الأولى خمس سنوات ومدة الخطة الثانية أربع سنوات ومدة الخطة الثالثة أربع سنوات، وتكون قيمة الدعم السنوي أعلى خلال الثلاثة أعوام الأولى من فترة التحول للزراعة العضوية بسبب تحمل المزارعين في هذه المرحلة لتكاليف أعلى في سبيل التحول إلى الإنتاج العضوي دون جني مكاسبه.

وبتقديم الدعم للتحول إلى الزراعة العضوية والاستمرار فيها، فإن النشاط رقم 7 يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنشاط رقم 6 «تقديم الدعم لمساعدة المزارعين العضويين والمزارعين تحت التحول على تغطية تكاليف التفتيش والتوثيق»، وذلك فيما يتعلق بتصميم معايير الأهلية للدعم، وتحديد مقداره، والعقود المشتركة التي تغطي كلا نوعي الدعم بشكل مشترك.

المجموعات الرئيسية المستهدفة بهذا النشاط هي المزارعين العضويين والمزارعين تحت التحول للإنتاج العضوي.

الأهداف المنشودة/نطاق النشاط

إن تقديم الدعم للمزارعين من أجل التحول إلى الزراعة العضوية والاستمرار فيها من شأنه أن يسهم في زيادة عدد المزارع العضوية من أجل رفع مستوى الإنتاج العضوي وزيادة توفر الأغذية الآمنه وبالتالي فإن هذا النشاط يدعم نظم الإنتاج الزراعي العضوي ويعكس الأهداف الرئيسية لسياسة الزراعة العضوية في المملكة. وبشكل أكثر تحديداً، فإن الدعم المالي المقدم إلى المزارعين بغرض التحول أو الاستمرار في الإنتاج العضوي يهدف إلى:

- تخفيض تكلفة التحول للزراعة العضوية للمزارعين الراغبين في ذلك.
- زيادة مساحة الزراعة العضوية بالمملكة.
- زيادة دخل المزارعين العضويين في المملكة.

وسيتم تحديد المؤشرات اللازمة لقياس مخرجات النشاط ونتيجته (مقارنة بالهدف) وتأثيره، وذلك بغرض تقييم مدى نجاح النشاط والتدابير المرتبطة به قياساً بالأهداف الرئيسية لسياسة الزراعة العضوية في المملكة العربية السعودية.

- مؤشر المخرجات: يتم اعتماد عدد المزارعين العضويين الحاصلين على الدعم كمؤشر لمخرجات النشاط.
- مؤشر الهدف الذي تقاس عليه نتائج النشاط: هو نسبة الزيادة في مساحة الزراعة العضوية بالمملكة.
- وبالإضافة إلى ذلك، سيتم قياس توفر المنتجات العضوية المنتجة محلياً لإثبات نجاح النشاط.

وصف النشاط وتدابيره

سيؤدي دعم التحول والاستمرار في الزراعة العضوية إلى زيادة الإنتاج العضوي من خلال زيادة عدد المزارع العضوية، كما أنه سيؤدي إلى تعزيز الحوافز للمزارعين الراغبين في التحول إلى الزراعة العضوية، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى زيادة مستوى الإنتاج العضوي. يضاف إلى ذلك أن الدعم المالي للمزارع العضوية القائمة سيحافظ على الاستمرار في الزراعة العضوية ويمنع تحول المزارعين العضويين للزراعة غير العضوية مرة أخرى.

وتم تحديد التدابير التالية للنشاط رقم 7:

- التدبير رقم 7-1: برنامج مدفوعات التحول لتحفيز عملية التحول للزراعة العضوية ومساعدة المنتجين على تغطية ارتفاع تكلفة الإنتاج العضوي قبل الحصول على أسعار مناسبة للمنتجات العضوية.
- التدبير رقم 7-2: برنامج مدفوعات استمرار الإنتاج العضوي لمساعدة المنتجين على تغطية التكاليف العالية للإنتاج العضوي.

دعم المزارع التي يرغب أصحابها في التحول إلى الزراعة العضوية من خلال مدفوعات للتحول تحسب على أساس المساحة ونوعية المحاصيل المزروعة وأعداد الخلايا والإنتاج الحيواني. وتقدم مدفوعات التحول من خلال مدفوعات سنوية على مدى الخطط المنظمة للإنتاج العضوي. وتأخذ مدفوعات التحول في الاعتبار ارتفاع تكلفة إنتاج الزراعة العضوية، وحقيقة أن المزارعين خلال الثلاثة أعوام الأولى لعملية التحول لا يستطيعون الاستفادة من فارق سعر المنتج العضوي الذي يفوق سعر المنتج التقليدي، ولهذا السبب يكون مستوى مدفوعات دعم التحول أعلى في الثلاثة اعوام الأولى عن مستواها في العامين الأخيرين.

معايير الأهلية للدعم

يستحق هذا الدعم المزارعين الراغبين في التحول إلى الزراعة العضوية، والمزارع العضوية المعتمدة بالفعل. ويحق للمزارع العضوية وجهات الإنتاج العضوي القائمة في جميع أنحاء المملكة تقديم طلبات الحصول على الدعم.

وسيتم التحقق من أهلية كل طلب وفقاً لإجراءات متعددة المراحل، حيث يتم، أولاً، تنفيذ تقييم أولي لأهلية طلبات الدعم لضمان تلبيتها للحد الأدنى من المتطلبات. ويشمل ذلك توفر المعايير التالية في المزارعين:

- إثبات المؤهلات والخبرة في مجال الزراعة.
- إثبات أنهم يديرون حالياً مزرعة بمساحة معينة محسوبة بالهكتار.
- الاستعداد للخضوع لرقابة الهيئة الرقابية المختصة في المملكة العربية السعودية.
- اعتماد نظام سليم لحفظ السجلات المزرعية.

لا تنطبق أي معايير أولية أو قيود أخرى على المزارعين. ويقتصر الدعم على المزارع التي لا تزيد مساحتها على 50 هكتاراً. وقد يؤدي عدم الوفاء بالمعايير إلى رفض طلب الدعم.

وفيما يتعلق بالتكاليف المؤهلة للدعم، فإن الدعم المالي المقدم إلى المزارعين للتحول أو الاستمرار في الزراعة العضوية تحسب على أساس إن الزراعة العضوية تكلفة إنتاجها عالية (هناك تكلفة إضافية بسبب التحول) وأن هناك انخفاض في الإنتاج (دخل مفقود)، وعدم الحصول على سعر أعلى للمنتجات التي تحت التحول (دخل مفقود).

وبالتالي، فإن التكاليف المؤهلة للدعم التي يتم أخذها في الاعتبار عند حساب قيمة الدعم هي:

- التكلفة الإضافية، أي ارتفاع تكلفة العمالة بسبب نظم الإنتاج كثيفة العمالة، فضلاً عن ارتفاع تكلفة المدخلات العضوية.
- الدخل المفقود، أي انخفاض الإنتاج العضوي مقارنة بالنظم التقليدية، وكذلك عدم الحصول على سعر عالي للإنتاج في حالة المزارع المتحولة.

سيتم تقديم الدعم في إطار هذا النشاط إذا توفرت موارد مالية كافية من الميزانية المرصودة لتدابير السياسات المحددة ضمن الأولويات، أي النشاط رقم 7.

معايير تقييم طلبات الدعم

يجب أن يستند تقدير قيمة الدعم المشار إليها تحت بند شروط الأهلية إلى مجموعة من المعايير القوية – الملائمة لجميع الأنشطة – بما يعكس أهداف السياسة الزراعية الشاملة في المملكة العربية السعودية، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- يدعم الطلب المزارعين العضويين وتحت التحول في المملكة العربية السعودية، وذلك لتشجيع المنتجات المحلية والاستفادة منها.
- أن يحقق الدعم فوائد كبيرة وواضحة من حيث زيادة المبيعات والإنتاجية وتخفيض التكاليف (أو تجنبها)، والولوج إلى أسواق جديدة، وتحسين المهارات.
- عدم وجود أثر جانبي سلبي: لا يؤثر المشروع بشكل كبير وسلبي على الشركات الأخرى المماثلة في قطاع الزراعة العضوية ومنظومة التوريد الخاصة بالقطاع.
- قابلية التنفيذ – أن يرجح تحقيق المشروع لأهدافه بنجاح وفعالية من حيث التكلفة (إثبات الجدوى الإقتصادية للدعم).
- الاستدامة البيئية – تقليل استهلاك الطاقة والمياه؛ وتقليل مواد التعبئة والتغليف؛ وتقليل المخلفات؛ وخفض انبعاث غازات الاحتباس الحراري.
- الصحة والتعليم – يساهم المشروع في تحقيق أهداف السياسات الاجتماعية.
- أن يحقق المشروع أو النشاط المراد دعمه فوائد اقتصادية إضافية للمملكة.
- أن يكون للمشروع أو النشاط منتجات أو طرق مبتكرة.

مواصفات تحديد مقدار الدعم/حساب إجمالي التكاليف

يُقدم مدفوعات التحول إلى الزراعة العضوية والاستمرار فيها بمدة الخط المنظمة للزراعة العضوية حتى عام 2030م، ويحسب الدعم على أساس المساحة ونوعية المحاصيل المزروعة وأعداد الخلايا والإنتاج الحيواني. وتستند قيمة الدعم إلى مقارنة هوامش الربح الإجمالي بين نظم الإنتاج العضوية والتقليدية، حيث تأخذ هذه المقارنة في الاعتبار ارتفاع تكاليف الإنتاج، وتباين إنتاجية الأراضي، وتفاوت أسعار المنتجات العضوية والتقليدية. وبما أن فروقات هامش الربح الإجمالي تختلف بين نظم الإنتاج المختلفة، فإن قيمة الدعم للتحول والاستمرار تتباين وفقاً لاختلاف طرق استخدام الأراضي ونظم الإنتاج. وتكون قيمة دعم التحول أعلى في الثلاثة أعوام الأولى، ولضمان الاستمرار في الزراعة العضوية يتم تقديم الدعم في العامين التاليين. وتقدم الجداول التالي طرق مدفوعات الدعم:

١-الإنتاج النباتي:

	أقل من خمسة هكتار		5 – 10 هكتار		10 – 50 هكتار	
سنة	3-1	5-4	3-1	5-4	3-1	5-4
الخضروات والفاكهة الحولية	4.000 ر.س/هكتار	3.000 ر.س/هكتار	2.000 ر.س/هكتار	1.000 ر.س/هكتار	1.500 ر.س/هكتار	750 ر.س/هكتار
الفاكهة المعمرة	3.000 ر.س/هكتار	2.000 ر.س/هكتار	1.500 ر.س/هكتار	750 ر.س/هكتار	750 ر.س/هكتار	500 ر.س/هكتار
المحاصيل الحقلية	2.000 ر.س/ هكتار	1.000 ر.س/هكتار	1.000 ر.س/هكتار	500 ر.س/هكتار	500 ر.س/هكتار	250 ر.س/هكتار
النباتات الطبية والعطرية	3.000 ر.س/ هكتار	2000 ر.س/هكتار	2000 ر.س/هكتار	1500 ر.س/هكتار	1500 ر.س/هكتار	1000 ر.س/هكتار

٢- الإنتاج النباتي (محاصيل الخضار المحمية)

المساحة	متوسط مساحة البيت المحمي(9م * 40م)
سنة	1 – 5 سنوات
محاصيل الخضار المحمية	3000 ريال / بيت محمي (بحد أعلى 20 بيت محمي منتج)

٣- الإنتاج النباتي (المدرجات الزراعية)

	أقل من 1 – 5 دونم		5 – 10 دونم		10 – 50 دونم	
السنة	3 - 1	5 - 4	3 - 1	5 - 4	3 - 1	5 - 4
الخضراوات	8000 ر.س/دونم	7000 ر.س/دونم	7000 ر.س/دونم	6000 ر.س/دونم	5000 ر.س/دونم	3000 ر.س/دونم
الفاكهة المعمرة	7000 ر.س/دونم	6000 ر.س/دونم	6000 ر.س/دونم	5000 ر.س/دونم	4000 ر.س/ دونم	3000 ر.س/ دونم
المحاصيل الحقلية	6000 ر.س/دونم	5000 ر.س/دونم	5000 ر.س/دونم	4000 ر.س/دونم	3000 ر.س/دونم	2000 ر.س/دونم
النباتات الطبية والعطرية	5000 ر.س/دونم	4000 ر.س/دونم	4000 ر.س/دونم	3000 ر.س/دونم	3000 ر.س/دونم	2000 ر.س/دونم

٤-إنتاج الزراعة المائية

	اقل من خمسة طن		5 – 10 طن		10 – 25 طن	
سنة	3-1	5-4	3-1	5-4	3-1	5-4
الخضروات	3000 ر.س/طن	2500 ر.س/طن	2000 ر.س/طن	1700 ر.س/طن	1500 ر.س/طن	1000 ر.س/طن

٥-إنتاج الماشية

	1 – 25 راس		25 – 50 راس		50 – 100 راس	
سنة	3-1	5-4	3-1	5-4	3-1	5-4
ابقار	1000 ر.س / راس	500 ر.س / راس	500 ر.س / راس	250 ر.س / راس	250 ر.س / راس	125 ر.س / راس
جمال	1000 ر.س / راس	500 ر.س / راس	500 ر.س / راس	250 ر.س / راس	250 ر.س / راس	125 ر.س / راس
ضأن	100 ر.س / راس	100 ر.س / راس	100 ر.س / راس	50 ر.س / راس	50 ر.س / راس	25 ر.س / راس
ماعز	100 ر.س / راس	100 ر.س / راس	100 ر.س / راس	50 ر.س / راس	50 ر.س / راس	25 ر.س / راس

٦-الدواجن

	اقل من 500 طائر		أقل من 2500 طائر		أقل من 5000 طائر	
سنة	3-1	5-4	3-1	5-4	3-1	5-4
الطيور	8 ر.س /طائر	4 ر.س /طائر	6 ر.س /طائر	3 ر.س /طائر	4 ر.س /طائر	2 ر.س /طائر

٧-المناحل وإنتاج العسل:

عدد الخلايا	(1 – 200) خلية منتجة
سنة	1 – 5 سنوات
الدعم لكل خلية	250 ريال/ خلية منتجة

٨-الاحياء المائية:

	أقل من واحد هكتار		1 – 3 هكتار		3 – 5 هكتار	
سنة	3-1	5-4	3-1	5-4	3-1	5-4
الدعم لكل مدة إنتاج	3000 ريال	1500 ريال	2000 ريال	1000 ريال	1000 ريال	500 ريال

وبعد فترة أولية من تطبيق برنامج الدعم، أي خلال أعوام الدعم الخمسة، تتم دراسة خيار زيادة أو نقصان الفرق في قيمة الدعم وفقاً لحجم النشاط. وأن يستمر الدعم على فترتين كل منهما لمدة أربع أعوام، في حال توفر موارد مالية كافية.

بعض الجوانب المتعلقة بالتطبيق

يبدأ تنفيذ هذا النشاط بمجرد الشروع في تنفيذ خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية واتخاذ جميع القرارات الحكومية والمالية والإدارية اللازمة بشأن هذا النشاط. وسيتم اعتماد نهج تدريجي فيما يتعلق بدعم المزارع من خلال مدفوعات التحول والاستمرار. ويشمل ذلك الخطوات التالية:

- يقدم المزارع طلباً للحصول على الدعم، بحيث يشتمل على بيان واضح عن المبلغ المطلوب لدعم مشروع ما على أساس مساحة المزرعة، بالإضافة إلى تقديم ما يثبت استيفاء معايير الأهلية للدعم.
- تقوم وزارة البيئة والمياه والزراعة، بدراسة الطلب في غضون شهرين من تقديمه.
- يتم توفير الدعم من وزارة البيئة والمياه والزراعة في غضون ثلاثة أشهر من تقديم الطلب.
- يتم التدقيق في البيانات التي يدلي بها المزارعون تفادياً لإساءة استغلال الدعم، وذلك من خلال اعتماد نهج الانتقاء العشوائي، حيث يتم تدقيق مزرعة واحدة على الأقل من بين كل خمسة مزارع.
- وإذا كشفت آليات التدقيق، المبنية على تدقيق عينة عشوائية، عن أن الدعم يتعرض للاستغلال بشكل مخالف، يتم اتخاذ التدابير القانونية ضد المخالفين بموجب التشريعات السارية في المملكة.

نظام الرصد ومؤشرات النجاح القابلة للقياس

يتم تحديد القيم المستهدفة الخاصة بمؤشرات الاستيعاب والنتائج قبل بدء تنفيذ النشاط، مع أخذ الميزانية الإجمالية في الاعتبار. ويجب أن تتميز القيم المستهدفة بالطموح والواقعية في آن واحد.

ويتسم المؤشر المستهدف الذي يتم تحديده (مثل نسبة الأرض الزراعية المخصصة للزراعة العضوية -انظر أيضاً بند: «نطاق النشاط») بأنه تم تحديده بصورة دقيقة، وقابل للقياس، ويمكن تحقيقه بطريقة تتميز بكفاءة التكلفة، وأن البيانات ذات الصلة بقياسه يمكن توفرها في الوقت المناسب. وسوف يتم رصد نجاح النشاط على أساس سنوي وإخضاعه للتقييم المستقل بواسطة جهة محايدة، وذلك مثلاً بتقييم التغير في إنتاجية الأرض في المزارع المدعومة بعد فترة لا تزيد عن خمس سنوات.

تخضع كذلك البيانات التي يقدمها المزارعون مع طلباتهم للتدقيق باستخدام أسلوب العينة العشوائية. ففي حين يتم التدقيق بالتفصيل في بيانات كل خامس طلب على أقل تقدير من أجل تفادي سوء الاستغلال، فإن جميع الطلبات ستخضع للفحص باستخدام نظام حاسوبي يتم تطويره لهذا الغرض لفحص مدى مصداقية هذه البيانات.

ويتم تحديد الحدود العليا والدنيا التي يترتب على تجاوزها إيقاع العقوبات والتدابير القانونية بالمخالفين وفقاً للتشريعات السارية في المملكة العربية السعودية.

8-2-2.النشاط رقم 8:

دعم استخدام تقنيات الزراعة العضوية المبتكرة.

العنوان والتوصيف والمجموعة الرئيسية المستهدفة بالنشاط

النشاط رقم 8 المعنون: «دعم استخدام تقنيات الزراعة العضوية المبتكرة» ويهدف إلى تشجيع الاستثمار في التقنيات المتطورة والمحسنة في قطاع الزراعة العضوية. وقد تم تحديد الاحتياجات من أجل زيادة القدرة التنافسية للإنتاج العضوي في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال تقنيات الإنتاج المحسنة في هذا القطاع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحسين تقنيات معالجة وتجهيز المنتجات العضوية، سواء في المزارع أو خارجها، سوف يرفع من القيمة المضافة لهذه المنتجات. وتُعرَّف تقنيات الزراعة العضوية في سياق هذا النشاط على النحو التالي:

- الآلات وغيرها من المعدات المستخدمة في تصنيع مدخلات الإنتاج العضوي، مثل الأسمدة ومواد وقاية النباتات ومحسنات التربة.
- الآلات والمعدات الأخرى المستخدمة في الحقول العضوية، مثل آلات فرم المخلفات الزراعية، ومعدات إعداد السماد، والجرارات، ونظم الري.
- الآلات والمعدات الأخرى المستخدمة في إدارة محاصيل الزراعة العضوية بعد حصادها، مثل غرف التبريد، والمستودعات، وما إلى ذلك.

بدعم تقنيات الزراعة العضوية، فأن النشاط رقم 8 يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأنشطة أخرى، ومنها مثلاً النشاط رقم 3: «دعم مركز أبحاث الزراعة العضوية والمراكز البحثية الأخرى وتعزيز التعاون في مجال البحوث» والنشاط رقم 10: «دعم تسويق المنتجات العضوية»، ولهذا سيتم النظر في إمكانية التكامل بين هذه الأنشطة في إطار تصميم معايير الأهلية، كما سيتم تفادي الازدواجية في تمويل عناصر تكلفة معينة ضمن تدابير متماثلة، وذلك من خلال تحديد مقدار الدعم.

المجموعات الرئيسية المستهدفة من هذا النشاط هي المزارعين العضويين وشركات معالجة الغذاء العضوي.

الأهداف المنشودة/نطاق النشاط

يسهم دعم استخدام تقنيات الزراعة العضوية في دعم نظم إنتاج الزراعة العضوية وزيادة كفاءة استخدام المياه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن توافر واستخدام تقنيات مبتكرة للزراعة العضوية من شأنه أن يحفز المزيد من المزارع على التحول إلى الإنتاج العضوي، ولهذا يسهم هذا النشاط أيضاً في زيادة عدد المزارع العضوية من أجل رفع مستوى الإنتاج العضوي وإنتاج أغذية آمنة عالية الجودة. وبالتالي فإن هذا النشاط يعكس الأهداف الرئيسية لسياسة الزراعة العضوية في المملكة العربية السعودية. وبشكل أكثر تحديداً، يهدف دعم تقنيات الزراعة العضوية إلى:

- تعزيز وتشجيع الإنتاج العضوي، كماً ونوعاً.
- زيادة دخل المزارعين العضويين في المملكة العربية السعودية.
- تعزيز إنتاج أنواع مختلفة من التمور العضوية لغرض التصدير.

سيتم تحديد المؤشرات اللازمة لقياس مخرجات النشاط ونتيجته (مقارنة بالهدف) وتأثيره، وذلك بغرض تقييم مدى نجاح النشاط والتدابير المرتبطة به قياساً بالأهداف الرئيسية لسياسة الزراعة العضوية في المملكة العربية السعودية على النحو التالي:

مؤشر المخرجات: عدد المزارع التي تم دعمها للتحول للزراعة العضوية والاستمرار فيها كمؤشر لمخرجات النشاط.

مؤشر الهدف، الذي تقاس عليه نتائج النشاط: هو نسبة المزارع ومشاريع الزراعة العضوية الحاصلة على الدعم.

وبالإضافة إلى ذلك، سيتم قياس تنافسية قطاع الزراعة العضوية وتوافر المنتجات العضوية والأغذية المجهزة المنتجة محلياً لإثبات نجاح النشاط.

ويمكن للمزارعين العضويين ومجهزي الأغذية العضوية التقدم بطلب للحصول على دعم مالي، ودعم غير مالي بموجب هذا النشاط.

وصف النشاط وتدابيره

سيكون دعم استخدام تقنيات الزراعة العضوية حافزاً للمزارعين على التحول إلى الزراعة العضوية. وكذلك من شأن ضمان إمكانية وصول المزارعين إلى المعلومات عن تقنيات الزراعة العضوية وتقديم النصيحة والمشورة من الخبراء للمزارعين المهتمين بهذه التقنيات أن يعزز نظم الإنتاج العضوي. كما أن دعم توفير المدخلات العضوية، إلى جانب دعم استخدام تقنيات الزراعة العضوية، سيمثل مبررات وحوافز قوية للمزارعين الراغبين في التحول إلى الإنتاج العضوي أو الذين يرغبون في زيادة معدلات انتاجهم.

وقد تم تحديد التدابير التالية للنشاط رقم 8:

- التدبير رقم 8-1: دعم مالي: تقدم للاستثمار في تقنيات مبتكرة للإنتاج العضوي بتمويل عبر قروض من صندوق التنمية الزراعية.
- التدبير رقم 8-2: دعم غير مالي: تستهدف إعداد مشاريع إيضاحية بالتعاون مع المزارعين العضويين الراغبين في ذلك، وذلك بغرض عرض وإيضاح تقنيات الزراعة العضوية للمزارعين وغيرهم من الأطراف المعنية، وكذلك تدريب المزارعين على تقنيات الإنتاج المبتكرة.

وتشمل التدابير المحددة لهذا النشاط الدعم المالي المباشر للاستثمار في تقنيات الإنتاج المبتكرة، بالتضافر مع تقديم الدعم لزيادة بناء القدرات وتعزيز المعارف بشأن هذه التقنيات. ويتم دعم الاستثمارات من خلال قروض متوسطة الأجل للمستفيدين الذين يتبعون إجراءات الطلب المعتمدة من قبل صندوق التنمية الزراعية، وكذلك تستخدم قروض الصندوق في دعم التقنيات المبتكرة التي تحسن معالجة وتجهيز المنتجات العضوية وتصنيع الأغذية العضوية.

وتُموَّل المشاريع الإيضاحية في المزارع العضوية القائمة والمعتمدة بغرض تسليط الضوء على التطبيق العملي لتقنيات الإنتاج المبتكرة على أرض الواقع في المزارع التي تستخدم هذه التقنيات. أما التدريب فيتم دعمه من خلال خدمات الإرشاد التي تساند المزارعين في أولى مراحل تطبيقهم لتقنيات الإنتاج المبتكرة بهدف تحقيق أقصى الفوائد والآثار الإيجابية من تطبيق هذه التقنيات.

معايير الأهلية للدعم

يستحق هذا الدعم المزارعين العضويين المعتمدين أو غيرهم من فئات المستفيدين الذين يتم اختيارهم من العاملين في منظومة المنتجات العضوية، كما يحق للمزارعين الذين يتحولون إلى الإنتاج العضوي الحصول على الدعم في إطار هذا النشاط، وكذلك شركات التشغيل العاملة في مجال تسويق وتجهيز المنتجات العضوية وتصنيع الأغذية والمشروبات العضوية. ويحق تقديم طلبات الحصول على الدعم للمزارع العضوية وشركات الإنتاج العضوي القائمة في جميع أنحاء المملكة.

وسيتم التحقق من أهلية كل طلب وفقاً لإجراءات متعددة المراحل، حيث يتم، أولاً، اجراء تقييم أولي لأهلية طلبات الدعم لضمان تلبيتها للحد الأدنى من المتطلبات. ويشمل ذلك توفر المعايير التالية في المزارعين:

- إثبات المؤهلات والخبرة في مجال الزراعة.
- إثبات أنهم يديرون حالياً مزرعة بمساحة معينة بالهكتار.
- الاستعداد للخضوع لرقابة الهيئة الرقابية المختصة في المملكة العربية السعودية.
- اعتماد نظام سليم لحفظ السجلات المزرعية.

ويُقدم الدعم للمزارع وفق مساحتها بالهكتار، علماً بأن عدم الوفاء بالمعايير قد يؤدي إلى رفض طلب الدعم.

يجب على المستفيدين من الدعم إثبات استخدام التقنيات المعتمدة لإنتاج المنتجات والأغذية العضوية فقط. وإذا كان المستفيد يعالج أيضاً المنتجات والأغذية التقليدية، فإن عليه إثبات أن خطي الإنتاج منفصلان تماماً.

ثانياً، تخضع الطلبات التي تجتاز مرحلة تدقيق الأهلية الأولي لتقييم جدوى الدعم، بما في ذلك التقييم الفني بواسطة مختصين مؤهلين للمنح الرأسمالية أوبواسطة مستشار صناعات غذائية للمنح غير الرأسمالية.

وفيما يتعلق بالتكاليف المؤهلة للدعم، فإنها تشمل جميع التكاليف المتعلقة بإنجاز العمليات المؤهلة للدعم، بما يشمل تكلفة المواد ونفقات نقلها، وتكاليف المتعاقدين و/أو الأتعاب الذاتية، كما يمكن أن تشمل تكاليف معاملات المزارعين في إطار العمليات المشتركة أو التعاونية. وبالتالي يمكن أن تشمل التكلفة المؤهلة للدعم ما يلي:

- شراء آلات ومعدات جديدة للإنتاج العضوي، خاصة معدات تجهيز وتصنيع السماد المخمر(الكمبوست) ومعدات أنظمة الري.
- شراء آلات ومعدات جديدة لإدارة المحاصيل العضوية بعد حصادها.
- تكلفة العمل والمواد والأجهزة ومستحقات المتعاقدين فيما يتعلق بتطبيق التقنيات الجديدة في إدارة المزرعة العضوية.
- النفقات المتعلقة بأتعاب المعماريين والمهندسين، والاستشارات ودراسات الجدوى، وشراء حقوق براءات الاختراع والتراخيص.
- شراء أو تطوير برامج الحاسوب وحيازة براءات الاختراع والتراخيص وحقوق النشر والعلامات التجارية.

وسيتم تقديم الدعم في إطار هذا النشاط فقط إذا توفرت موارد مالية كافية من الميزانية المرصودة لتدابير السياسات المحددة ضمن الأولويات، أي النشاط رقم 8.

معايير تقييم طلبات الدعم

يجب أن يستند تقدير قيمة الدعم المشار إليه تحت بند شروط الأهلية إلى مجموعة من المعايير القوية – الملائمة لجميع الأنشطة – بما يعكس أهداف السياسة الزراعية الشاملة في المملكة، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- يدعم الطلب المنتجين العضويين في المملكة العربية السعودية، وذلك لتشجيع المنتجات المحلية والاستفادة منها.
- أن يحقق الدعم فوائد كبيرة وواضحة من حيث زيادة المبيعات والإنتاجية وتخفيض التكاليف (أو تجنبها)، والولوج إلى أسواق جديدة، وتحسين المهارات.
- عدم وجود أثر جانبي سلبي: لا يؤثر المشروع بشكل كبير وسلبي على الشركات الأخرى المماثلة في قطاع الزراعة العضوية ومنظومة التوريد الخاصة بالقطاع.
- قابلية التنفيذ – أن يرجح تحقيق المشروع لأهدافه بنجاح وفعالية من حيث التكلفة (إثبات الجدوى الاقتصادية للمشروع).
- الاستدامة البيئية – تقليل استهلاك الطاقة والمياه؛ وتقليل مواد التعبئة والتغليف؛ وتقليل المخلفات؛ وخفض انبعاث غازات الاحتباس الحراري.
- الصحة والتعليم – يساهم المشروع في تحقيق أهداف السياسات الاجتماعية.
- أن يحقق المشروع فوائد اقتصادية إضافية للمملكة.
- أن يكون للمشروع منتجات مبتكرة.

وقد يؤدي عدم الوفاء بالمعايير إلى رفض طلب الدعم.

مواصفات تحديد مقدار الدعم/حساب إجمالي التكاليف

يُقدَّم الدعم المالي من خلال قروض بعد استيفاء إجراءات طلب الدعم التي يعتمدها صندوق التنمية الزراعية.

بعض الجوانب المتعلقة بالتطبيق

يبدأ تنفيذ هذا النشاط بمجرد الشروع في تنفيذ خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية واتخاذ جميع القرارات الحكومية والمالية والإدارية اللازمة بشأن هذا النشاط. وسيتم اعتماد نهج تدريجي فيما يتعلق بدعم المزارع في تطبيق تقنيات الزراعة العضوية الجديدة. ويشمل ذلك الخطوات التالية:

يقدم المزارع وغيره من المستفيدين المؤهلين طلباً للحصول على الدعم، بحيث يشتمل على بيان واضح عن المبلغ المطلوب لدعم مشروع يتعلق تحديداً بتقنيات أو مرافق للتسويق أو التجهيز، بالإضافة إلى ما يثبت استيفائه لجميع معايير الأهلية للدعم.

- تقوم وزارة البيئة والمياه والزراعة وصندوق التنمية الزراعية بدراسة الطلب في غضون ثلاثة أشهر من تقديمه.
- يتم توفير الدعم من صندوق التنمية الزراعية في غضون ثلاثة أشهر من تقديم الطلب.
- يتم التدقيق في البيانات التي يقدمها المستفيدون تفادياً لإساءة استغلال الدعم، وذلك من خلال اعتماد نهج الانتقاء العشوائي، حيث يتم تدقيق طلب واحد على الأقل من بين كل خمسة طلبات.
- وإذا كشفت آليات التدقيق، المبنية على تدقيق عينة عشوائية، عن أن الدعم يتعرض للاستغلال بشكل مخالف، يتم اتخاذ التدابير القانونية ضد المخالفين بموجب التشريعات السارية في المملكة.

نظام الرصد ومؤشرات النجاح القابلة للقياس

يتم تحديد القيم المستهدفة الخاصة بمؤشرات الاستيعاب والتأثير قبل بدء تنفيذ النشاط، مع أخذ الميزانية الإجمالية في الاعتبار. ويجب أن تتميز القيم المستهدفة بالطموح والواقعية في آن واحد.

ويتسم المؤشر المستهدف الذي يتم تحديده (مثل زيادة نسبة المزارع العضوية الحاصلة على الدعم -انظر أيضاً بند: «نطاق النشاط») بأنه محدد بصورة دقيقة، وقابل للقياس، ويمكن تحقيقه بطريقة تتميز بكفاءة التكلفة، وأن البيانات ذات الصلة بقياسه يمكن الحصول عليها في الوقت المناسب. وسوف يتم رصد نجاح النشاط على أساس سنوي وإخضاعه للتقييم المستقل بواسطة جهة محايدة بعد فترة لا تزيد عن خمس سنوات.

يجب أن تراعي عمليات الرقابة والتقييم أن نتائج الاستثمار في التقنيات الزراعية الجديدة قد تتأخر لمدة من الوقت. وستخضع البيانات التي يقدمها المزارعون مع طلباتهم للتدقيق باستخدام أسلوب العينة العشوائية، ففي حين يتم التدقيق بالتفصيل في بيانات كل خامس طلب على أقل تقدير من أجل تفادي سوء الاستغلال، فإن جميع الطلبات ستخضع للفحص باستخدام نظام حاسوبي يتم تطويره لهذا الغرض لفحص مدى مصداقية هذه البيانات.

ويتم تحديد الحدود العليا والدنيا التي يترتب على تجاوزها إيقاع العقوبات والتدابير القانونية بالمخالفين وفقاً للتشريعات السارية في المملكة العربية السعودية.

9-2-2.النشاط رقم 9:

تسهيل إجراءات استيراد مدخلات الإنتاج العضوي بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

العنوان والتوصيف والمجموعة الرئيسية المستهدفة بالنشاط

عنوان النشاط رقم 9 هو «تسهيل إجراءات استيراد مدخلات الإنتاج العضوي بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة». ويعالج النشاط الصعوبات التي تواجه تأمين إمدادات كافية من المدخلات العضوية، وهو أحد العوامل التي تعيق التوسع المتواصل في الزراعة العضوية. ويجب تسهيل إجراءات استيراد المدخلات العضوية بالتنسيق مع الجهات المعنية من أجل ضمان توفرها بالصورة المطلوبة. كما سيساهم تيسير استيراد المدخلات العضوية في خفض تكاليف إنتاج الزراعة العضوية، وبالتالي سيعزز من القدرة التنافسية لهذا القطاع في المملكة.

يرتبط النشاط رقم 9 ارتباطاً وثيقاً بأنشطة أخرى، مثل النشاط رقم 10: «دعم تسويق المنتجات العضوية»، وذلك من خلال تيسير إجراءات استيراد مدخلات الإنتاج العضوي بالتنسيق مع الجهات المعنية؛ وسيتم النظر في الاستفادة من أوجه التكامل الممكنة بين النشاطين من خلال تصميم معايير الأهلية للدعم.

المجموعات الرئيسية المستهدفة بالنشاط هي شركات المدخلات العضوية والجهات الحكومية المعنية.

الأهداف المنشودة/نطاق النشاط

تسهيل إجراءات استيراد مدخلات الإنتاج العضوي، بالتنسيق مع الجهات المعنية، يساهم في زيادة عدد المزارع العضوية من أجل رفع مستوى الإنتاج العضوي، وسيسهم بالتالي في إنتاج أغذية آمنة عالية الجودة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحسين توافر المدخلات العضوية يدعم نظم الإنتاج الزراعي العضوي، ويعكس الأهداف الرئيسية لسياسة الزراعة العضوية في المملكة العربية السعودية. وبشكل أكثر تحديدا، يهدف دعم المدخلات العضوية إلى:

- تسهيل إجراءات استيراد المدخلات العضوية وإستدامتها.
- زيادة توفر المدخلات العضوية للمزارعين العضويين في المملكة العربية السعودية.
- خفض تكلفة المدخلات العضوية وزيادة دخل المزارعين العضويين.
- زيادة مساحة الإنتاج العضوي في المملكة العربية السعودية.
- زيادة حصة المنتجات العضوية في السوق السعودي.

وسيتم تحديد المؤشرات اللازمة لقياس مخرجات النشاط ونتيجته (مقارنة بالهدف) وتأثيره، وذلك بغرض تقييم مدى نجاح النشاط والتدابير المرتبطة به قياساً بالأهداف الرئيسية لسياسة الزراعة العضوية في المملكة العربية السعودية على النحو التالي:

- مؤشر المخرجات: يتم اعتماد عدد إجراءات الاستيراد التي تم تسهيلها كمؤشر لمخرجات النشاط.
- مؤشر الهدف، الذي تقاس عليه نتائج النشاط، هو نسبة زيادة مدخلات الزراعة العضوية المستوردة.
- وبالإضافة إلى ذلك، سيتم قياس تنافسية قطاع الزراعة العضوية لإثبات نجاح النشاط رقم 9.

وصف النشاط وتدابيره

سيؤدي تسهيل إجراءات استيراد مدخلات الإنتاج العضوي بالتنسيق مع الجهات المعنية، إلى زيادة توفر المدخلات العضوية، بما يؤدي بدوره إلى رفع مستوى الإنتاج العضوي بفضل تقليص العوائق أمام المزارعين.

وتم تحديد التدابير التالية للنشاط رقم 9:

- التدبير رقم 9-1: اعتماد وتسهيل إجراءات استيراد مدخلات الإنتاج العضوي بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

سيدعم هذا التدبير عملية تطوير المفاهيم والاستراتيجيات اللازمة لتطبيق إجراءات فعالة لاستيراد مدخلات الإنتاج العضوي بالتعاون بين الجهات المختصة والمستوردين المعتمدين والمسجلين لهذه المدخلات. وعلى وجه التحديد، سيتم تنظيم اجتماعات وورش عمل لتطوير المفاهيم والاستراتيجيات، والتي يجب أن تحدد التغييرات المطلوب إدخالها على الإجراءات القائمة، ومن ثم تطبيقها بالتعاون بين جهات الدولة والمستوردين المسجلين.

معايير الأهلية للدعم

يستحق هذا الدعم مستوردي المدخلات العضوية، الذين يجب أن يتعاونوا تعاوناً وثيقاً مع جهات الدولة المختصة لوضع تدابير مبسطة لاستيراد تلك المدخلات.

وستخضع أهلية كل طلب للتقييم لضمان أنه يلبي الحد الأدنى من المتطلبات. ويشمل ذلك استيفاء المزارعين للمعايير التالية:

- إثبات المؤهلات والخبرة في مجال استيراد المدخلات العضوية.
- إثبات التسجيل كمستورد للمدخلات الزراعية والعضوية.
- الاستعداد للخضوع لرقابة الهيئة الرقابية المختصة في المملكة العربية السعودية.
- اعتماد نظام سليم لحفظ السجلات في المزرعة.
- إنشاء نظام للتتبع يتيح إثبات منشأ وشهادات اعتماد المدخلات العضوية.

ولا تنطبق أي قيود أخرى، من حيث حجم الجهة المستفيدة أو المعايير الأولية. وقد يؤدي عدم الوفاء بالمعايير إلى رفض طلب الدعم.

تشمل التكاليف المؤهلة للدعم كل من تكاليف العمالة والتكاليف المادية اللازمة لإعداد المفاهيم والاستراتيجيات الخاصة بتطوير نظام مبسط وفعال لاستيراد المدخلات العضوية. وبالإضافة إلى ذلك، يحق الحصول على الدعم أيضاً لتغطية تكلفة التنظيم والمشاركة في الاجتماعات وورش العمل والمفاوضات اللازمة للتوصل إلى اتفاق حول النظام الجديد أو المُطوَّر، فضلاً عن تكلفة التنفيذ العملي.

معايير تقييم الطلبات

يجب أن يستند تقدير قيمة الدعم المشار إليه تحت بند شروط الأهلية إلى مجموعة من المعايير القوية – الملائمة لجميع الأنشطة – بما يعكس أهداف السياسة الزراعية الشاملة في المملكة، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- يدعم الطلب المنتجين العضويين في المملكة، وذلك من خلال توفير المدخلات اللازمة للإنتاج المحلي.
- أن يحقق الدعم فوائد كبيرة وواضحة من حيث زيادة المبيعات والإنتاجية وتخفيض التكاليف (أو تجنبها)، والولوج إلى أسواق جديدة، وتحسين المهارات.

- ألا يكون للمشروع أثر جانبي سلبي: لا يؤثر المشروع بشكل كبير وسلبي على الشركات الأخرى المماثلة في قطاع الزراعة العضوية ومنظومة التوريد الخاصة بالقطاع.
- قابلية التنفيذ – أن يرجح تحقيق المشروع لأهدافه بنجاح وفعالية من حيث التكلفة (إثبات الجدوى الاقتصادية للمشروع).
- الاستدامة البيئية – تقليل استهلاك الطاقة والمياه؛ وتقليل مواد التعبئة والتغليف؛ وتقليل المخلفات؛ وخفض انبعاث غازات الاحتباس الحراري.
- الصحة والتعليم – يساهم المشروع في تحقيق أهداف السياسات الاجتماعية.
- أن يحقق المشروع فوائد اقتصادية إضافية للمملكة.
- أن ينجم عن المشروع منتجات أو طرق مبتكرة.

مواصفات تحديد مقدار الدعم/حساب إجمالي التكاليف

يبنى مستوى الدعم على أساس تسهيل الإجراءات والاشتراطات واللوائح التي تحكم استيراد مدخلات الإنتاج العضوي إلى المملكة.

بعض الجوانب المتعلقة بالتطبيق

يبدأ تنفيذ هذا النشاط بمجرد الشروع في تنفيذ خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية واتخاذ جميع القرارات الإدارية اللازمة بشأن هذا النشاط. وسيتم اعتماد نهج تدريجي فيما يتعلق بدعم مستوردي المدخلات العضوية.

وإذا تم استغلال التسهيلات المقدمة بشكل مخالف، يتم اتخاذ التدابير القانونية ضد المخالفين بموجب التشريعات السارية في المملكة.

نظام الرصد ومؤشرات النجاح القابلة للقياس

يتم تحديد القيم المستهدفة الخاصة بمؤشرات الاستيعاب والتأثير قبل بدء تنفيذ النشاط. ويجب أن تتميز القيم المستهدفة بالطموح والواقعية في آن واحد.

ويتسم المؤشر المستهدف الذي يتم تحديده (مثل زيادة نسبة المدخلات العضوية المستوردة-انظر أيضاً بند: «نطاق النشاط») بأنه محدد بصورة دقيقة، وقابل للقياس، ويمكن تحقيقه بطريقة تتميز بكفاءة التكلفة، وأن البيانات ذات الصلة بقياسه يمكن أن تتوفر في الوقت المناسب. وسوف يتم رصد نجاح النشاط على أساس سنوي وإخضاعه للتقييم المستقل بواسطة جهة محايدة بعد فترة أربع أو خمس سنوات.

ستخضع كذلك البيانات التي يقدمها مستورد مدخلات الإنتاج العضوي للتدقيق من أجل تفادي سوء الاستغلال، كما يخضع كل طلب للفحص للتأكد من مقبوليته باستخدام نظام حاسوبي يتم تطويره لهذا الغرض.

ويتم تحديد الحدود العليا والدنيا التي يترتب على تجاوزها إيقاع العقوبات والتدابير القانونية بالمخالفين وفقاً للتشريعات السارية في المملكة.

10-2-2.النشاط رقم 10:

دعم تسويق وتجهيز المنتجات العضوية.

العنوان والتوصيف والمجموعة الرئيسية المستهدفة بالنشاط

عنوان النشاط رقم 10 هو «دعم تسويق وتجهيز المنتجات العضوية». وتساهم مبادرات التسويق القائمة من خلال الجمعية السعودية للزراعة العضوية في زيادة عدد منافذ بيع المنتجات العضوية في كبرى أسواق الغذاء والأسواق المركزية للفواكه والخضراوات. وقد تبينت الحاجة إلى مواصلة تحسين تسويق المنتجات العضوية كوسيلة لتعزيز إنتاج واستهلاك الأغذية العضوية الصحية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الارتقاء بمجال تجهيز المنتجات العضوية، سواء في المزارع أو خارجها، سوف يزيد من القيمة المضافة للمنتجات العضوية. ويلبي النشاط رقم 10 هذه الاحتياجات.

من خلال تقديم الدعم لتسويق المنتجات العضوية، فإن النشاط رقم 10 يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأنشطة أخرى، مثل النشاط رقم 8: «دعم استخدام تقنيات الزراعة العضوية المبتكرة» والنشاط رقم 11: «زيادة وعي المستهلكين بشأن الأغذية العضوية»، وسيتم النظر في الاستفادة من أوجه التكامل الممكنة بين هذه الأنشطة من خلال تصميم معايير الأهلية وتحديد مقدار الدعم.

المجموعات الرئيسية المستهدفة بهذا النشاط هم المزارعين العضويين والمصنعين للغذاء العضوي.

الأهداف المنشودة/نطاق النشاط

سيسهم دعم تسويق المنتجات العضوية وتجهيزها في إنتاج أغذية عالية الجودة وآمنة للمستهلكين في المملكة العربية السعودية ويرفع من مستوى الإنتاج العضوي. يضاف إلى ذلك أن دعم الاستثمار في تقنيات المعالجة الحديثة للمنتجات العضوية يمكن أيضاً أن يحسن من كفاءة استغلال الموارد، وخاصة المياه، المستخدمة في إنتاج الأغذية العضوية، وبالتالي فإن هذا النشاط يعكس الأهداف الرئيسية لسياسة الزراعة العضوية في المملكة. وبشكل أكثر تحديداً، يهدف دعم تسويق وتجهيز المنتجات العضوية إلى:

- تعزيز وتشجيع الإنتاج العضوي، كماً ونوعاً.
- زيادة حصة المنتجات العضوية في السوق السعودي.
- زيادة دخل المزارعين العضويين في المملكة العربية السعودية.
- تعزيز وعي المستهلكين بجودة ومزايا الإنتاج العضوي في المملكة.

وسيتم تحديد المؤشرات اللازمة لقياس مخرجات النشاط ونتيجته (مقارنة بالهدف) وتأثيره، وذلك بغرض تقييم مدى نجاح النشاط والتدابير المرتبطة به قياساً بالأهداف الرئيسية لسياسة الزراعة العضوية في المملكة العربية السعودية على النحو التالي:

- مؤشر المخرجات: يتم اعتماد عدد عمليات التسويق والتجهيز المدعومة في المزارع والمشاريع العضوية كمؤشر لمخرجات النشاط.
- مؤشر الهدف، الذي تقاس عليه نتائج النشاط، هو نسبة المزارع والمشاريع العضوية الحاصلة على الدعم للمشاركة في مبادرات التسويق، وكذلك نسبة المزارع المشاركة في تجهيز الغذاء في المزرعة وخارجها.
- وبالإضافة إلى ذلك، سيتم قياس توافر المنتجات العضوية والأغذية المعالجة التي أنتجت محلياً لإثبات نجاح النشاط.

ويمكن للمستفيدين التقدم بطلب للحصول على دعم مالي، ودعم غير مالي.

وصف النشاط وتدابيره

يدعم هذا النشاط المزارع والمشغلين العضويين في منظومة القطاع العضوي الراغبين في الاستثمار في تقنيات تسويق وتصنيع المنتجات العضوية.

وتم تحديد التدابير التالية للنشاط رقم 10:

- التدبير رقم 10-1: توفير الدعم المالي للاستثمار في المزارع والآلات والمعدات. ويتم تمويل المشاريع المعنية من خلال قروض صندوق التنمية الزراعية لإنشاء شركات ووحدات جديدة للتسويق والتجهيز (داخل وخارج المزارع).
- التدبير رقم 10-2: التعاون والمبادرات التسويقية المشتركة بين المزارعين؛ تطوير تجمعات الشركات؛ تنظيم المعارض وفعاليات التسويق الأخرى؛ إنشاء منصة اليكترونية لتسويق المنتجات العضوية، وتقدم هذه المنح عن طريق وزارة البيئة والمياه والزراعة.

وستدعم دراسات الجدوى من أجل دراسة جدوى دعم الاستثمارات الكبيرة في مجال البنية التحتية للتسويق والتجهيز. وستقدم العروض على أساس تنافسي لاختيار الجهة التي يتعاقد معها لإجراء دراسة الجدوى.

كما سيتم تقديم الدعم لإقامة مبادرات التسويق التعاونية لمجموعات المزارعين، حيث يجوز لمجموعة من المزارعين تقديم طلب مشترك للحصول على الدعم المالي، والذي يمكن أن يشمل تكلفة الاستثمار في منصات التسويق عبر الإنترنت وبنيتها الأساسية بتمويل من قروض صندوق التنمية الزراعية، فضلاً عن تقديم الدعم لتغطية التكاليف الإضافية لتنسيق مبادرات التسويق المشتركة. وستعطى الطلبات التعاونية المشتركة الأولوية في المعاملة مقارنة بالطلبات المقدمة من المزارعين أو المستفيدين الأفراد، وذلك بغية تشجيع وتعزيز تبادل المعارف والاستفادة من مكاسب اقتصاديات السعة.

وبالمثل، فإنه يمكن دعم قيام تجمعات لشركات التسويق والتجهيز، حيث يتم تشجيع قيام تجمعات سلاسل القيمة للمنتجين والتسويق المباشر وشركات المعالجة التي تتركز على المستوى الإقليمي، وذلك من أجل رفع القدرة التنافسية لمنتجات الأغذية العضوية.

وكذلك يتم دعم المشاركة في المعارض وتطوير منصات التسويق الإلكتروني للمزارعين الذين ينشؤون مبادرات التسويق المباشر. ويشمل دعم هذه التدابير تكلفة التعاقد مع خبراء تقنيات المعلومات الذين يتولون إنشاء المنصات الإلكترونية على شبكة الإنترنت، وتطوير مفاهيم حملات التسويق والترويج التي تروج لمنصة التسويق الإلكترونية من أجل زيادة وضمان الطلب على مبيعات المنتجات العضوية عبر الإنترنت بكميات كافية. وستعطى الأولوية للطلبات المشتركة التي تقدمها مجموعات من المزارعين.

وللاستفادة من اقتصاديات السعة، ستحظى الطلبات المشتركة من مجموعات المزارعين، أو التعاونيات الزراعية، التي ستسهم في تسويق المنتجات العضوية وتجهيزها، بأولوية خاصة.

وسيقدم الدعم المالي وغير المالي للمزارعين وغيرهم من المستفيدين الذين تتم الموافقة على طلباتهم بعد إجراء عملية تقييم طلبات الدعم المقدمة.

معايير الأهلية للدعم

يستحق هذا الدعم المزارعين العضويين المعتمدين أو غيرهم من فئات المستفيدين الذين يتم اختيارهم على امتداد سلسلة القيمة للمنتجات العضوية، كما يحق للمزارعين الذين يتحولون إلى الإنتاج العضوي الحصول على الدعم في إطار هذا النشاط، وكذلك الشركات العاملة في مجال تسويق وتجهيز المنتجات العضوية وتصنيع الأغذية والمشروبات. ويحق للمزارع العضوية وشركات الإنتاج العضوي القائمة في جميع أنحاء المملكة تقديم طلبات

الحصول على الدعم،

وسيتم التحقق من أهلية كل طلب وفقاً لإجراءات متعددة المراحل، حيث يتم، أولاً، تنفيذ تقييم أولي لأهلية طلبات الدعم لضمان تلبيتها للحد الأدنى من المتطلبات. ويشمل ذلك توفر المعايير التالية في المزارعين والمسوقين:

- إثبات المؤهلات والخبرة في مجال الزراعة.
- إثبات أنهم يديرون حالياً مزرعة عضوية.
- الاستعداد للخضوع لرقابة الهيئة الرقابية المختصة في المملكة العربية السعودية.
- اعتماد نظام سليم لحفظ السجلات المزرعية.

ولا تنطبق أي قيود أو معايير أولية أخرى على المزارعين، كما لا يتم تقييد الدعم للمزارع على أساس مساحتها بالهكتار. ويجب على المستفيدين على امتداد سلسلة القيمة إثبات استخدام التقنيات المعتمدة لإنتاج المنتجات والأغذية العضوية فقط. كما يجب على شركات التسويق والتجهيز استخدام ما لا يقل عن 50% من المدخلات العضوية (المحاصيل) من المزارع التي لا تزيد مساحتها عن 50 هكتاراً.

ثانياً، تخضع الطلبات التي تجتاز تدقيق الأهلية الأولي لتقييم جدوى الدعم، بما في ذلك التقييم الفني بواسطة مختصين مؤهلين (للدعم المالي) أو بواسطة مستشار خارجي مختص بالصناعات الغذائية (للمشاريع غير الدعم المالي). وسوف يؤدي عدم الوفاء بالمعايير إلى رفض طلب الدعم.

وفيما يتعلق بالتكاليف المؤهلة للدعم، فإنها تشمل جميع التكاليف المتعلقة بإنجاز العمليات المؤهلة للدعم، بما يشمل تكلفة المواد ونفقات نقلها، وتكاليف المتعاقدين و/أو أتعاب العمالة الذاتية، كما يمكن أن يشمل تكاليف معاملات المزارعين في إطار العمليات المشتركة أو التعاونية. ويمكن أن تشمل التكلفة ما يلي:

- شراء الآلات والمعدات الجديدة، بما في ذلك برمجيات الحاسوب.
- استئجار العاملين والمقار لإقامة المعارض.
- تكاليف العمالة والمواد والمقاولين لتنظيم فعاليات التسويق المباشر والأسواق العضوية، أو مرافق التسويق المباشر.
- النفقات المتعلقة بأتعاب المعماريين والمهندسين، والاستشارات ودراسات الجدوى، وشراء حقوق براءات الاختراع والتراخيص.
- شراء أو تطوير برامج الحاسوب وحيازة براءات الاختراع والتراخيص وحقوق النشر والعلامات التجارية.

وسيتم تقديم الدعم في إطار هذا النشاط إذا توفرت موارد مالية كافية من الميزانية المرصودة لتدابير السياسات المحددة ضمن الأولويات، أي النشاط رقم 10.

معايير تقييم طلبات الدعم

يجب أن يستند تقدير قيمة الدعم المشار إليه تحت بند شروط الأهلية إلى مجموعة من المعايير القوية – الملائمة لجميع الأنشطة – بما يعكس أهداف السياسة الزراعية الشاملة في المملكة العربية السعودية، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- يدعم الطلب المنتجين العضويين في المملكة العربية السعودية، وذلك لتشجيع المنتجات المحلية والاستفادة منها.
- أن يحقق الدعم فوائد كبيرة وواضحة من حيث زيادة المبيعات والإنتاجية وتخفيض التكاليف (أو تجنبها)، والولوج إلى أسواق جديدة، وتحسين المهارات.
- عدم وجود أثر جانبي سلبي – لا يؤثر المشروع بشكل كبير وسلبي على الشركات الأخرى المماثلة في قطاع

الزراعة العضوية ومنظومة التوريد الخاصة بالقطاع.

- قابلية التنفيذ – أن يكون من المرجح تحقيق المشروع لأهدافه بنجاح وفعالية من حيث التكلفة (إثبات الجدوى الاقتصادية للدعم).
- الاستدامة البيئية – تقليل استهلاك الطاقة والمياه؛ وتقليل مواد التعبئة والتغليف؛ وتقليل المخلفات؛ وخفض انبعاث غازات الاحتباس الحراري.
- الصحة والتعليم – يساهم المشروع في تحقيق اهداف السياسات الاجتماعية.
- أن يحقق المشروع فوائد اقتصادية إضافية للمملكة.
- أن ينجم عن المشروع منتجات أو طرق مبتكرة.

مواصفات تحديد مقدار الدعم/حساب إجمالي التكاليف

يُعرَّف مقدار الدعم كنسبة مئوية من مجموع التكاليف لكل تدبير محدد من التدابير المدعومة. ويتحدد مستوى النسبة الفعلي على أساس سنوي قبل بداية السنة التسويقية الجديدة، مع وضع سقف أقصى سنوياً للدعم المتاح لكل تدبير حتى لا يتم تجاوز الميزانية الإجمالية.

ويستهدف الدعم بصفة خاصة جهات التسويق والإعداد والتجهيز للمنتجات العضوية المحلية بـ 50٪ من التكلفة الإجمالية.

بعض الجوانب المتعلقة بالتطبيق

يبدأ تنفيذ هذا النشاط بمجرد الشروع في تنفيذ خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية واتخاذ جميع القرارات الحكومية والمالية والإدارية اللازمة بشأن هذا النشاط. وسيتم اعتماد نهج تدريجي فيما يتعلق بدعم المزارع وغيرها من شركات سلسلة البيع في مجال التسويق والمعالجة. ويشمل ذلك الخطوات التالية:

تقدم الجهات المؤهلة طلباً للحصول على الدعم، بحيث يشتمل على بيان واضح عن المبلغ المطلوب لدعم مشروع يتعلق تحديداً بتقنيات أو مرافق للتسويق أو التجهيز، بالإضافة إلى ما يثبت استيفاء الطلب لجميع معايير الأهلية للدعم.

- يقوم صندوق التنمية الزراعية بالتنسيق مع وزارة البيئة والمياه والزراعة، بدراسة الطلب في غضون اربعة أشهر من تقديمه.
- يتم توفير الدعم من صندوق التنمية الزراعية في غضون ثلاثة أشهر من تقديم الطلب.
- يتم التدقيق في البيانات التي يقدمها المستفيدون تفادياً لإساءة استغلال الدعم، وذلك من خلال اعتماد نهج الانتقاء العشوائي، حيث يتم تدقيق طلب واحد على الأقل من بين كل خمسة طلبات.
- وإذا كشفت آليات التدقيق، المبنية على تدقيق عينة عشوائية، عن أن الدعم يتعرض للاستغلال بشكل مخالف، يتم اتخاذ التدابير القانونية ضد المخالفين بموجب التشريعات السارية في المملكة.

نظام الرصد ومؤشرات النجاح القابلة للقياس

يتم تحديد القيم المستهدفة الخاصة بمؤشرات الاستيعاب والتأثير قبل بدء تنفيذ النشاط، مع أخذ الميزانية الإجمالية في الاعتبار. ويجب أن تتميز القيم المستهدفة بالطموح والواقعية في آن واحد.

ويجب أن يتسم المؤشر المستهدف الذي يتم تحديده (مثل نسبة المزارع العضوية الحاصلة على الدعم للمشاركة في مبادرات التسويق، ونسبة المزارع المشاركة في معالجة المنتجات في المزرعة وخارجها -انظر أيضاً بند: «نطاق النشاط») بأنه محدد بصورة دقيقة، وقابل للقياس، ويمكن تحقيقه بطريقة تتميز بكفاءة التكلفة، وأن البيانات ذات الصلة بقياسه يمكن توفيرها في الوقت

المناسب. وسوف يتم رصد نجاح النشاط على أساس سنوي وإخضاعه للتقييم المستقل بواسطة جهة محايدة بعد فترة لا تزيد عن خمس سنوات.

يجب على عمليات الرقابة والتقييم مراعاة أن نتائج دعم الاستثمار في تسويق المنتجات العضوية قد تتأخر لمدة من الوقت. وسوف تخضع البيانات التي يقدمها المزارعون مع طلباتهم للتدقيق باستخدام أسلوب العينة العشوائية. ففي حين سيتم التدقيق بالتفصيل في بيانات كل خامس طلب على أقل تقدير من أجل تفادي سوء الاستغلال، فإن جميع الطلبات ستخضع للفحص باستخدام نظام حاسوبي يتم تطويره لهذا الغرض لفحص مدى مصداقية هذه البيانات.

وسيتم تحديد الحدود العليا والدنيا التي يترتب على تجاوزها إيقاع العقوبات والتدابير القانونية بالمخالفين وفقاً للتشريعات السارية في المملكة العربية السعودية.

2-2-11.النشاط رقم 11:

زيادة وعي المستهلكين بشأن الأغذية العضوية.

العنوان والتوصيف والمجموعة الرئيسية المستهدفة بالنشاط

عنوان هذا النشاط هو «زيادة وعي المستهلكين بشأن الأغذية العضوية». تشكل حملات التوعية عاملاً أساسياً في تغيير سلوك المستهلك تجاه شراء المزيد من المنتجات الغذائية العضوية، وبالتالي زيادة الطلب على الأغذية العضوية المنتجة في المملكة العربية السعودية. وقد تبينت الحاجة إلى الترويج لجودة المنتجات الغذائية العضوية لضمان أن زيادة إنتاج المزارع العضوية تقابلها زيادة في الطلب. ولا يمكن للمنتجين العضويين الحصول على أسعار اعلى إلا في حالة وجود طلب كافي على المنتجات الغذائية العضوية السعودية عالية الجودة على المدى الطويل. ويتعامل النشاط رقم 11 مع تلك الاحتياجات من خلال تعزيز وعي المستهلكين تجاه الأغذية العضوية، وبالتالي فإنه يساهم وبشكل مباشر في تحقيق الهدف الرئيسي لسياسة الزراعة العضوية في المملكة بتعزيز إنتاج واستهلاك الأغذية العضوية الصحية.

من خلال زيادة وعي المستهلكين بشأن الأغذية العضوية، فإن النشاط رقم 11 يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأنشطة أخرى، مثل النشاط رقم 10: «دعم تسويق المنتجات العضوية»، وسيتم النظر في الاستفادة من أوجه التكامل الممكنة بين هذين النشاطين من خلال تصميم معايير الأهلية للدعم.

المجموعات الرئيسية المستهدفة بالنشاط رقم 11 هي جهات الترويج للمنتجات العضوية على طول سلسلة القيمة بمن فيهم المزارعين.

الأهداف المنشودة/نطاق النشاط

تسهم زيادة وعي المستهلكين تجاه الأغذية العضوية في إنتاج غذاء عالي الجودة وآمن وكذلك زيادة عدد المزارع العضوية من أجل زيادة الإنتاج العضوي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة وعي المستهلك سوف تعزز الطلب على المنتجات العضوية وتدعم نظم الزراعة العضوية، وهي بالتالي تعكس الأهداف الرئيسية لسياسة الزراعة العضوية في المملكة العربية السعودية. وبشكل أكثر تحديداً، يهدف دعم جهود زيادة وعي المستهلكين إلى تحقيق ما يلي:

- زيادة وعي المستهلكين بجودة وفوائد الإنتاج العضوي في المملكة العربية السعودية.
- تشجيع إقامة حملات توعية المستهلكين في المملكة.
- زيادة دخل المزارعين العضويين في المملكة العربية السعودية من خلال زيادة الطلب على الأغذية العضوية.
- زيادة حصة التمور العضوية السعودية في السوق العالمية.
- تعزيز إنتاج أنواع مختلفة من التمور العضوية لغرض التصدير.

وسيتم تحديد المؤشرات اللازمة لقياس مخرجات النشاط ونتيجته (مقارنة بالهدف) وتأثيره، وذلك بغرض تقييم مدى نجاح النشاط والتدابير المرتبطة به قياساً بالأهداف الرئيسية لسياسة الزراعة العضوية في المملكة العربية السعودية كما يلي:

مؤشر المخرجات: سيتم اعتماد عدد حملات توعية المستهلكين التي تحصل على الدعم كمؤشر لمخرجات النشاط.

مؤشر الهدف الذي تقاس عليه نتائج النشاط، هو نسبة الزيادة في الطلب على المنتجات الغذائية العضوية المنتجة في المملكة (مقارنة بالطلب على المنتجات التقليدية).

وبالإضافة إلى ذلك، سيتم قياس تنافسية قطاع الزراعة العضوية لإثبات النجاح العام للنشاط.

ويمكن للمستفيدين المؤهلين للحصول على الدعم التقدم بطلب للحصول على دعم مالي، ودعم غير مالي.

وصف النشاط وتدابيره

يهدف هذا النشاط إلى نشر ثقافة الزراعة العضوية وفوائدها للمستهلكين وغيرهم من الأطراف المعنية. ويمكن لجهود زيادة وعي المستهلك أن تهدف إلى التعريف بفوائد المنتجات العضوية، ومزايا الأغذية العضوية المنتجة محلياً، والاستفادة من الميز النسبية للزراعة العضوية بالمملكة.

وستتم زيادة وعي المستهلك من خلال التدابير التالية:

- التدبير رقم 11-1: ترويج الشعارات العضوية.
- التدبير رقم 11-2: تعريف المستهلكين بالمنافع الكثيرة والمتنوعة التي تحققها الزراعة العضوية، ومنها تحسين جودة الغذاء والفوائد الصحية.
- التدبير رقم 11-3: إقامة المسابقات، مثل مسابقة «أفضل مزرعة عضوية للسنة» أو «أيام التعريف بالأغذية العضوية".
- التدبير رقم 11-4: زيادة وعي الأطفال، من خلال أنشطة البستنة وزيارات المزارع العضوية، فضلاً عن توفير المواد الإعلامية للمدارس ورياض الأطفال.
- التدبير رقم 11-5: تحسين القدرة على الوصول إلى المعلومات عن الزراعة العضوية في المملكة من خلال شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.
- التدبير رقم 11-6: المشاركة في المعارض الزراعية التجارية السعودية بغرض توفير المعلومات عن الزراعة العضوية لصناع القرار وخبراء القطاع الزراعي والمستهلكين.
- التدبير رقم 11-7: الترويج للزراعة العضوية وفوائدها بالتنسيق مع المؤسسات التعليمية.

وسيتم تقديم الدعم لجهود ترويج الشعارات العضوية، حيث يُفتَح باب تقديم العروض التنافسية للمتخصصين في مواد التسويق. وبالإضافة إلى ذلك، يُكلَّف المتعاقدون الناجحون بتطوير وتنفيذ حملات لترويج الشعار، تستهدف المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، بالتعاون مع الجمعية السعودية للزراعة العضوية، والمؤسسات الإعلامية، والجمعيات التعاونية الزراعية.

تحصل الحملات الدعائية التي تنظمها المؤسسات الإعلامية والجمعية السعودية للزراعة العضوية على الدعم المناسب بغرض توعية المستهلكين بالمنافع الكثيرة والمتنوعة للزراعة العضوية، ومنها تحسين جودة الغذاء والفوائد الصحية. كما سيتم تسليط الضوء على مختلف الموضوعات المتخصصة للتأكيد على منافع الزراعة العضوية الكثيرة والمتنوعة. ويمكن للمؤسسات الإعلامية، بالتعاون مع الجمعية السعودية للزراعة العضوية، التقدم بطلب للحصول على التمويل اللازم لتخطيط وتنفيذ الحملات التوعية الخاصة بالمنتجات العضوية.

من شأن المسابقات مثل «أفضل مزرعة عضوية للسنة» أو «أيام التعريف بالأغذية العضوية»، أن تسهم في تسليط الضوء على إنجازات وفوائد قطاع الزراعة العضوية أمام جمهور كبير من المستهلكين. وفي هذا السياق، سيتم

تقديم الدعم اللازم لتمويل المسابقات ونشر نتائجها على نطاق واسع. ويمكن لهذا الدعم أن يغطي التكلفة الفعلية لتنظيم مثل هذه الفعاليات وإدارتها واستغلالها إلى أقصى درجة. وسيتم سداد المدفوعات المبدئية على أساس التكلفة المبينة في الطلبات التي تتم الموافقة عليها، ثم تخضع التكلفة الفعلية التي تم إنفاقها للرصد والتدقيق بعد إنجاز التدابير المدعومة.

سيتم أيضاً تمويل زيارات تلاميذ المدارس ورياض الأطفال للمزارع العضوية، حيث يمكن للمدارس ورياض الأطفال التقدم بطلباتها بالتعاون مع الجمعية السعودية للزراعة العضوية أو المزارع العضوية المشاركة في البرنامج للحصول على ميزانية سنوية تغطي الزيارات التثقيفية إلى هذه المزارع. ومن شأن تثقيف الأطفال وحفزهم على تثمين فوائد وممارسات الزراعة العضوية أن يضمن ويعزز توعية المستهلكين على المدى الطويل.

يُوجَّه الدعم كذلك إلى تطوير وتنفيذ مفاهيم جديدة لنشر المعلومات عن الزراعة العضوية من خلال شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. ويمكن أن يشمل هذا الدعم، على سبيل المثال، تطوير منصات إلكترونية مختصة بالزراعة العضوية تستهدف المستهلكين، أو ربط المعلومات عن الزراعة العضوية بمنصات ومواقع إلكترونية أخرى رائجة على الإنترنت لضمان نشر المعلومات المتاحة عن الزراعة العضوية على أوسع نطاق.

كذلك سيُقدَّم الدعم لتغطية تكاليف تنظيم المعارض الزراعية التجارية والمشاركة فيها، من أجل توفير المعلومات عن الزراعة العضوية لصناع القرار والخبراء في القطاع الزراعي. ويمكن تقديم الطلبات إما بغرض تنظيم الفعاليات (ويشترط في هذه الحالة تقديم مفهوم معقول للمعرض) أو أن يقتصر الدعم على تكاليف المشاركة في المعارض وغيرها من الفعاليات ذات الصلة (وفي هذه الحالة يجب على أصحاب الطلب شرح الفوائد المتوقعة فيما يتعلق بزيادة الوعي باالغذاء العضوي).

تؤدي المؤسسات التعليمية، مثل الجامعات، دوراً حيوياً في التوعية بشأن الأغذية العضوية. ولهذا، سيُقدَّم الدعم إلى حملات التوعية في الجامعات، وكذلك إلى المشاريع البحثية التي تهدف إلى الارتقاء بمستوى الوعي بشأن الأغذية العضوية.

وستُعطَى الأولوية للطلبات التي تمزج بين مختلف التدابير الرامية إلى رفع مستوى وعي المستهلكين، نظراً لأن النجاح في تشجيع المستهلكين على تغيير سلوكهم يتطلب تنفيذ تدابير متناغمة تصب جميعاً في هذا الاتجاه.

معايير الأهلية للدعم

أصحاب المصلحة المؤهلون للحصول على هذا الدعم هم جهات الترويج للمنتجات العضوية على طول سلسلة القيمة بمن فيهم المزارعين. ومع ذلك، يحظى دعم جهات الترويج التالية بأهمية خاصة: الجمعية السعودية للزراعة العضوية، والمؤسسات الإعلامية، والجمعيات التعاونية الزراعية. ويستحق الدعم لحملات التوعية داخل وخارج المملكة العربية السعودية.

وسيتم التحقق من أهلية كل طلب وفقاً لإجراءات متعددة المراحل، حيث يتم، أولاً، تنفيذ تقييم أولي لأهلية الطلبات المقدمة للدعم لضمان تلبيتها للحد الأدنى من المتطلبات. ويشمل ذلك توفر المعايير التالية في جهات الترويج:

- تقديم طلب يختص حصراً بالتعامل مع الزراعة العضوية.
- إثبات المؤهلات والخبرة في مجال تنظيم وإدارة حملات التوعية.
- الاستعداد للخضوع لرقابة الهيئة الرقابية المختصة في المملكة العربية السعودية.
- تحتاج إلى اعتماد نظام سليم لحفظ السجلات فيما يتعلق بالتدابير المطلوب دعمها.

لا تنطبق أي معايير أولية أو قيود أخرى على المزارعين والمستفيدين الآخرين على امتداد سلسلة القيمة الذين

يتولوا تنظيم حملات التوعية.

ثانياً، تخضع الطلبات بشأن حملات التوعية، والتي تجتاز تدقيق الأهلية الأولي لتقييم جدوى الدعم، بما في ذلك التقييم الفني بواسطة مختصين مؤهلين للمشاريع (للدعم المالي) أو (للدعم الغير مالي). وسوف يؤدي عدم الوفاء بالمعايير إلى رفض طلب الدعم.

وفيما يتعلق بالتكاليف المؤهلة للدعم، فإنها تشمل جميع التكاليف المتعلقة بتنظيم وتنفيذ حملات التوعية المؤهلة للدعم، بما يشمل تكلفة المواد، وإيجار المرافق، وتكاليف سفر منظمي الحملة (مثلاً في حالة الفعاليات الدولية)، وتكاليف المتعاقدين و/أو أتعاب العاملين، ويمكن أن ينظر أيضاً في تكلفة المعاملات بالنسبة للمزارعين العضويين المشاركين. ويمكن أن تشمل التكاليف المؤهلة للدعم ما يلي:

- المواد اللازمة للدعاية عن الفعالية ونشر المعلومات عن الزراعة العضوية (بما يشمل، مثلاً، تكاليف الإعلان عبر التلفزيون).
- تأجير قاعات لإقامة الفعاليات والمعارض.
- العمالة والمواد والمتعاقدين بما يلزم لتنظيم الفعاليات والحملات.
- أتعاب الاستشاريين ودراسات الجدوى.
- تكاليف السفر (خاصة للفعاليات والحملات الدولية المستحقة للدعم).

معايير تقييم الطلبات

يجب أن يستند تقدير قيمة الدعم المشار إليه تحت بند شروط الأهلية إلى مجموعة من المعايير القوية – الملائمة لجميع الأنشطة – بما يعكس أهداف السياسة الزراعية الشاملة في المملكة العربية السعودية، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- يدعم الطلب المنتجين العضويين في المملكة العربية السعودية، وذلك لتشجيع المنتجات المحلية والاستفادة منها.
- أن يحقق الدعم فوائد كبيرة وواضحة -من حيث زيادة المبيعات والإنتاجية وتخفيض التكاليف (أو تجنبها)، والولوج إلى أسواق جديدة، وتحسين المهارات.
- أن لا يكون للمشروع أثر جانبي سلبي – لا يؤثر المشروع بشكل كبير وسلبي على الشركات الأخرى المماثلة في قطاع الزراعة العضوية ومنظومة التوريد الخاصة بالقطاع.
- قابلية التنفيذ – أن يرجح تحقيق المشروع لأهدافه بنجاح وفعالية من حيث التكلفة (إثبات الجدوى الاقتصادية).
- الاستدامة البيئية – تقليل استهلاك الطاقة والمياه؛ وتقليل مواد التعبئة والتغليف؛ وتقليل المخلفات؛ وخفض انبعاث غازات الاحتباس الحراري.
- الصحة والتعليم – يساهم المشروع في تحقيق أهداف السياسات الاجتماعية.
- أن يحقق المشروع فوائد اقتصادية إضافية للمملكة.
- أن ينجم عن المشروع منتجات أو طرق مبتكرة.

مواصفات تحديد مقدار الدعم/حساب إجمالي التكاليف

يوفر هذا النشاط الدعم لتمويل حملات التوعية للزراعة العضوية، ويغطي نسبة محددة من مجموع تكاليف مشروع الحملة، حيث يتحدد المستوى الفعلي لهذه النسبة كل سنة لمواكبة التغيرات في الميزانية والأولوية التي يحظى بها هذا النشاط ضمن خطة العمل.

وستتراوح النسبة بين 50% إلى 100% حسب طبيعة المشروع المدعوم والمنفعة العامة المتوقعة ومن أمثلة ذلك

تغطية كامل تكاليف سفر المسؤولين السعوديين للمشاركة في المعارض الخارجية وإطلاع الجمهور الدولي على مختلف فوائد الزراعة العضوية السعودية وجودة منتجاتها.

وستسدد التكاليف فعلياً بعد قبول الطلب الذي يقدمه منظمو الحملة، وذلك لضرورة سداد نفقات الحملات قبل بدء المشروع أو بعد إنجازه مباشرة.

بعض الجوانب المتعلقة بالتطبيق

يبدأ تنفيذ هذا النشاط بمجرد الشروع في تنفيذ خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية واتخاذ جميع القرارات الحكومية والمالية والإدارية اللازمة بشأن هذا النشاط. وسيتم اعتماد نهج تدريجي فيما يتعلق بدعم المزارعين وغيرهم من الأطراف المعنية التي تنظم حملات التوعية على طول سلسلة القيمة. ويشمل ذلك الخطوات التالية:

- يقدم منظم الحملة أو المتعاقد طلباً للحصول على الدعم، بحيث يشتمل على بيان واضح عن المبلغ المطلوب لدعم مشروع يتعلق بتدابير التوعية المعنية، بالإضافة إلى ما يثبت استيفاء الطلب لجميع معايير الأهلية للدعم.
- تقوم وزارة البيئة والمياه والزراعة، بدراسة الطلب في غضون شهرين من تقديمه.
- يتم توفير الدعم من وزارة البيئة والمياه والزراعة في غضون ثلاثة أشهر من تقديم الطلب.
- يتم التدقيق في البيانات التي يقدمها المستفيدون تفادياً لإساءة استغلال الدعم، وذلك من خلال اعتماد نهج الانتقاء العشوائي، حيث يتم تدقيق طلب واحد على الأقل من بين كل خمسة طلبات.
- وإذا كشفت آليات التدقيق، المبنية على تدقيق عينة عشوائية، عن أن الدعم يتعرض للاستغلال بشكل مخالف، يتم اتخاذ التدابير القانونية ضد المخالفين بموجب التشريعات السارية في المملكة.

نظام الرصد ومؤشرات النجاح القابلة للقياس

سيتم تحديد القيم المستهدفة الخاصة بمؤشرات الاستيعاب والتأثير قبل بدء تنفيذ النشاط، مع أخذ الميزانية الإجمالية في الاعتبار. ويجب أن تتميز القيم المستهدفة بالطموح والواقعية في آن واحد.

ويتسم المؤشر المستهدف الذي يتم تحديده (مثل نسبة الزيادة في حصة الطلب على المنتجات الغذائية العضوية المنتجة في المملكة -انظر أيضاً بند: «نطاق النشاط») بأنه محدد بصورة دقيقة، وقابل للقياس، ويمكن تحقيقه بطريقة تتميز بكفاءة التكلفة، وأن البيانات ذات الصلة بقياسه يمكن توفيرها في الوقت المناسب. وسوف يتم رصد نجاح النشاط على أساس سنوي وإخضاعه للتقييم المستقل بواسطة جهة محايدة بعد فترة لا تزيد عن خمس سنوات.

ويتعين أن يأخذ القائمون بالرقابة والتقييم في اعتبارهم مدى التأثير على اشتهار علامة المنتجات العضوية، حيث يجب تقييم شهرة العلامة التجارية باستخدام تقنيات موحَّدة تستند إلى الاستبيانات والدراسات الاستقصائية عبر الإنترنت، مع رصد النتائج المحققة واستخدامها كمؤشر مناسب للدلالة على التقدم الذي تحققه تدابير السياسة ذات الأولوية بمرور الوقت. وتخضع كذلك البيانات التي تقدمها الجهة المستفيدة مع طلباتها للتدقيق باستخدام أسلوب العينة العشوائية. ففي حين يتم التدقيق بالتفصيل في بيانات كل خامس طلب على أقل تقدير من أجل تفادي سوء الاستغلال، فإن جميع الطلبات ستخضع للفحص باستخدام نظام حاسوبي يتم تطويره لهذا الغرض لفحص مدى مصداقية هذه البيانات.

ويتم تحديد الحدود العليا والدنيا التي يترتب على تجاوزها إيقاع العقوبات والتدابير القانونية بالمخالفين وفقاً للتشريعات السارية في المملكة العربية السعودية.

3.ملخص الشروط العامة

3-1.الميزانية الإجمالية لخطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية

مخصصات الميزانية يجب أن تأخذ في الاعتبار عدداً من العوامل: الميزانية الإجمالية للخطة أو لنشاط معين، عدد الأنشطة في الخطة أو عدد التدابير لكل نشاط، مدى أولوية النشاط أو التدبير، وكذلك، إذا لزم الأمر، تدريج مراحل أنشطة وتدابير محددة.

ويعد ضبط صرف مخصصات الميزانية لتعظيم العائد مشكلة معقدة، ولهذا فان الجدول التالي سيساعد في عملية توزيع مخصصات ميزانية خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية في المملكة، حيث تم تنظيم الجدول وفقاً للمتطلبات التالية:

- فترة خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية 13 عام، وستنفذ على ثلاثة مراحل، حيث ستغطي المرحلة الأولى خمسة سنوات، وكل من المرحلة الثانية والثالثة أربع سنوات. ولذا تم تفصيل الثلاث مراحل في الجدول المرفق.
- تبلغ الميزانية التقديرية لتنفيذ خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية المذكورة أعلاه في المملكة العربية السعودية حوالي 750 مليون ريال سعودي منها 400 مليون ريال خصصت للمرحلة الأولى و200 مليون ريال للمرحلة الثانية و150 مليون ريال للمرحلة الثالثة، وتم أخذ ذلك في الحسبان من خلال القيمة الموضحة في خلايا الصف الأخير من الجدول.
- يستمر الصرف من هذه الميزانية حتى عام 2030م. ويوضح ذلك تضمين الجدول 13 عموداً للإشارة إلى السنوات من 2018م إلى 2030م. وهذا يعني أنه بدأ تنفيذ خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية منذ عام 2018م.
- علاوة على ذلك، سيتم الصرف من الميزانية لتغطية جميع الأنشطة والتدابير، ويوضح ذلك تنظيم الجدول في أحد عشر كتلة أفقية، حيث تتكون كل كتلة من عمود يشير إلى النشاط وأعمدة (من واحد إلى سبعة) تشير إلى عدد التدابير لكل نشاط.

ميزانية خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية وزعت لكل نشاط ولكل عام، ولكنها لم توزع لكل تدبير لأنه حسب المعايير العالمية فإن التوزيع المالي لكل تدبير لا يعتبر تخطيط بعيد المدى ولكنه يعتبر عملية اتخاذ قرار في المدى القصير، لذا فإن توزيع الميزانية على التدابير الخاصة بكل نشاط يعتبر سياسة مرنة للتأكد من مطابقة عدد الطلبات المحتملة لكل تدبير للأولويات الوطنية، والطلبات الأخرى من أصحاب المصلحة.

وفيما يلي توضيح للمنهج الذي تم استخدامه لتوزيع الميزانية لكل سنة ولكل نشاط:

- الميزانية السنوية تعتبر نقطة البداية لتمويل خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية. نسبة الميزانية المخصصة والمذكورة أدناه يجب أن تُعكس من خلال التقييم الذي سيتم لها ويجب أن تعدّل هذه النسب من سنة لأخرى إذا لزم الأمر.
- نسبة الجزء المخصص من الميزانية لكل الأنشطة سوف يزيد بمضاعفات العدد (5) مثلا (5، 10، 15، الخ...) وتكون حسب الأولويات مع الأخذ في الاعتبار الخبرات الدولية.
- يعتبر النشاط رقم 7، النشاط الأساسي للخطة، لذا خصصت له ميزانية مقدرة من الميزانية السنوية، حيث بدأ ذلك بميزانية 20% من ميزانية المرحلة الأولى، وارتفعت إلى 25% في المرحلة الثانية و30% في المرحلة الثالثة. مما يعكس النمو العام لقطاع الزراعة العضوية في المملكة.

- جميع الأنشطة الأخرى خصصت لها على الأقل نسبة 5 % مما يعكس أن لكل نشاط أهميته الخاصة، ويجب ألا تقل ميزانيته عن تلك النسبة، حتى يكون لكل نشاط أثر يمكن قياسه.
- الأنشطة الأخرى فيما عدا النشاط رقم 7، يجب ترتيبها حسب الأهمية في المرحلة الأولى بما يوضح أهمية مشاركتها في تنمية قطاع الزراعة العضوية في المملكة.
- الأنشطة رقم (4، 6، 9، 11) خصصت لها كأنشطة نسبة 10% من الميزانية العامة في المرحلة الأولى أما النشاط رقم(1)، فيعتبر أكثر أهمية بعض الشي لذا خصصت له نسبة 15% من الـ 10% للميزانية العامة خصصت له بالتحديد في المرحلة الأولى.
- خلال المرحلة الثانية وبصورة أكبر خلال المرحلة الثالثة ستتغير أهمية بعض الأنشطة. وعليه عند وضع شروط الإطار العام، فإن الأنشطة التي تستهدف المزارعين العضويين وأيضاً الأنشطة التي تستهدف أصحاب المصلحة الآخرين يجب أن ترتب حسب الأوليات. فمثلاً في المرحلة الثانية نسبة عالية من الميزانية (10%) خصصت للأنشطة رقم (8، 9، 10، 11، 1)، بينما الأنشطة رقم (2، 3، 4، 5، 6) خصصت لها نسبة 5% من الميزانية المتوفرة سنوياً.
- في المرحلة الثالثة ستخصص نسبة 10% من الميزانية للأنشطة رقم (8، 9، 10، 11)، بينما ستخصص نسبة 5% للأنشطة رقم (1، 2، 3، 4، 5، 6).

مبدئياً ستظل النسبة المخصصة من الميزانية لكل مرحلة ثابتة، بينما تزيد الميزانية المخصصة لكل نشاط سنوياً بنسبة 11 %(المرحلة الأولى)، و8 % (المرحلة الثانية) و5 % (المرحلة الثالثة)، مما يعكس استمرار نمو قوي في البداية ومن ثم نمو معتدل لقطاع الزراعة العضوية وكذلك حجم عمل الخطة التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية.

الميزانية الإجمالية لخطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية

	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030	الإجمالي (مليون)
	المرحلة الاولى					المرحلة الثانية				المرحلة الثالثة				
النشاط رقم 1	9.6	10.7	11.9	13.2	14.6	4.4	4.8	5.2	5.6	1.7	1.8	1.9	2.0	87.5
التدبير رقم 1-1	يتم تخصيص بناءً على احتياجات المرحلة الاولى					يتم تخصيص بناءً على احتياجات المرحلة الثانية				يتم تخصيص بناءً على احتياجات المرحلة الثالثة				
التدبير رقم 1-2														
التدبير رقم 1-3														
النشاط رقم 2	3.2	3.6	4.0	4.4	4.9	2.2	2.4	2.6	2.8	1.7	1.8	1.9	2.0	37.5
التدبير رقم 2-1	يتم تخصيص بناءً على احتياجات المرحلة الاولى					يتم تخصيص بناءً على احتياجات المرحلة الثانية				يتم تخصيص بناءً على احتياجات المرحلة الثالثة				
التدبير رقم 2-2														
التدبير رقم 2-3														
التدبير رقم 2-4														
التدبير رقم 2-5														
النشاط رقم 3	3.2	3.6	4.0	4.4	4.9	2.2	2.4	2.6	2.8	1.7	1.8	1.9	2.0	37.5
التدبير رقم 3-1	يتم تخصيص بناءً على احتياجات المرحلة الاولى					يتم تخصيص بناءً على احتياجات المرحلة الثانية				يتم تخصيص بناءً على احتياجات المرحلة الثالثة				
التدبير رقم 3-2														
التدبير رقم 3-3														
النشاط رقم 4	6.4	7.1	7.9	8.8	9.8	2.2	2.4	2.6	2.8	1.7	1.8	1.9	2.0	57.5
التدبير رقم 4-1	يتم تخصيص بناءً على احتياجات المرحلة الاولى					يتم تخصيص بناءً على احتياجات المرحلة الثانية				يتم تخصيص بناءً على احتياجات المرحلة الثالثة				
التدبير رقم 4-2														
التدبير رقم 4-3														
التدبير رقم 4-4														
التدبير رقم 4-5														
النشاط رقم 5	3.2	3.6	4.0	4.4	4.9	2.2	2.4	2.6	2.8	1.7	1.8	1.9	2.0	37.5
التدبير رقم 5-1	يتم تخصيص بناءً على احتياجات المرحلة الاولى					يتم تخصيص بناءً على احتياجات المرحلة الثانية				يتم تخصيص بناءً على احتياجات المرحلة الثالثة				
التدبير رقم 5-2														
التدبير رقم 5-3														
التدبير رقم 5-4														
التدبير رقم 5-5														
النشاط رقم 6	6.4	7.1	7.9	8.8	9.8	2.2	2.4	2.6	2.8	1.7	1.8	1.9	2.0	57.5
التدبير رقم 6-1	يتم تخصيص بناءً على احتياجات المرحلة الاولى					يتم تخصيص بناءً على احتياجات المرحلة الثانية				يتم تخصيص بناءً على احتياجات المرحلة الثالثة				
النشاط رقم 7	12.8	14.3	15.8	17.6	19.5	11.1	12.0	12.9	14.0	10.4	11.0	11.5	12.1	175.0
التدبير رقم 7-1	يتم تخصيص بناءً على احتياجات المرحلة الاولى					يتم تخصيص بناءً على احتياجات المرحلة الثانية				يتم تخصيص بناءً على احتياجات المرحلة الثالثة				
التدبير رقم 7-2														
النشاط رقم 8	3.2	3.6	4.0	4.4	4.9	4.4	4.8	5.2	5.6	3.5	3.7	3.8	4.0	55.0
التدبير رقم 8-1	يتم تخصيص بناءً على احتياجات المرحلة الاولى					يتم تخصيص بناءً على احتياجات المرحلة الثانية				يتم تخصيص بناءً على احتياجات المرحلة الثالثة				
التدبير رقم 8-2														
النشاط رقم 9	6.4	7.1	7.9	8.8	9.8	4.4	4.8	5.2	5.6	3.5	3.7	3.8	4.0	75.0
التدبير رقم 9-1	يتم تخصيص بناءً على احتياجات المرحلة الاولى					يتم تخصيص بناءً على احتياجات المرحلة الثانية				يتم تخصيص بناءً على احتياجات المرحلة الثالثة				
النشاط رقم 10	3.2	3.6	4.0	4.4	4.9	4.4	4.8	5.2	5.6	3.5	3.7	3.8	4.0	55.0
التدبير رقم 10-1	يتم تخصيص بناءً على احتياجات المرحلة الاولى					يتم تخصيص بناءً على احتياجات المرحلة الثانية				يتم تخصيص بناءً على احتياجات المرحلة الثالثة				
التدبير رقم 10-2														
النشاط رقم 11	6.4	7.1	7.9	8.8	9.8	4.4	4.8	5.2	5.6	3.5	3.7	3.8	4.0	75.0
التدبير رقم 11-1	يتم تخصيص بناءً على احتياجات المرحلة الاولى					يتم تخصيص بناءً على احتياجات المرحلة الثانية				يتم تخصيص بناءً على احتياجات المرحلة الثالثة				
التدبير رقم 11-2														
التدبير رقم 11-3														
التدبير رقم 11-4														
التدبير رقم 11-5														
التدبير رقم 11-6														
التدبير رقم 11-7														
المجموع (الأنشطة)	64.2	71.3	79.1	87.8	97.5	44.4	47.9	51.8	55.9	34.8	36.5	38.4	40.3	750

إن زيادة الميزانية السنوية في مرحلة ما بنسبة (11% ، 8% ، 5%) على التوالي مبنية على معدلات النمو في الاتحاد الأوروبي، وبالتالي تعكس قصص النجاح والتطورات الدولية المتمثلة فيما يلي:

- أظهرت بلدان مثل دول البلطيق (إستونيا ولاتفيا وليتوانيا) نموا بنسبة 11 % تقريبا خلال السنوات الأولى من خطة عمل الزراعة العضوية (تقابل هنا المرحلة الأولى).
- أظهرت بلدان مثل الدول الاسكندنافية (فنلندا والسويد) نمواً بنسبة 8 % تقريبا ولكن ليس في بداية خطة عمل الزراعة العضوية وإنما بعد عدة سنوات من بدايتها (تقابل هنا المرحلة الثانية).
- أظهرت بلدان مثل ألمانيا نموا بنسبة 5 % تقريبا في سنوات متأخرة من بداية خطة عمل الزراعة العضوية (تقارن هنا مع المرحلة الثالثة).

وأيضاً ينعكس التوسع المقترح في القطاع في عدد الهكتارات التي تدار بشكل عضوي في المملكة العربية السعودية كما يوضح ذلك الجدول التالي. وينبغي أن ينظر إلى الأرقام على أنها قيم مستهدفة يتعين تحقيقها كحد أدنى، وبالتالي يمكن تجاوزها في المستقبل.

السنة	مساحة الأراضي (هكتار)	الحيوانات (عدد الرؤوس)	الطيور (عدد الرؤوس)	النحل (عدد خلايا)
2017 (قاعدة)	16.985	16.693	500.000	1.517
2018 (+11%)	18,853	18,529	555,000	1,684
2019 (+11%)	20,927	20,567	616,050	1,869
2020 (+11%)	23,229	22,830	683,816	2,075
2021 (+11%)	25,784	25,341	759,035	2,303
2022 (+8%)	27.847	27,368	819,758	2,487
2023 (+8%)	30,075	29,558	885,339	2,686
2024 (+8%)	32,481	31,923	956,166	2,901
2025 (+8%)	35,079	34,476	1,032,659	3,133
2026 (+5%)	36,833	36,200	1,084,292	3,290
2027 (+5%)	38,675	38,010	1,138,507	3,454
2028 (+5%)	40,609	39,911	1,195,432	3,627
2029 (+5%)	42,639	41,906	1,255,203	3,808
2030 (+5%)	44,771	44,002	1,317,964	3,999

2-3.مجموعة مؤشرات للرصد والتقييم

يكتسب وجود مؤشرات جيدة للرصد والتقييم أهمية خاصة من أجل إثبات نجاح خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية. ويجب أن تسمح المؤشرات بقياس استخدام الموارد المالية، وتنفيذ الأنشطة وتدابيرها، ونتائج وآثار (أي نجاح أو فشل) الأنشطة ومجمل خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية. وفي ظل هذه الخلفية، يوضح الجدول التالي معلومات أساسية عن نوع المؤشرات التي يمكن استخدامها، والغرض من كل منها، وكذلك وتيرة رصد المؤشر، بالإضافة إلى الجهة المسؤولة عن الرصد وطرق استخدام المعلومات المرصودة في التقييم.

نوع المؤشر	غرض المؤشر	وتيرة الرصد	الطرف المسؤول	الاستخدام في التقييم
مؤشرات المدخلات	رصد تدفق الأموال	سنوياً	الجهات المعنية بتنفيذ خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية	مراجعة الإنفاق
مؤشرات المخرجات	رصد مدى تنفيذ التدابير والأنشطة	سنوياً	الجهات المعنية بتنفيذ خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية	تقييم مدى استيعاب التدابير والأنشطة
النتائج (مؤشرات الهدف)	رصد وتقييم نتائج التدابير والأنشطة	سنوياً، مع إجراء تقييم بعد عدد من السنوات، (سنتان، 5، 9، 13سنة)	الجهات المعنية بتنفيذ خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية	تقييم الآثار المباشرة للتدابير والأنشطة على المستفيدين المدعمين
مؤشر التأثير	رصد وتقييم آثار التدابير والأنشطة فيما يتعلق بأهداف السياسة العامة الشاملة	سنوياً، مع إجراء تقييم بعد عدد من السنوات، (5 سنوات، 9، 13 سنة)	الجهات المعنية بتنفيذ خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية	تقييم الآثار الكلية على قطاع الزراعة العضوية بما في ذلك الآثار غير المباشرة

استناداً إلى هذا الإطار العام، يلخص الجدول التالي المؤشرات المعينة التي تم تحديدها أعلاه في خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية للمملكة العربية السعودية.

النشاط	مؤشر المدخلات	مؤشر المخرجات	مؤشر النتائج	مؤشر التأثير
رقم 1	الإنفاق بالمليون ريال سعودي. حصة مخصصات الميزانية	عدد التقنيات الجديدة المدخلة وعدد الموظفين المدربين	نسبة المزارع العضوية التي تخضع للاعتماد والرقابة الفعالة	توافر المنتجات العضوية المنتجة محلياً
رقم 2	الإنفاق بالمليون ريال سعودي. حصة مخصصات الميزانية	عدد التدابير التي تحظى بالدعم من إجمالي تدابير بناء القدرات التي أعدتها الجمعية السعودية للزراعة العضوية	عدد أصحاب المصلحة الذين شاركوا بنجاح في فعاليات بناء القدرات	توافر المنتجات العضوية والأغذية المعالجة التي أنتجت محلياً
رقم 3	الإنفاق بالمليون ريال سعودي. حصة مخصصات الميزانية	عدد الأبحاث والبرامج الحاصلة على الدعم، وعدد مشاريع البحوث التعاونية	عدد التقنيات والابتكارات الجديدة التي تم تطويرها في إطار التدابير المدعومة	تنافسية قطاع الزراعة العضوية نسبة المزارع العضوية التي تطبق التقنيات والابتكارات الجديدة
رقم 4	الإنفاق بالمليون ريال سعودي. حصة مخصصات الميزانية	عدد خدمات الإرشاد الحاصلة على الدعم	النسبة المئوية للمزارعين العضويين الذين تدعمهم الخدمات الإرشادية	تنافسية قطاع الزراعة العضوية
رقم 5	الإنفاق بالمليون ريال سعودي. حصة مخصصات الميزانية	عدد جهات التفتيش والتوثيق الحاصلة على الدعم	نسبة المزارع العضوية التي تخضع للاعتماد والرقابة الفعالة	توافر المنتجات العضوية المنتجة محلياً
رقم 6	الإنفاق بالمليون ريال سعودي. حصة مخصصات الميزانية	عدد المزارعين العضويين الحاصلين على الدعم	نسبة المزارع والشركات العضوية الجديدة والقائمة المعتمدة بنجاح نسبة الأرض الزراعية المخصصة للزراعة العضوية	توافر المنتجات العضوية المنتجة محلياً
رقم 7	الإنفاق بالمليون ريال سعودي. حصة مخصصات الميزانية	عدد المزارعين الحاصلين على الدعم	نسبة الأرض الزراعية المخصصة للزراعة العضوية	توافر المنتجات العضوية المنتجة محلياً
رقم 8	الإنفاق بالمليون ريال سعودي. حصة مخصصات الميزانية	عدد العمليات المدعومة في المزارع والمشاريع العضوية	نسبة المزارع والمشاريع العضوية الحاصلة على الدعم	تنافسية قطاع الزراعة العضوية توافر المنتجات العضوية والأغذية المعالجة التي أنتجت محلياً
رقم 9	الإنفاق بالمليون ريال سعودي. حصة مخصصات الميزانية	إجراءات الاستيراد المبسطة المعتمدة	نسبة زيادة واردات مدخلات الزراعة العضوية	تنافسية قطاع الزراعة العضوية
رقم 10	الإنفاق بالمليون ريال سعودي. حصة مخصصات الميزانية	عدد العمليات المدعومة في المزارع والمشاريع العضوية، وتسويق ومعالجة المنتجات العضوية	نسبة المزارع والمشاريع العضوية الحاصلة على الدعم للمشاركة في مبادرات التسويق نسبة المزارع المشاركة في تجهيز الغذاء في المزرعة وخارجها	توافر المنتجات العضوية والأغذية المعالجة التي أنتجت محلياً
رقم 11	الإنفاق بالمليون ريال سعودي. حصة مخصصات الميزانية	عدد حملات توعية المستهلكين التي تحصل على الدعم	نسبة الزيادة في حصة الطلب على المنتجات الغذائية العضوية المنتجة	تنافسية قطاع الزراعة العضوية

ستوفر المؤشرات المرصودة قاعدة بيانات تستخدم في تقييم خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية، حيث يتم إجراء تقييم سنوي للميزانية المنفقة ولمستوى استيعاب التدابير والأنشطة. وبالإضافة إلى ذلك، سيستعرض التقييم العوائق وعوامل النجاح التي تؤثر في مستوى استيعاب التدابير والأنشطة. وبعد ثلاث سنوات من تنفيذ خطة الزراعة العضوية، سيجرى تقييم لنتائج (اي الآثار المباشرة) التدابير والأنشطة وإعداد توصيات بالتعديلات اللازمة. وسيتم إجراء أو تقييم لاحق بعد مدة لا تزيد عن خمس سنوات بغرض تقدير الآثار الشاملة لخطة الزراعة العضوية، وتستخلص منه توصيات من أجل إدخال التحسينات في الفترة التالية.

3-3.أوجه التآزر والمقايضة بين الأنشطة

تتألف خطط عمل الزراعة العضوية من العديد من الأنشطة والتدابير، البعض منها مترابط وتؤثر على بعضها البعض من خلال آثار عرضية، وهي آثار أفقية بين تدابير النشاط الواحد، وكذلك بين الأنشطة. وتحدث الآثار العرضية إذا كانت الإجراءات والأنشطة تعزز أو تضعف بعضها البعض من خلال تأثيراتها. وقد تكون الآثار العرضية مقصودة أو غير مقصودة، متوقعة أو غير متوقعة. وفي ضوء هذه الخلفية فإن:

- الآثار العرضية الإيجابية تسمى حالات التكامل.
- يطلق على الآثار العرضية السلبية اسم المقايضات.

وفي إطار خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية، غالباً ما يؤثر تدبير من تدابير نشاط ما على نشاط آخر. فعلى سبيل المثال، فإن التدبير رقم(4-4): «تحسين المشورة للمزارعين الذين يرغبون في التحول إلى الزراعة العضوية، وإعداد دورات ومواد دراسية محددة لهم» ضمن النشاط رقم 4، يعزز أداء النشاط رقم(7) والتدابير المرتبطة به، مثل التدبير رقم(7-1): «برنامج مدفوعات التحول لتحفيز عملية التحول ومساعدة المنتجين على تغطية ارتفاع تكلفة الإنتاج العضوي دون جني مكاسب ارتفاع سعر المنتجات العضوية»، مما يؤدي إلى زيادة في توفر المنتجات الغذائية العضوية.

وقد تم أخذ أوجه التكامل والمقايضة في الاعتبار أثناء إعداد خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية. ومع ذلك، وفي حين أنه يمكن مراعاة أوجه التكامل والمقايضة المقصودة خلال مرحلة التخطيط، إلا أنه يمكن أيضاً نشوء آثار غير متوقعة قد تؤثر على الخطط الموضوعة. وبينما تتولى جهة التقييم لاحقاً مهمة تقييم الآثار، بما في ذلك أوجه التكامل والمقايضات، فإن الجهات المعنية بإدارة الخطة تحتاج إلى تطوير فهمها لأوجه التكامل والمقايضات المتوقعة وغير المتوقعة.

وفي هذا الصدد، تعد مصفوفة البرمجة التي تم إنشاؤها في إطار خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية (الفصل 3)، وتسلط الضوء على مساهمات الأنشطة في تحقيق مختلف أهداف السياسة، بمثابة نقطة انطلاق مفيدة توفر مؤشراً أولياً على التكامل عندما تساهم عدة أنشطة في تحقيق نفس الأهداف. ويتطلب التخطيط الاستراتيجي كذلك إعداد صورة شاملة عن أوجه التكامل المتوقعة والمقايضات المحتملة بين مختلف الأنشطة التي أعدت ضمن خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية.

النظرة العامة التالية تسلط الضوء على أوجه التكامل الرئيسية المتوقعة بين الأنشطة الإحدى عشرة التي تضمنتها خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية، حيث تظهر أوجه التكامل باللون الأخضر. أما المقايضات، فلم يتم تحديد أية مقايضات معينة بين الأنشطة، إلا أنه ينبغي أخذ المقايضة بين الأنشطة التي تكثف الزراعة العضوية والأهداف البيئية في الاعتبار عند تنفيذ الأنشطة.

مقدار التآزر والمقايضة بين أنشطة خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية

الأنشطة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	١١
1											
2											
3											
4											
5											
6											
7											
8											
9											
10											
11											

4.الخاتمة

تم إعداد خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية (الفصل 3 والفصل 4) على أساس المناقشات الشاملة بين المكتب الاستشاري والسلطات المعنية في المملكة العربية السعودية. وأمكن اتخاذ القرارات التشريعية والمالية والإدارية النهائية في المملكة من أجل الشروع في التنفيذ الفعلي لخطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية في المملكة. ولذلك، بدأت فترة التنفيذ في عام 2018 و ستستمر حتى عام 2030م.

بالمقارنة مع المعايير الدولية، فتعتبر مدة التنفيذ طويلة نسبياً، إذ أن مدة 5 إلى 7 سنوات تعدّ بمثابة مدى التخطيط الاعتيادي في الدول التي تتسم بقطاع زراعة عضوية متطور. وفي ضوء ذلك، سيكون من الضروري على الأرجح إدخال تعديلات على خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية بمرور الوقت. كما يتوجب توقع إدخال تعديلات أيضاً نظراً لطابع الخطة الأولي، حيث أن خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية هي أول خطة شاملة لدعم هذا القطاع الزراعي في المملكة. ولذلك، فإن السنوات الأولى من مدة التنفيذ يجب أن تعتبر، ولو جزئياً، مرحلة اختبار لخطة العمل، وستشهد السنوات القادمة بشكل خاص منحنى التعلم شديد الانحدار في جميع المؤسسات ذات الصلة وفي قطاع الزراعة العضوية بأكمله. يضاف إلى ذلك أن البناء على هذه الخبرات المتنامية ستكون عملية مهمة وعظيمة الفائدة في إدخال التعديلات الضرورية بمرور الوقت على خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية. ومن شأن إجراء تعديل منتظم ومستمر على الخطة أن يعزز استمراريتها وقدرتها على تحمل الأحداث غير المتوقعة، ومن المؤكد أنه سيشكل ركيزة نجاح ونمو لقطاع الزراعة العضوية في المملكة العربية السعودية.

وفي حالة كهذه، يؤدي الرصد والتقييم (أو التقدير) المستمران دوراً يتسم بأهمية خاصة. ولذا، نشدد على فائدة البدء في عملية جمع البيانات ذات الصلة ومن ثم الحكم على مجرى عملية التنفيذ بعد بدئها بفترة وجيزة في ضوء البيانات والمعلومات الإضافية، ومنها مثلاً ما يستمد من أصحاب المصلحة. وبعد ذلك يمكن رصد نجاح أي نشاط على أساس منتظم وتقييمه بشكل مستقل بواسطة جهة تقييم محايدة بعد انقضاء فترة محددة. ومن شأن عمليات التقييم المنتظمة ضمان أن كل نشاط سيستمر في تلبية احتياجات السياسة، وأنه قابل للتعديل أو التغيير كلما اقتضى الأمر.

وبالتالي، سوف تكون المملكة العربية السعودية في وضع جيد لتحقيق أهدافها الطموحة والواقعية، أي إنشاء قطاع زراعة عضوية تنافسي ومزدهر في المملكة يحظى بالاعتراف الدولي وينتج كميات متزايدة من الأغذية العضوية عالية الجودة.

الملحقات

ملحق 1

الإجراءات التي اتبعت في سياق إعداد خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية

تم إنجاز عملية التخطيط، وتتميز بالدقة وبفترة زمنية محددة (نظراً لضرورة تقديم النتائج في غضون ستة أشهر فقط من بدء المشروع) من خلال ثلاث خطوات تدريجية:

1. **المرحلة الأولى:** تطوير خارطة طريق للمشروع، حيث عقدت ورشة عمل لتدشين عملية إعداد خارطة الطريق الإجمالية للمشروع في برلين خلال شهر مارس 2017م. وفي المقام الأول، تمت مناقشة وحصر الأنشطة التي ستدرج في خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية. وهذا الإنجاز المبدئي القائم على أسس متينة أدى إلى نجاح أولى خطوات إعداد تفاصيل المشروع.وبعد ورشة العمل، تم وضع خارطة طريق للمشروع (التحديد الدقيق لأعباء العمل والجدول الزمني للمشروع، بالإضافة إلى أهم نتائج المشروع الرئيسية) ثم نوقشت هذه العناصر بشكل شامل خلال ورشة عمل مختصة بخارطة الطريق انعقدت في الرياض خلال شهر مايو 2017م. وتم في هذه الورشة اتخاذ قرار نهائي بشأن الهيكل العام لخطة العمل التنفيذية، وكذلك بشأن الأنشطة الرئيسية الواجب إدراجها في خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية. وعلاوة على ذلك، قام المشاركون في ورشة العمل بتحديد أعباء العمل المتبقية للجانبين، أي الخبراء الألمان ونظرائهم في المملكة.
2. **المرحلة الثانية:** إنجاز عملية جمع البيانات والمعلومات، حيث تمثلت الأهداف المحددة لهذه المرحلة المكثفة في تحديد البيانات والمعلومات الضرورية، ومن أين تستقى، وفي أي مرحلة من مراحل المشروع ينبغي دمج تلك البيانات ضمن مسودة خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية.وتم تركيز الجهود بشكل خاص على توفير المعلومات والمعرفة المباشرة بشأن إجراءات صياغة وتنفيذ خطط العمل العضوية في بلدان أخرى، ومدى إمكانية تطبيقها في المملكة، وتم اعداد صياغة دقيقة لأنشطة وإجراءات قابلة للتنفيذ في إطار خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية. وبالتوازي مع ذلك، قام النظراء في المملكة العربية السعودية بدعم المكتب الاستشاري وجمع البيانات والمعلومات اللازمة، بما يمكّنهم من إجراء التقسيم الضروري لأنشطة الخطة إلى تدابير تابعة لكل نشاط. ونتيجة لهذا التعاون الوثيق، تمكَّن المكتب الاستشاري من إعداد المسودة الأولى لخطة الزراعة العضوية في يوليو 2017م، وخضعت هذه النسخة للمناقشة في أواخر شهر يوليو 2017م أثناء ورشة عمل انعقدت في برلين.
3. **المرحلة الثالثة:** الشروع في إعداد خطة العمل التنفيذية بشكل كامل، وذلك في إطار المرحلة الثالثة للمشروع خلال شهر أغسطس 2017م، حيث بدأت بعد تلك الورشة مباشرة عملية سد الثغرات التي تم الكشف عنها في البيانات والمعلومات.تعتبر هذه الوثيقة نتاجاً للتفاهم والمشاركة بين الخبراء بالمكتب الاستشاري ونظراهم بالمملكة، وقد تم ترتيبها على النحو التالي: بعد هذه الملاحظات التمهيدية، خصص فصلان للتعامل مع الإجراءات الواجب اتباعها، مع إعداد خطة السياسة الزراعية بشكل عام (الفصل 2) وكذلك المتطلبات الإدارية والفنية اللازمة لضمان سلامة تنفيذ خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية (الفصل 3). وقد أضيف فصلان آخران يستعرضان خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية في حد ذاتها، حيث تصف، أولاً، أنشطة الخطة بصورة مفصلة -بما في ذلك تدابير كل نشاط (الفصل 4)، ثم تقدم موجزاً عن الظروف الإطارية الشاملة الناتجة عن خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية (الفصل 5). ويقدم الفصل الأخير (الفصل 6) بعض التوصيات ليستخدمها قطاع الزراعة العضوية في المملكة ويطورها مستقبلاً.

يعد وضع خطة للسياسة الزراعية بوجه عام، وخطة عمل تنفيذية للزراعة العضوية بشكل خاص، إشكالية نموذجية من إشكاليات رسم السياسات، وينبغي أن تنجح في تغطية عدة مسائل متنوعة، حيث يتعين على الخطة في الأساس أن تقدِّم الإجابة فيما يتعلق بماهية الأهداف التي يجب السعي إلى تحقيقها عبر السياسة الزراعية (وهي في هذه الحالة، سياسة الزراعة العضوية بالمملكة العربية السعودية)، وتدابير السياسة التي يجب الارتكاز عليها في تحقيق تلك الأهداف (وهي هنا أنشطة وتدابير خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية)، إضافة إلى إعداد كامل لمفهوم السياسة (بما يشمل في هذه الحالة الميزانية، ومراحل أنشطة خطة العمل فضلاً عن توقيتها ورصدها وتقييمها).

وقد تم بالفعل إجراء مناقشة شاملة لأهداف خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية وأنشطتها المحتملة (وتدابيرها)، وتم تجهيزها لتطوير مفاهيمها ضمن إطار خطة العمل.

واستناداً إلى تجارب دولية متعددة في صياغة خطط العمل للزراعة العضوية، نقترح تطبيق إجراءات تحظى بالقبول العام، تتمثل في صياغة وصف تفصيلي لأنشطة خطة العمل، ومن ثم هيكلة مفهوم الخطة بطريقة سليمة. ويوجد ما مجموعه ثماني خطوات إجرائية ضرورية لصياغة وهيكلة خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية، حيث نوردها أدناه، ثم نناقشها لاحقاً بمزيد من التفصيل في الفصول من 2-1 إلى 2-8:

- العنوان والتوصيف الموجز، والمجموعة المستهدفة بالنشاط
- الأهداف المنشودة ونطاق النشاط
- وصف النشاط وتدابيره
- معايير الأهلية للدعم
- معايير تقييم الطلبات
- تحديد قيمة الدعم وحساب إجمالي التكاليف
- بعض الجوانب المتعلقة بالتطبيق
- نظام الرصد ومؤشرات النجاح القابلة للقياس

يمكن القول إن خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية، المتكونة من أنشطة موصوفة وصفاً جيداً، قادرة على توفير الإطار اللازم لتشجيع تنمية الزراعة العضوية والأداة الاستراتيجية (أو الرؤية) اللازمة لتمكين الحكومة من تحقيق أهداف السياسة، خاصة في حالة ضرورة تحقيق الدمج بين مجالات سياسية متعددة، مثل الزراعة والبيئة وحماية المستهلك والصحة، وغيرها. بالإضافة إلى ذلك، فإن خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية المتميزة بالتنظيم الجيد من شأنها أن تضع بين يدي الحكومة نظاماً قوياً لرصد وتقييم أهدافها ومن ثم تعديلها إذا لزم الأمر.

1.العنوان والتوصيف الموجز، والمجموعة المستهدفة بالنشاط

تتكون خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية ً من أنشطة محددة تحديداً جيداً. ويبدأ التعريف الواضح لأي نشاط بعنوانه، حيث يجب أن يكون العنوان مفسراً لدوره، وموجزاً قدر الإمكان، مع تميزه بالدقة. وفي الحالة المثلى، يكون العنوان جيد الصياغة معبراً عن النشاط المعني بخطة العمل التنفيذية للسياسة.

ومع ذلك، فإن الأنشطة غالباً ما تحتاج إلى المزيد من التوضيح، وبالتالي يجب اعطاء توصيف موجز للأنشطة لشرح بعض النقاط الأساسية الواجب مراعاتها على النحو التالي:

أولاً: مبررات تنفيذ النشاط ومساهمته المحددة في تلبية الاحتياجات القائمة، ودور النشاط في تحسين أداء قطاع الزراعة العضوية.

ثانياً: أوجه الترابط بينه وبين الأنشطة الأخرى، وبالتالي يمكن تحديد عناصر التكامل وتفادي الاضطرار إلى المفاضلة بينها. وهذان مثالان لسؤالين فقط من جملة أسئلة أساسية يتعين توفير الإجابة عليها من خلال التوصيف الموجز للنشاط ضمن مجمل خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية.

كما ينبغي أيضاً تضمين هذا الفصل شرحاً أو وصفاً مختصراً للمجموعة الرئيسية المستهدفة ً بكل نشاط، ولا حاجة هنا لتقديم مزيد من التفاصيل، حيث سيتم عرضها في الأقسام اللاحقة من هذا الفصل.

2.الأهداف المنشودة ونطاق النشاط

يبدأ تقديم هذا النوع من التفاصيل بصياغة الأهداف المنشودة ونطاق النشاط. ولا يؤدي دمج الأنشطة في خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية غرضاً منطقياً إلا إذا كانت قادرة على المساهمة في تحقيق أهداف محددة للخطة. وبشكل أساسي، يجب أن تعكس الأهداف التي يتم وضعها مشاكل واحتياجات محددة في بلد معين أو منطقة معينة، وفيما يتعلق بموضوع معين، أي، في هذه الحالة، الزراعة العضوية في المملكة العربية السعودية. وفي إطار صياغة الأهداف في سياق المملكة العربية السعودية، يمكن الاستفادة من الأهداف المرسومة لسياسات الزراعة العضوية في الاتحاد الأوروبي أو غيرها من البلدان ذات التجربة الناجحة (مثل أستراليا أو كندا) لتكوين فكرة أولية عن كيفية صياغة الأهداف في حالة المملكة العربية السعودية:

- ووفقاً للائحة المجلس الأوروبي رقم 2007/834، فإن هذه الأهداف تتلخص فيما يلي (مثال الاتحاد الأوروبي):

1. إنشاء نظام إدارة مستدام للزراعة يحقق (1) مراعاة النظم والدورات الطبيعية، ويديم ويعزز خصوبة وصلاحية وصحة التربة والمياه والنباتات والحيوانات والتوازن بينها؛ (2) المساهمة في رفع مستوى التنوع الأحيائي (3) الاستخدام المسؤول للطاقة والموارد الطبيعية، مثل المياه والتربة والمواد العضوية والهواء؛ (4) احترام معايير رفاهية الحيوان العالية، مع ضمان، بصفة خاصة، الاحتياجات السلوكية الخاصة بأنواع الحيوان.
2. يسعى إلى إنتاج منتجات عالية الجودة.
3. يهدف إلى إنتاج تشكيلة واسعة من الأغذية والمنتجات الزراعية الأخرى التي تستجيب لطلب المستهلكين على السلع المنتجة باستخدام عمليات لا تضر بالبيئة أو صحة الإنسان أو صحة النبات أو صحة الحيوان ورفاهه.

- وقد وضع القطاع الخاص أيضاً أهدافاً تخصه، حيث تمت صياغتها لتكون بمثابة مبادئ وقواعد للزراعة العضوية الدولية، وتعرف باسم قواعد IFOAM (الاتحاد الدولي للزراعة العضوية)، وهي:

1. مبدأ الصحة – يجب على الزراعة العضوية دعم وتعزيز صحة التربة والنبات والحيوان والإنسان باعتبارها كلاً لا يتجزأ.

2. مبدأ البيئة – يجب أن تقوم الزراعة العضوية على أساس أنظمة ودورات إيكولوجية حية، وأن تعمل معها وتقتدي بها وتسهم في الحفاظ عليها.
3. مبدأ الإنصاف: ينبغي أن تبني الزراعة العضوية على علاقات تكفل الإنصاف فيما يتعلق بالبيئة المشتركة وفرص الحياة.
4. مبدأ الرعاية: الزراعة العضوية ينبغي إدارتها بطريقة وقائية ومسؤولة من أجل صحة الأجيال الحالية والمستقبلية وحماية البيئة.

ومع هذا، فإنه لا يمكن اتباع أسلوب التطبيق الحرفي والأعمى للتجارب الناجحة في بلد ما في أي بلد آخر، بل يجب الحرص دائماً أثناء رسم السياسات أن تصاغ الأهداف بحيث تعالج احتياجات حقيقية تختص بالبلد المعني (أي المملكة العربية السعودية في هذه الحالة)، حيث يتم تحديدها من خلال تحليل متعمق للأوضاع القائمة، وما يسمى بتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمهددات (SWOT)، (أنظر الفصل 3-1 أدناه). ومن التوصيات الهامة أن تلبي أهداف السياسة معايير ما يعرف باسم «أهداف SMART"، وهي كالتالي:

- (S) يجب دائماً أن يكون الهدف محدداً (Specific): الأهداف ذات المغذي يجب أن تكون دقيقة وملموسة بشكل كاف، بمعنى أنها لا تخضع لتفسيرات متباينة.
- (M) كما يجب أن يكون الهدف قابلاً للقياس (Measurable): يجب أن تسعى الأهداف، بالتعريف، إلى تحقيق نتائج مستقبلية تصاغ بطريقة تسمح بقياسها، بحيث يمكن معرفة إذا كان الهدف قد تحقق أم لا. ومن الناحية المثالية، يمكن تحديد الأهداف كمياً، أو أن تستند، كحد أدنى، إلى مقياس يجمع بين الوصف التقييمي والنتائج المقاسة.
- (A) ينبغي أيضاً أن يكون الهدف قابل للتحقيق (achievable): من الضروري أن يكون الهدف المحدد قابل للتحقيق في ظل الموارد المتاحة، وكذلك من الضروري أن جميع الأشخاص الذين يتحملون مسؤولية تحقيق الهدف أو يتأثرون به سيفهموه ويفسروه بشكل موحد دون اختلاف.
- (R) يجب أن تراعي صياغة الأهداف شروط الواقعية (Realism): ففي حين أن أهداف خطة الزراعة العضوية يجب أن تكون طموحة دائماً، فإنها يجب أيضاً أن تكون واقعية، أي يمكن تحقيق الهدف في ظل القيود الحاسمة (مثل قيود الميزانية).
- (T) أحد هذه القيود هو عامل الوقت، ولهذا يجب أن يكون تحقيق الهدف مرتبطاً بوقت محدد (Time-bounded). والواقع أن الأهداف تظل مبهمة إذا لم تكن مرتبطة بتاريخ محدد أو فترة زمنية محددة.

تعمل الأهداف المصاغة على أساس شروط SMART على تحديد نطاق النشاط، وتحتاج أيضاً إلى مؤشرات (أو متغيرات) تستخدم لمعرفة ما إذا كان الهدف سيتحقق في نهاية المطاف أم لا، وهو مطلب يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقابلية الهدف للقياس واعتماده على عامل الوقت. على سبيل المثال، إذا كان الهدف من دعم الزراعة العضوية هو زيادة المساحة قيد التحول (من الزراعة التقليدية إلى العضوية)، فيجب تحديد عدد الهكتارات الفعلي المطلوب تحويلها في تاريخ معين من أجل وضع هدف سليم يقاس عليه مدى النجاح المتحقق.

3.وصف النشاط وتدابيره

يجب وضع وصف تفصيلي للأنشطة قيد التنفيذ لتحقيق الأهداف المحددة في أي خطة من خطط الزراعة العضوية أو غيرها من الخطط ضمن مجالات السياسات العامة، أي من خلال وصف أكثر شمولا من التوصيف الموجز (انظر الفصل 2-1). وتتمثل أفضل مقاربة هنا في دمج النشاط ضمن إطار كامل للسياسة المعنية، بالإضافة إلى صياغة القيود المحتملة والمنظورات المختلفة.

بيد أنه، في سياق صياغة خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية لأول مرة، يكفي توضيح هل يتكون النشاط من تدابير متعددة أو من تدبير واحد، مع تقديم وصف لكل تدبير بتفصيل إضافي. وتعتبر تدابير النشاط بمثابة وسيلة لإضفاء «الواقعية» على النشاط، فمثلاً: إذا كان دعم مؤسسة ما يعتبر نشاطاً، يمكن القول إن تدابير النشاط هي أنواع الدعم المقدمة لهذه المؤسسة (مثلاً من خلال بناء القدرات، أو تقديم الدعم المالي، أو زيادة عدد الموظفين).

يمكن النظر إلى تسمية ووصف هذه التدابير على أنها مهام بسيطة، ولا تحتاج إلى تفسير متوسع في هذا السياق، ولكنها مع ذلك مهام ضرورية ومهمة بالنسبة لخطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية بأكملها، لأن التدابير التي لا تدرج تحت كل نشاط سوف تعتبر في أغلب الحالات غير مستحقة للدعم. فعلى سبيل المثال: إذا كانت «الخطة» تقضي بدعم التسويق للمزارع العضوية (النشاط)، يجب ألا نغفل تسمية المكونات الفعلية لسلسلة التسويق التي تحتاج إلى الدعم. وكمثال على ذلك، فإننا إذا أغفلنا ذكر منتجات الزراعة الحيوانية واكتفينا بإدراج منتجات المحاصيل النباتية دون سواها، فإن اللحوم والحليب والعسل وغيرها من المنتجات الحيوانية لن تحصل على الدعم المتوقع من خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية. ولهذا، فإن وصف التدابير المنفذة في إطار كل نشاط يحتاج إلى توفر رؤية أو خطة شديدة التفصيل لكل ما ينبغي على خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية تحقيقه. وكلما زادت تفاصيل تعريف التدبير، كلما سهل تنفيذ التدبير بنجاح.

4.معايير الأهلية للدعم

يجب، في إطار تصميم النشاط، تحديد مَن يحق له التقدم بطلبات الدعم، والمتطلبات والشروط التي يلزم استيفاؤها لإستحقاق هذا الدعم. وبمعنى آخر، يجب تحديد معايير الأهلية اللازمة لتنفيذ النشاط وتدابيره. ويمكن تطبيق معايير أهلية معينة بالنسبة للتدابير المختلفة.

وقد ترتبط هذه المسألة، أولاً وقبل كل شيء، بالمجموعة المستهدفة، إذ يجب تحديد المستفيدين المحتملين لكل نشاط و/أو تدبير تحديداً دقيقاً. وهنا، نقترح أن يكون المعيار محدداً على أضيق نطاق ممكن، ومن ذلك مثلاً، أنه إذا كان المطلوب دعم الزراعة العضوية، فإن تحديد «المزارعون» كمستفيدين يعتبر وصفاً غير دقيق على الإطلاق، حيث يُمكِّن لكل مزارع التقدم بطلب للحصول على الدعم، بغض النظر عن موقع هذا المزارع وطرق الإنتاج التي يطبقها. وبالتالي، فإن المقاربة الأجدر والأقدر على تحقيق النتائج في مثال «المزارعون»، وحسب النشاط المعني، تكون إعطاء تسمية واضحة للغرض (المزارعون العضويون وتحت التحول) في المملكة العربية السعودية. كما يمكن تطبيق معايير أخرى لتمييز المستفيدين المحتملين عن الفئات التي لا يغطيها الدعم، مثل حجم المزرعة، وحجم أعمال الشركة السنوي، ومحاصيل محددة، وما إلى ذلك.

وينطبق الشيء نفسه على المعايير الأخرى: فكلما كان تعريف المعيار أكثر دقة، كلما سهل تبرير القرارات بشأن دعم أصحاب الطلبات، وذلك لأن عدم الوفاء بمعيار واحد فقط من معايير الدعم المختلفة يؤدي بالضرورة إلى رفض الطلب.

5.معايير تقييم الطلبات

تخضع جميع طلبات الدعم للمراجعة بغرض تقييم الجدوى الاقتصادية، حيث تهدف هذه المراجعات إلى تحليل الإنفاق الحكومي بطريقة منهجية وتوفير الأساس الذي يمكن من خلاله اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن المفاضلة أو المقايضة بين البرامج وتحديد أولويات كل برنامج. والغرض من المقاربة القائمة على أساس الجدوى الاقتصادية، هو تحويل إدارة القطاع العام والإنفاق من التركيز التقليدي على المدخلات، إلى التركيز على تحقيق النتائج.

تنقسم عملية مراجعة الجدوى الاقتصادية للطلبات المقدمة في إطار مختلف أنشطة خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية، إلى مجموعة محددة من الخطوات، وهي كما يلي:

- تحديد أهداف طلب الدعم.
- دراسة الجدوى الحالية لتلك الأهداف ومدى توافقها مع أهداف النشاط، وكذلك مع سياسة الزراعة العضوية الشاملة.
- تحديد ما يرتبط بالطلب من نواتج وفوائد، وكذلك تحديد مستويات تلك النواتج والفوائد.
- تحديد مستويات وتوجهات التكاليف والموارد المرتبطة بالطلب، وبالتالي إعطاء فكرة عن قابلية التنفيذ وكفاءة التكلفة.
- تحديد إلى أي مدى يمكن ترجيح أن تؤدي الطلبات إلى آثار جانبية تؤثر على الشركات الأخرى المماثلة في قطاع الزراعة العضوية وسلسلة التوريد الخاصة بالقطاع.
- تحديد مدى مساهمة الطلب أيضاً في المنافع المجتمعية الأوسع نطاقاً، مثل الاستدامة البيئية والصحة والتعليم.
- تقييم مدى استحقاق أهداف الطلب ومساهماته المتوقعة للتمويل من ميزانية الدولة وعلى أساس متواصل، ودراسة مدى قدرة الطلبات البديلة على تحقيق هذه الأهداف بشكل أكثر كفاءة و/أو فعالية.

يمكن تحويل هذه الخطوات العامة إلى مجموعة من المعايير الأساسية لاستخدامها في تقييم الطلبات، وهو ما سنستعرضه بشكل أكثر تفصيلاً في القسم الرابع، إلى جانب المزيد من معايير التقييم.

6.تحديد قيمة الدعم وحساب إجمالي التكاليف

ذكرنا آنفاً أن الأهداف يجب أن تكون قابلة للتحقيق بدرجة معينة وفي غضون فترة زمنية معينة. والوجه الثالث هو ضرورة تحقيقها في إطار ميزانية محددة. فكلما ارتفعت قيمة الميزانية المرصودة كلما أمكن بواقعية تحقيق أهداف أكثر، ولكن كل الميزانيات لها سقف، وأحياناً لا يكون هذا السقف مؤكداً، ولذلك لابد من انتهاج موازنة سليمة في إعداد الميزانيات وحساب التكلفة. وهنا، يجب التمييز بين بُعدين:

- ضرورة تحديد قيمة الدعم لكل نشاط: الميزانية التي تخصص لكل نشاط لها أربعة محددات. المحدد الأول هو قيمة الميزانية الإجمالية لخطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية، ومن البديهي أنه يستحيل إدراج نشاط في الميزانية تكون قيمته أعلى من ميزانية الخطة بأكملها. والمحدد الثاني هو عدد الأنشطة: فمثلاً، إذا شكلت عشرة أنشطة جزءاً من الخطة الإجمالية (ورصدت للخطة ميزانية محددة مسبقاً)، فإن كل نشاط يمكن تمويله بنسبة 10٪ في المتوسط من إجمالي الميزانية، علماً بأن هذا التوزيع المتكافئ للموارد المالية قد لا يكون ملائماً في معظم الحالات.

ومن هنا تنبع أهمية دور المحدد الثالث وهو تحديد الأولويات، وضرورة مراعاته عند وضع ميزانية خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية على أساس الأنشطة، إذ أن بعض الأنشطة المدرجة في الخطة ينبغي أن تحظى بأهمية أكبر من غيرها، ويجب إعطاءوها الأولوية لما لها من مساهمة أكبر من غيرها في تحقيق أهداف (معينة). أما الأنشطة الأخرى فهي أقل أهمية (في تحقيق مجموعة من الأهداف) ولذلك ينبغي إعطاؤها

أولوية أقل. وعادة ما يتوجب ترجمة الأولويات العليا (الدنيا) إلى حصة أكبر (أقل) من الموارد المالية، مع ضرورة أن تصل النسب المئوية لحصص مختلف الأنشطة إلى 100% من إجمالي ميزانية خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية.

أما المحدد الرابع والأخير، فهو البعد الزمني للميزانية، حيث أن الأنشطة المختلفة قد تتوقف على ترتيب منطقي معين للتنفيذ. ففي حين أن الأنشطة التي تهدف إلى ضمان توفر إطار مؤسسي للقطاع تقتضي تخصيص ميزانية أعلى لها في المراحل الأولى من تنفيذ الخطة، فإن أنشطة أخرى لا يمكن تنفيذها على نحو فعال إلا في مرحلة لاحقة (بعد إيجاد وتشغيل الإطار المؤسسي)، وهذا التسلسل يجب أن ينعكس في الترتيب الزمني لمخصصات الميزانية.

- يلزم أيضاً تحديد الدعم لكل واحد من التدابير: فخطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية الاعتيادية تتكون من أنشطة مختلفة، ويضم كل نشاط عدة تدابير. وبالتالي، فإن المحددات الأربعة التي تم شرحها أعلاه تنطبق أيضاً على هذا المستوى الهرمي للتخطيط، أي مستوى التدابير. ومعنى ذلك أنه يجب تخصيص الميزانية مع مراعاة الميزانية الإجمالية لكل نشاط، وعدد التدابير لكل نشاط، وترتيب الأولوية لكل تدبير منها، والترتيب التدريجي للتدابير المحددة، إذا لزم الأمر.

وفي ظل ظروف محددة، أي إذا كانت الميزانية الإجمالية لخطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية أو نشاط ما تزال غير واضحة المعالم أثناء عملية صياغة الخطة، ينبغي على أقل تقدير وضع «استراتيجية لتبرير عدم الدعم» على النحو التالي: يتم تقديم الدعم في إطار هذا النشاط (أو التدبير) إذا توفرت موارد مالية كافية من الميزانية المرصودة للإجراء المعني.

7.بعض الجوانب المتعلقة بالتطبيق

يرتكز التنفيذ الناجح لخطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية بصورة مباشرة على وضوح أهداف الخطة. فالأهداف المحددة بشكل مبهم، وعمليات اتخاذ القرار غير الشفافة، يمكن أن تضر بالتنفيذ الناجح وتقوّض من موثوقية الخطة برمتها. وهذا يعني أنه من المهم، كلما أمكن، تفادي الغموض المفرط في صياغة أهداف وأغراض وأنشطة خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية.

ومن أجل ضمان التنفيذ الناجح، يجب كذلك أن تحدد بوضوح الجهات المسؤولة عن تنفيذ خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية. وهذا يعني ضرورة تعيين الإدارات أو الأقسام داخل الجهة المعنية التي تتحمل المسؤولية عن إدارة النشاط أو التدبير من أعلى إلى أسفل. وعلاوة على ذلك، من المهم مراعاة بعض الهياكل والخصائص المؤسسية أو الإدارية لضمان أنها لا تعمل بشكل يعطل تنفيذ خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية.

أيضاً ينبغي إعطاء أهمية خاصة لتوزيع مهام العمل، إذ أنه من الضروري التأكد من أن السلطة السعودية المسؤولة عن البت في الطلبات (قبولاً/رفضاً) مستقلة عن الهيئة الإدارية (والمحاسبية) المختصة بتوفير الموارد المالية.

إن إشراك المستفيدين سينتج عنه دوراً مهماً في عملية تنفيذ الخطة. فإذا لم يفهم المستفيد المعني النشاط أو التدبير، والمزايا والفوائد الناتجة عن الطلبات الناجحة، فعلى الأرجح أنه لن يكون مستعداً لتقديم طلب للحصول على الدعم.

وبناء على ما تقدم، فإن نجاح خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية يعتمد بشكل كبير على مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالخطة، بما في ذلك السلطات المعنية وموظفيها، وكذلك المستفيدين منها، مع ضرورة توضيح ذلك في كل نشاط.

8.نظام الرصد ومؤشرات النجاح القابلة للقياس

تؤدي مهام الرصد والتقييم دوراً بالغ الأهمية في تحسين وتطوير خطط عمل الزراعة العضوية. ومن الضروري إنشاء نظام للرصد قبل وأثناء تنفيذ خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية، إذ أن عدم توفر نظام الرصد من البداية يؤدي إلى فقدان البيانات القيمة التي يمكن جمعها في مستهل العملية.

ومن هنا أيضاً تتضح ضرورة إدراج عمليات التقييم في خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية من البداية، إذ ينبغي أن يكون تعريف المؤشرات المستهدفة (المطلوب تقييمها) جزءاً من كل نشاط من أنشطة الخطة. وينبغي أن تكون هذه المؤشرات المستهدفة محددة، وقابلة للقياس، ومتاحة/قابلة للتحقيق بطريقة تتميز بكفاءة التكاليف. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون البيانات المطلوبة متاحة في الوقت المناسب.

يمكن بعد ذلك رصد نجاح أي نشاط على أساس منتظم (أي سنوياً)، مع تقييمه بشكل مستقل بواسطة جهة تقييم محايدة بعد فترة زمنية محددة (أي سنتين و/أو ثلاث و/أو خمس سنوات). ومن شأن التقييم المنتظم أن يضمن أن النشاط لا يزال يلبي احتياجات السياسة، ويمكن تعديله أو تغييره إذا لزم الأمر. يضاف إلى ذلك أن التقييم المنتظم للأنشطة يساعد في كشف وتحليل المشاكل في عمليات التنفيذ، مثل مدى مقبولية بعض التدابير لأصحاب المصلحة، وتضارب المصالح، وتوفر الموظفين المؤهلين، وفعالية التواصل مع المستفيدين (أنظر أيضاً الفصل 3-2).

علاوة على ذلك، يجب تحديد الحدود العليا والدنيا التي يترتب على تجاوزها إيقاع العقوبات والتدابير القانونية بالمخالفين، حيث يمكن، بل ويجب، اتخاذ التدابير القانونية اللازمة بحقهم وفقاً للتشريعات السارية في المملكة العربية السعودية.

ملحق 2

المتطلبات الإدارية والفنية

يجب أن تصطحب الإدارة السليمة والدعم الفني اللازم عملية صياغة خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية، وبالأخص عملية تنفيذها. وهذا يتطلب جوانب إضافية ينبغي أخذها في الاعتبار:

- توفير تحليل للوضع الراهن وكذلك تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمهددات (SWOT).
- إجراء تقييم مسبق، وتقييم في منتصف المدة، والتقييم اللاحق.
- أنشطة الرصد والإبلاغ المستمرة.
- إشراك أصحاب المصلحة المعنيين في التخطيط والتقييم وتسوية المنازعات.
- وبعض المتطلبات الإدارية الإضافية والقدرات البشرية وغيرها من القدرات.

سوف تناقش هذه القضايا الخمس في الفصول من 3-1 إلى 3-5 بمزيد من التفصيل قبل صياغة خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية في المملكة العربية السعودية في الفصلين الرابع والخامس. ويمكن أيضاً الحصول على معلومات أكثر تفصيلاً بالرجوع إلى مؤلَّف شميد وآخرون (Schmid et al., 2008)[1].

1.تحليل الوضع الراهن وتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمهددات (SWOT)

أشرنا في الفصل الثاني إلى ضرورة تلبية أهداف خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية للاحتياجات المحددة للبلد المعني. ولكن ما هي هذه الاحتياجات؟ يمكن الاعتماد في تحديد هذه الاحتياجات على نقطة انطلاق معقولة تتمثل في إجراء تحليل شامل للوضع الراهن يليه تحليل SWOT.

تحليل الوضع الراهن

يوفر تحليل الوضع الراهن المعلومات الأساسية التي يستند إليها تحليل SWOT، ويعدّ عنصراً أساسياً في تطوير أي خطة عمل بشكل عام، وخطط عمل الزراعة العضوية على وجه الخصوص. ويصف تحليل الوضع الراهن، بشكل أكثر تحديداً، الأوضاع القائمة في مجال معين من مجالات السياسات العامة، وهو في حالتنا هذه مجال الزراعة العضوية، بما يغطي الحالة الراهنة والتطورات التي حدثت في الماضي القريب وأدت إلى هذه الحالة الراهنة.

يتم، ضمن إطار تحليل الوضع الراهن، جمع البيانات والمعلومات المتاحة بشأن مجال السياسات العامة المعني، ومن ثم تنظيم هذه البيانات بطريقة مفيدة. وتشمل البيانات والمعلومات ذات الصلة، على سبيل المثال، بيانات إحصائية ومعلومات عن القوانين والهياكل الإدارية القائمة، كما تتضمن أيضاً معلومات عن المشاكل والتحديات القائمة والمتوقعة في المستقبل. ويهدف تحليل الوضع الراهن إلى تكوين فهم واضح ومعرفة عميقة حول ميدان السياسة العامة الجاري تعديله ويخضع للتطوير المتواصل، وهو في حالتنا هذه الزراعة العضوية في المملكة العربية السعودية.

---

1 Schmid, O. ; Dabbert, S. ; Eichert, C. ; Gonzálvez, V. ; Lampkin, N. ; Michelsen, J. ; Slabe, A. ; Stokkers, R. ; Stolze, M. ; Stopes, C. ; Wollmuthová, P. ; Vairo, D. ; Zanoli, R. (2008): Organic Action Plans: Development, implementation and evaluation. A resource manual for the organic food and farming sector. Frick: Research Institute of Organic Agriculture; Brussels: IFOAM-EU Group.:(خطط عمل الزراعة العضوية: التطوير والتنفيذ والتقييم. دليل مرجعي لقطاع الأغذية والزراعة العضوية. الناشر: فريك: معهد بحوث الزراعة العضوية؛ بروكسل: مجموعة الاتحاد الدولي للزراعة العضوية-الاتحاد الأوروبي).

تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمهددات (SWOT)

بعد تكوين هذا الفهم العميق، يصبح من السهل نسبياً إجراء تحليل SWOT، وهو تحليل يهدف إلى تحديد نقاط القوة (S -Strenghts) والضعف (W -Weaknesses)، وكذلك الفرص (O -Opportunities) والمهددات (T -Threats) للقطاع المعني، أي قطاع الزراعة العضوية. ومن شأن هذا التحليل أن يساعد على تحديد احتياجات التطوير والتنمية، فضلاً عن الحلول المحتملة للمشاكل القائمة.

وعلى نحو أدق، فإن نقاط القوة والضعف هي خصائص القطاع العضوي التي تميزه إيجاباً (أي نقاط قوته) وسلباً (نقاط ضعفه) عن القطاعات الأخرى في مجمل مجالات الزراعة (أي الزراعة التقليدية) والاقتصاد الكلي (القطاعات الاقتصادية الأخرى). ويمكن إجراء مثل هذه المقارنة أيضاً مع نفس القطاعات في بلدان أخرى (مثل مقارنة قطاع الزراعة العضوية في المملكة العربية السعودية بنظيره في ألمانيا أو أي دولة أخرى مماثلة).

ومن ثم، فإن الفرص والمهددات ما هي إلا تطورات خارجة عن سيطرة وتأثير الأطراف التي تسعى لتطوير قطاع الزراعة العضوية، ويرجح أن يكون لهذه التطورات آثار على القطاع. ويمكن لهذه الجوانب أن تشمل المصالح المجتمعية، والمسائل البيئية، والقيود المالية، وغيرها.

ومن خلال الجمع بين جميع هذه الجوانب الأربعة، يمكن أن يولد تحليل SWOT الأفكار والخيارات المحتملة لتدابير السياسة المناسبة (الأنشطة والتدابير في حالتنا هذه). وثمة معيار معقول لاختيار هذه الأنشطة والتدابير، وهو أنها:

- ينبغي أن تستجيب للاحتياجات التي تم تحديدها في إطار نقاط الضعف الداخلية والمهددات الخارجية.
- يجب أن تسعى إلى استغلال الإمكانات التي تم تحديدها في ضوء نقاط القوة الداخلية والفرص الخارجية.

2.التقييم المسبق، وتقييم منتصف المدة، والتقييم اللاحق

يعتبر تقييم خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية جزءاً حيوياً ومهما للغاية من عملية التنفيذ. وهو يسهم، على وجه الخصوص، في مواصلة عملية تطوير الخطة وتعديلها.

للتقييم أهداف متنوعة، ويجب استخدامها بشكل صحيح لتحقيق ما يلي:

- تحسين عملية إعداد خطة السياسة و/أو الأنشطة الفردية للخطة: ومن هنا ضرورة إجراء التقييم المسبق قبل البدء في إعداد الخطة.
- رصد عمليات تنفيذ الخطة وأنشطتها: من شأن إجراء تقييم متواصل، أو تقييم منتصف المدة، أن يوفر الإطار اللازم لذلك أثناء التنفيذ والتوصية بتعديلات طفيفة عند الحاجة.
- تقييم فعالية واستدامة الخطة في ختامها: الأداء المناسب في هذا السياق هو إجراء تقييم لاحق عند انتهاء مدة الخطة.

يصبح واضحاً أن الرصد والتقييم هي جهود مستمرة، وبالتالي، تتفاوت الأغراض المحددة لهما. يمكن للتقييم أن يؤدي أساساً غرضين: فإما أن تكون عملية تطويرية (أي هدفها التطوير) أو يمكن أن تكون عملية تجميعية أو إيجازيه (أي هدفها إصدار الأحكام). وبالتالي، فإن التقييم التطويري، يركز على العمليات وبنّاء وتعزيز عمليات التواصل، في حين أن التقييم التجميعي/الإيجازي أو الحكمي يركز على النتائج، واختتام العمليات وإعداد التقارير عنها. ويمكن أيضاً إجراء التقييم مع التركيز بدرجات متفاوتة على الأدوار التكوينية أو التجميعية على النحو المبين بإيجاز أدناه:

- التقييم المسبق قبل تنفيذ الخطة

يجب أن تكون الخطة (ونشير هنا إلى خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية) منطوية بالفعل على نتائج هذا التقييم الالكتروني أو التطويري الأساسي. وينبغي إجراء التقييم لتصنيف خيارات السياسات وتحديد أي الخيارات

يتماشى بشكل أفضل مع أهداف أصحاب المصلحة وغيرها من الأغراض.

- تقييم منتصف المدة أثناء تنفيذ الخطة

يشمل هذا التقييم كلاً من الجانب التكويني (التطويري) والجانب التجميعي (التحكيمي)، وهو في المقام الأول تقييم لمدى استمرار أهمية الخطة وأنشطتها، ويسلط الضوء على التغيرات في السياق الاقتصادي والاجتماعي العام الذي تتفاعل معه الخطة منذ بدء تنفيذها. ولذلك يعتمد التقييم أيضاً على التقييم المسبق للسياسة، وكذلك التقييم اللاحق للسياسات السابقة، إذا توفرت.

- التقييم اللاحق بعد تنفيذ الخطة

ينفذ هذا التقييم بعد انتهاء مدة تنفيذ الخطة (خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية)، وهو يتبع في المقام الأول أسلوب تجميعي (تحكيمي)، حيث يعطي صورة لنتائج الخطة وأنشطتها. ومن ثم، يمكن الاسترشاد بهذا التقييم اللاحق في عملية التقييم المسبق التالية في حالة تجديد/تطوير الخطة. ومع ذلك، وعلى الرغم من التشديد على الغرض التحكيمي لهذا التقييم، فإنه من المهم أيضاً تقييم أسباب نجاح أنشطة معينة وفشل أنشطة أخرى، وبالتالي يمكن الارتقاء بفعالية الخطط المقبلة.

وباستثناء التقييم المسبق، ينبغي أن يسمح التقييم برصد العمليات التشغيلية وتحديد المشاكل القائمة، مثل مدى قبول الأنشطة لدى أصحاب المصلحة، وتضارب المصالح، وتوفر الموظفين المؤهلين، والموارد الكافية لتنفيذ الأنشطة، وفعالية الاتصال والتعاون مع المجموعات المستهدفة، الخ.

ويتعين كذلك على التقييم أن يستخدم معايير محددة من أجل إصدار أحكام بشأن قيمة الخطة بما يراعي أهداف مختلف أصحاب المصلحة، ومنهم صناع السياسات والمستفيدين المباشرين والأطراف الخارجية الأخرى. وفيما يلي قائمة بالأسئلة النموذجية التي يجب طرحها والإجابة عليها أثناء تقييم خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية:

- من وكيف تم تحديد أجندة عملية إعداد السياسة، وما الخصائص التي اعتمدتها؟
- ما هي الأسباب المحددة التي نشأت بسببها مبادرة إعداد السياسة.
- ما هو نوع التحليل (إن وجد) لقطاع الأغذية العضوية واحتياجاته الذي تم إجراؤه في إطار الإعداد لخطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية؟
- هل كانت نتائج عمليات التقييم السابقة متاحة؟ وإذا كان الأمر كذلك، فكيف تم تطبيق نتائجها؟
- تحديد مضمون الخطة (على سبيل المثال: الأنشطة والتدابير)؟
- أوضاع الإطار التنظيمي (التشريعي) ذات الصلة؟
- هل تم تحديد أهداف واضحة ودقيقة (أهداف SMART، أي محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق وذات صلة ومرتبطة بجدول زمني)؟
- هل تم وضع أساس نظري مناسب لتبرير وتقييم الآثار المحتملة للأنشطة المقترحة، وهل كانت مفيدة في حل المشكلة الأصلية؟
- هل جرى تحليل لأوجه التنازع والتكامل، ومخاطر فشل التنفيذ؟
- ما الخيارات البديلة (حالياً وسابقاً) ذات الصلة (التكميلية أو الحصرية) التي يمكن تنفيذها؟
- ما نوع التغييرات المطلوبة و/أو المتحققة في المؤسسات والمنظمات العامة أو الخاصة في القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى، فيما يتعلق خصوصاً بالأغذية والزراعة العضوية؟
- هل الخطة التي تم إعدادها ذات صلة بالمشكلة الأصلية، وإلى أي مدى بقيت ذات صلة أثناء التنفيذ؟ وإذا لم تعد ذات صلة، ما هي العوامل التي تغيرت وأدت إلى عدم وجود الصلة؟

- ما هي الجهات الفاعلة الرئيسية المشاركة في صنع القرار؟
- ماذا كانت نقاط المناقشة الرئيسية؟ ما هي المقترحات التي رفضت، ولماذا؟
- ما مقدار التزام أصحاب القرار بالخطة؟
- ما هي المؤسسة (المؤسسات) التي كانت مسؤولة عن تنفيذ الخطة؟
- هل خصصت للخطة ميزانية وموارد بشرية منفصلة؟
- ما هي المشكلات/القيود الإدارية المحددة التي ربما أثرت على التنفيذ؟
- هل تمت معالجة إشكاليات الرصد والتقييم بشكل مناسب منذ البداية؟
- هل تم تنفيذ خطة اتصالات فعالة تشمل القائمين على إدارة الخطة والمستفيدين منها على حد سواء؟
- هل تتوافق الأهداف مع الخطة التي سيتم تقييمها؟ وإذا لم يكن كذلك، ما هي الأهداف التي ينبغي أن تضاف أو تحذف؟
- إلى أي مدى تحقق الأهداف المحددة معايير SMART (محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق وذات صلة ومرتبطة بجدول زمني)؟
- هل يمكن تنظيم الأنشطة والتدابير من ناحية، والأهداف المحددة من ناحية أخرى، في تسلسل هرمي يحدد طبيعة علاقات السبب والنتيجة؟
- ما هي الأولوية التي أعطيت لمشاركة أصحاب المصلحة؟
- إلى أي مدى تمت تغطية وجهات نظر أصحاب المصلحة الرئيسيين، ومن هم أصحاب المصلحة؟
- إلى أي مدى يمكن اعتبار عملية إشراك أصحاب المصلحة محايدة؟
- إلى أي مدى نجحت العملية في تحقيق التوازن المنشود الذي يشمل جميع أصحاب المصلحة ومشاركتهم وتحقيق الشرعية والاستفادة من المعرفة، من جهة، والتعزيز غير المرغوب للمصالح الشخصية والتجارية والمؤسسية، من جهة أخرى؟
- ما مدى رضا الجهات المعنية عن العملية؟
- ما هو تأثير (نتيجة) قرار تنفيذ عملية السياسة على أصحاب المصلحة؟
- ما هي الجهات التي طرحت أفكار معينة، وما هذه الأفكار؟ وما هو مصيرها، وما سبب هذا المصير؟ ومن أيَّدها/عارضها، وما هي أسباب التأييد/المعارضة؟
- ما هي الخلافات، إن وجدت، التي نشأت بين مختلف فئات أصحاب المصلحة؟
- ما هو مستوى احتدام هذا النزاع؟
- ما هي الآليات التي استخدمت لتعزيز التواصل مع أصحاب المصلحة؟
- كيف تم توثيق خطط وأنشطة إشراك أصحاب المصلحة، وكيف تم الإبلاغ عن هذه الخطط؟
- ما مدى فهم أصحاب المصلحة للسياسة، وإلى أي مدى لديهم القدرة والرغبة في التصرف والتأثير على تغيير السياسة؟
- إلى أي مدى أدت مشاركة أصحاب المصلحة في عملية وضع السياسة إلى تعلمهم وتفهمهم لها؟

وبذلك يؤدي التقييم إلى التأكد من منطق الخطة، ودراسة آثارها، وصياغة وتقاسم الاستنتاجات، من أجل تحسين الخطط وأنشطتها. ويتطلب تحقيق هذا الهدف معارف متخصصة مستقلة ومتطورة. كما يجب أن تكون جهات التقييم على دراية بخطط السياسة في القطاع الزراعي بصورة عامة، والزراعة العضوية بصفة خاصة، وألا تكون منتمية إلى الجهات الرسمية المعنية مباشرة بتنفيذ خطة الزراعة العضوية، كما ينبغي ألا يكونوا مستفيدين من الخطة. ولأن تطوير خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية في المملكة العربية السعودية يشكل مهمة جديدة إلى حد ما، فإنه من المستحسن الاستعانة بالمعارف الخارجية لإجراء تقييم الخطة في المستقبل القريب،

حيث ينبغي إجراء تقييم أولي في منتصف المدة، أي بعد مدة أقصاها ثلاث سنوات من بدء تنفيذ الخطة، كما يمكن إجراء تقييم ثاني وثالث في منتصف المدة، أي بعد حوالي 7 سنوات و10 سنوات، كما يجب التخطيط لإجراء تقييم لاحق في نهاية فترة تنفيذ المشروع.

3.أنشطة الرصد المستمر والإبلاغ

الرصد مهمة مستمرة تتمثل في مراجعة المعلومات، وإجراء التقدير المنتظم لمدخلات الميزانية والأنشطة الممولة. ويؤدي الرصد إلى توليد البيانات الكمية، كما يعكس الرصد مدى سلامة تنفيذ الأنشطة والتدابير، مما يسهّل تصحيح الانحرافات عن الأهداف التشغيلية. ومن ثم فإن الرصد يسهم في ترشيد الإنفاق العام، كما يوفر معلومات قيمة يمكن الاستفادة منها في تقييم الخطة، بما يشمل تقييم أنشطتها وتدابيرها.

ويشكل الرصد والتقييم جزءاً أساسياً من عمليات وضع السياسات وتغييرها، ويتم الاستفادة من نتائجهما في تغذية عملية صنع القرار الاستراتيجي والعملي. ويؤدي الرصد والتقييم إلى جمع الأدلة اللازمة لتقييم مدى النجاح في أداء نشاط (أو عمل) معين (أو فعاليته) ويستخلص الاستنتاجات بشأن ما إذا كانت مبررات الدعم بالمال العام لا تزال قائمة، أم ينبغي تعديل هذا الدعم. وفيما يتعلق بتناسب متطلبات الرصد والتقييم والإبلاغ، فإنه يجب تحقيق التوازن بين فائدة المعلومات التي يتم جمعها من ناحية، والموارد اللازمة من ناحية أخرى.

يجب إبلاغ السلطات الإدارية وأصحاب المصلحة المعنيين سنوياً بنتائج وخلاصات الرصد والتقييم المستمرين، وذلك من أجل تتبع أداء خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية والاستفادة منها في تنقيحها. وستركز التقارير السنوية الأولى، بعد السنة الأولى والسنة الثانية، على تنفيذ السياسات والقضايا التشغيلية. وسيتضمن التقرير السنوي بعد السنة الثالثة أيضاً تقييماً لأولى نتائج خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية (استناداً إلى أول تقييم مقترح في منتصف المدة). وفي حين أن القضايا التشغيلية تقع في صلب التقرير المعد بعد السنوات 4 و5 و6، أما التقرير الشامل للرصد والتقييم يتم إعداده بعد العام السابع من بدء تنفيذ الخطة، بما يشمل تقييم الأثر الذي يتم في إطار التقييم الثاني لمنتصف المدة. ومن المتوقع تنفيذ مهام تقييم أوسع بعد السنة العاشرة (تحديث لتقييم منتصف المدة للنتائج) وبعد السنة الثالثة عشر، مع إجراء التقييم اللاحق في عام 2031م، أي بعد سنة واحدة من انتهاء تنفيذ خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية التي ستبدأ قريباً.

4.إشراك أصحاب المصلحة في التخطيط والتقييم وحل الخلافات

من الضروري تسليط الضوء على جانب خاص جداً من الزراعة العضوية. فخلافاً للعديد من القضايا الزراعية الأخرى، تنطوي سياسات الزراعة العضوية على مصالح كثيرة، تشمل المصالح الاقتصادية والبيئية فضلاً عن المصالح الاجتماعية والسياسية. وهذه المصالح تتحدد وفقاً لأصحاب المصلحة ولا تصب دائماً في نفس الاتجاه، ولهذا فإن إشراك أصحاب المصلحة في تخطيط أنشطة السياسات والتدابير شرطاً ضرورياً لإنجاح الزراعة العضوية وسياستها. وبالإضافة إلى ذلك، يجب اعتبار إشراكهم ضرورياً في عملية التقييم وأداة استباقية في حل المشاكل والمنازعات.

وبالنظر إلى تنوع المصالح (والتي تتجلى كأهداف لمجموعات المصالح)، يغدو واضحاً أن أهداف السياسة قد تتباين بينهم وتؤدي إلى الاختلاف. ولهذا فإن النجاح يقتضي من المخططين أن يأخذوا في الحسبان النظم المعقدة والأهداف المتعددة للزراعة العضوية، مع مراعاة أوجه التكامل والتنازع بين الأهداف، وتفاوت التركيز عليها من طرف أصحاب المصلحة المختلفين. ومن الأمثل أن يتم ضمان ذلك من خلال إشراك جميع أصحاب المصلحة في كل المناقشات ذات الصلة.

ينبغي بالفعل أن تشمل عملية تحديد الاحتياجات الإنمائية لقطاع الزراعة العضوية، وكذلك أهداف السياسات المرتبطة بها، طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك صناع السياسات والخبراء العلميين وروابط المزارعين العضويين والجهات التجارية الأخرى، فضلاً عن الأفراد ذوي الصلة. ويجمع بين كل أصحاب المصلحة هؤلاء اهتمامهم بتنمية قطاع الزراعة العضوية. ومع ذلك، فإنهم قد لا يعملون جميعاً وبشكل مباشر في قطاع الزراعة العضوية، بل إن البعض منهم قد يكون معارضاً للتوسع في تطوير القطاع العضوي. ومن ثم، فإنه من المهم أن يجد صناع السياسات طرق فعالة للتواصل مع أصحاب المصلحة الذين يعتبر دورهم مهماً في تحديد الاحتياجات الإنمائية ورسم أهداف السياسات وتحديد أولوياتها.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن اعتبار أن عملية اختيار أصحاب المصلحة المشاركين تحقق المبادئ التي تهدف إلى فتح عملية صنع السياسات وجعلها أكثر شمولاً وخضوعاً للمساءلة. وعلى هذا الأساس، فإن جميع أصحاب المصلحة ينظر إليهم باعتبارهم أصحاب مصلحة مشروعة في الزراعة العضوية كشركاء محتملين في تطوير خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية (والرقابة عليها). وعند اتخاذ القرار بشأن اختيار أصحاب المصلحة المعنيين، قد يكون من المفيد في البداية تحديد جميع أصحاب المصلحة الذين يعتبرون وثيقي الصلة بالموضوع، وتوضيح المنظور الذي يمثله كل منهم. كما أن مجموعة أصحاب المصلحة المعنيين قد لا تقتصر على أصحاب المصلحة في قطاع الزراعة العضوية فحسب، بل يتسع هذا التعريف ليشمل أيضاً أصحاب المصلحة الذين لا ينشطون في هذا القطاع، حيث قد يكون للمؤسسات الحكومية والجهات العامة والمنظمات غير الحكومية ورجال الأعمال من القطاع الخاص مصالح مشروعة أيضاً.

وقد تساعد كل مجموعة من هذه المجموعات في تطوير وتقييم خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية، بما في ذلك حل الخلافات. غير أنه من الضروري، في إطار إشراك مجموعة شاملة من أصحاب المصلحة، إعطاء الأولوية للأطراف التي تتأثر أكثر من غيرها بالتغيرات المقترحة في قطاع الزراعة العضوية. وبالتالي، فإنه ينبغي النظر إلى التمييز بين الجماعات التي هي أكثر تأثراً عن غيرها (مباشرة أو غير مباشرة) بخطة الزراعة العضوية وأنشطتها. ويمكن هنا التمييز بين أصحاب المصلحة الذين يعتبرون محور الزراعة والأغذية العضوية (مثل المزارعين العضويين) ومجموعة أصحاب المصلحة في المجالات ذات الصلة (مثل الشركات التي تورّد لهم المدخلات أو تستخدم المنتجات) ومجموعة ثالثة من أصحاب المصلحة تعتبر جزءاً من البيئة الخارجية التي تشكل الإطار العام المحيط بقطاع الزراعة العضوية (مثل جهات الإدارة العامة). ويمكن أن يوفر تحليل أصحاب المصلحة هذا أساساً جيداً لاختيار أصحاب المصلحة اللازم إشراكهم في التخطيط والتقييم وحل المشاكل أثناء كل مرحلة، أو في المنعطفات فقط.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هناك خطراً يتمثل في تأخر عملية صنع القرار، مثل التأخر في تخطيط خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية وتقييمها في حالة مشاركة عدد كبير جداً من أصحاب المصلحة. ومن هذا المنطلق، ينبغي على صناع السياسات التأكد من اختيار الأطراف التي يرجح أن تسهم في التوصل إلى نتيجة. ويتضح من كل ذلك أن عملية إشراك أصحاب المصلحة تحتاج إلى إعداد جيد وفترة كافية.

يمكن بعد ذلك تنظيم مشاركة أصحاب المصلحة على أساس دائم، مثلاً عن طريق إنشاء فريق دائم توجيهي/للخبراء، أو على أساس مؤقت، أي كلما دعت الضرورة، وعادة ما يكون هذا النوع الأخير مفيداً في الحالات التي لا تتوفر فيها سوى موارد محدودة أو معلومات شحيحة لجهات الإدارة العامة وكذلك لمجموعات أصحاب المصلحة الرئيسيين.

5.المتطلبات الإدارية الإضافية والقدرات البشرية وغيرها من القدرات

يجب دعم المتطلبات الإدارية الإضافية وتطوير وإعداد القدرات البشرية اللازمة من خلال المساعدات التقنية، والتي تُعرَّف في السياق الدولي على أنها توفير المعارف عبر الأفراد والتدريب والبحوث وما يتصل بكل ذلك من تكاليف. وتلتزم المساعدات التقنية بتكاليف الأجهزة التنفيذية اللازمة لإدارة البرامج في مجالات السياسات العامة، بما يشمل مجالات محددة، مثل الزراعة العضوية.

وتشتمل فئات التكاليف الممولة من خلال المساعدات التقنية على تكاليف إعداد الدراسات وتقارير التقييم، وتنظيم الاجتماعات والندوات، والتدريب، وخدمات الخبراء الخارجيين. فيما يتعلق بإدارة خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية، تستخدم المساعدات التقنية أيضاً لتغطية تكاليف الموظفين وتطوير وتشغيل تقنيات المعلومات، والأنشطة المرتبطة بالمعلومات والدعاية، وإنشاء شبكات الاتصال. وسيلزم إنشاء صندوق للمساعدة التقنية مخصص على وجه التحديد لخطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية، حيث يسهم الصندوق في تحقيق الأهداف العامة للسياسة فيما يتعلق بتنمية القدرات الإدارية وتنفيذ خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية.

ويقترح ألا تقل حصة الميزانية المخصصة لصندوق المساعدات التقنية عن 5 في المائة من مجموع مجمل ميزانية خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية. وعلى سبيل المثال، تبلغ هذه النسبة ما بين 4% و5% في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وقد لا يكون هذا كافياً في سياق المملكة العربية السعودية في أولى مراحل تنفيذ أول خطة عمل للزراعة العضوية في المملكة، وبالتالي ينبغي أن تكون حصة الميزانية أعلى مما هي عليه في الاتحاد الأوروبي، مع إخضاعها للتعديل لاحقاً استناداً إلى المراجعات (السنوية) المنتظمة.

ومع ذلك فانه من المهم التأكيد على أن هذا التمويل يجب ألا يحل محل النفقات الإدارية التي كانت جهات إدارة السياسة في المملكة تنفقها على برامج الدعم والسياسات العامة بشكل عام.

وزارة البيئة والمياه والزراعة

Ministry of Environment Water & Agriculture